عدد 51 — 13 شعبان 1439 (30 أبريل 2018)

ISSN 2458 - 5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2017 - 2018 : دورة أبريل 2018.

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أبريل 2018

صفحة

• محضر الجلسة رقم 152 ليوم الجمعة 26 من رجب 1439 (13 أبريل 2018)..... 4328

جدول الأعمال: افتتاح دور أبريل للسنة التشريعية 2017-2018.

• محضر الجلسة رقم 153 ليوم الثلاثاء 30 من رجب 1439 (17 أبريل 2018)..... 4333

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة رقم 154 ليوم الثلاثاء 7 من شعبان 1439 (24 أبريل 2018)..... 4361

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة رقم 155 ليوم الثلاثاء 7 من شعبان 1439 (24 أبريل 2018)..... 4387

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 84.13 يقضي بإحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية للأشغال العمومية.

محضر الجلسة رقم 152

التاريخ: الجمعة 26 رجب 1439 (13 أبريل 2018).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش رئيس المجلس.

التوقيت: إثنتان وثلاثون دقيقة، إبتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الثامنة والثلاثين مساء.

جدول الأعمال: افتتاح دورة أبريل للسنة التشريعية 2017-2018.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أيها الحضور الكريم،

على بركة الله، أعلن عن افتتاح دورة أبريل من السنة التشريعية الجارية، وخير ما نفتتح به هذه الدورة البرلمانية آيات بينات من الذكر الحكيم، يتلوها على مسامعنا المقرئ الكريم الباقي الله عبد الكريم.

المقرئ الباقي الله عبد الكريم:

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.

بسم الله الرحمن الرحيم.

إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ.

صدق الله العظيم.

السيد الرئيس:

صدق الله العظيم.

والآن، حضرات السيدات والسادة المحترمين، أدعوكم جميعا للوقوف والاستماع للنشيد الوطني للمملكة المغربية.

النشيد الوطني:

منبت الأحرار مشرق الأنوار

منتدى السؤدد وحماه

دمت منتداه

وحمـاه

عشت في الأوطان للعلى عنوان

ملء كل جنـان ذكرى كل لسـان

بالروح بالجسد

هب فتاك

لبى نداك

في فمي وفي دمي

هواك ثار نور ونار

إخوتي هيا للعلى سعيا

نشهد الدنيا أن هنا نحيا

بشعـار

الله

الوطـن الملـك.

السيد الرئيس:

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

طبقا لمقتضيات الفصل 65 من الدستور، والمادة الأولى من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نفتتح اليوم، على بركة الله، دورة أبريل للسنة التشريعية -2017 2018، نفتتحها في ظل ظرفية وطنية وإقليمية ودولية خاصة.

ولعل أبرز حدث عرفته بلادنا خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين، هو التعبئة القوية للشعب المغربي في صفوف جميع فئاته وقواه الحية للدفاع عن وحدته الترابية وسيادته الوطنية في إطار جبهة متراصة وقوية تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي عبرت عنها بقوة الإشادة والتنويه بالمضامين الدالة للرسالة السامية لجلالة الملك الموجهة إلى السيد الأمين العام للأمم المتحدة بشأن التطورات التي تعرفها المنطقة العازلة، وتجسدت في اللقاء الوطني التعبوي للأحزاب السياسية الوطنية والمنتخبون وشيوخ القبائل وأعيانها بمدينة العيون، والذي انبثق عنه "إعلان العيون" كرسالة موجهة للرأي العام الدولي، تترجم الإجماع الوطني وتجيب بشكل واضح وصريح على كل المناورات والاستفزازات التي تستهدف وحدتنا الوطنية.

إننا نرفض أي تغيير في المنطقة العازلة التي وضعها المغرب بشكل إرادي تحت تصرف الأمم المتحدة، مساهمة منه في التخفيف من التوتر، وإننا لمستعدون للرد بكل حزم وقوة وصرامة على كل المحاولات

الرامية إلى النيل من وحدة أراضينا الوطنية، اعتبارا أن الصحراء المغربية هي قضية وجود وليست مجرد قضية حدود.

فقد أظهر المغرب على مدى عقود من الزمن للمجتمع الدولي حسن نواياه وإرادته في التعاون المثمر والبناء لإنهاء هذا النزاع المفتعل، الذي عمر طويلا مع الأسف، حيث تشبث بالحل السلمي السياسي، المتوافق عليه تحت إشراف الأمم المتحدة، باعتبارها الجهة الوحيدة التي لها الصلاحية والحق للبت في إيجاد حل هذا النزاع، بما يضمن الحقوق المشروعة والعادلة لبلادنا ويصون استقرار المنطقة برمتها.

ولعل أقصى ما يمكن أن يقدمه المغرب كإطار للتفاوض في هذا الشأن لإنهاء هذا النزاع المفتعل، هو مقترح الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية، تحت السيادة الوطنية، وهو المقترح الذي حظي ولا يزال يحظى بإشادة واسعة ودعم مستمر من قبل المنتظم الدولي الذي وصفه بالجدي وذي المصداقية.

وفي هذا الإطار، نثمن عاليا الدور الذي يلعبه المنتخبون بهذه الأقاليم بصفتهم ممثلين شرعيين لإرادة الساكنة في تقوية اللحمة الوطنية وأواصر المجتمع وتماسكه والحفاظ على القيم والتراث والانتماء للوطن، كما نبرز في نفس السياق الدور الطلائعي الذي يلعبه المجتمع المدني والحقوقي ورجال الأعمال والنقابات العمالية في أقاليمنا الجنوبية في الدفاع عن قضية وحدتنا الترابية في إطار جبهة وطنية وحدوية.

كما نعبر عن اعتزازنا القوي بالدور الذي تقوم به القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والإدارة الترابية والقوات المساعدة والوقاية المدنية، وأيضا تقديرنا الكبير للجهود والتضحيات الجسيمة التي تبذلها، وعلى تجندها الدائم للدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة المغربية وسيادتها والسهر على أمنها واستقرارها.

لقد شهدت الأقاليم الجنوبية للمملكة نهضة تنموية، طالت مختلف المجالات، بل وستعرف تطورا أكبر بفضل تجسيد مضامين رؤية تنموية استراتيجية يلخصها النموذج التنموي الخاص، الذي أطلقه جلالة الملك نصره الله، مما سيؤهلها للتحول إلى قطب اقتصادي ضخم، تستفيد من ثماره ساكنة هذه الأقاليم وجهاتها، وفاعل حيوي في المسار الديمقراطي التنموي الذي تنهجه بلادنا، ودعامة أساسية في مسلسل بناء مغرب جديد متجدد.

وبهذه المناسبة، نجدد التأكيد على ضرورة إعطاء الأولوية للأقاليم الجنوبية للمملكة في تنزيل الجهوية المتقدمة والتسريع أكثر في ترجمة الحكم الذاتي بهذه الأقاليم وتجسيده على أرض الواقع.

ولا يفوتنا في هذا الإطار، أن نجدد مطلبنا للمنتظم الدولي في تحمل مسؤوليته كاملة للعمل على وضع حد لمعاناة إخواننا المحتجزين بمخيمات لحمادة بعيدا عن أرضهم وإخوانهم وأهلهم، في ظروف اجتماعية وإنسانية مأساوية تنعدم فيها أبسط حقوق الإنسان، وأيضا بالضغط على الجزائر وصنيعتها البوليساريو من أجل تمكين منظمة غوث اللاجئين من إحصائهم وفق المعايير الدولية كما سبق أن أشارت إلى ذلك أكثر من مرة تقارير منظمة الأمم المتحدة.

إن المملكة المغربية تعتز بالنجاحات التي حققتها الخطوات الرائدة والحكيمة لجلالة الملك للدفاع عن الحقوق الثابتة لبلادنا، وتقوية حضورها سواء على المستوى الإقليمي أو القاري أو الدولي.

إننا نستنكر مرة أخرى، الدور الذي لازال يلعبه النظام الجزائري المتمادي في سياسته التي تحن إلى زمن "الحرب الباردة" من خلال تغذية التوتر وتجنيد كل إمكانياته الاقتصادية والدبلوماسية على حساب تنميته الداخلية لمعاكسة بلادنا بدل تسخيرها لخدمة الشعب الجزائري الشقيق، وعدم التعاطي الإيجابي مع حسن الإرادة التي عبرت عنها بلادنا (ملكا وحكومة وبرلمانا وأحزابا ونقابات) من أجل تنقية الأجواء وخلق جسور الود والثقة وحسن الجوار لبناء "اتحاد مغاربي"، كفاعل قوي قادر على تلبية الحاجيات والاستجابة لانتظارات وطموحات الشعوب المغاربية، وكذا مجابهة التحديات التي تعرفها المنطقة على المستوى التنموي والأمني والبيئي.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

إن أهم ما ميز هذه الفترة على الصعيدين التشريعي والرقابي، الاجتماع الاستثنائي للجنتي الخارجية بمجلسي البرلمان يوم الأحد فاتح أبريل 2018، في صورة عكست التعبئة الوطنية وراء صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله للدفاع عن قضية الوحدة الترابية، وجسّد لحظة أخرى إضافية للإجماع الوطني حول ثوابت الأمة، ومناسبة قوية لإثارة انتباه المنتظم الدولي لخطورة الاستفزازات والتحركات المتكررة لميلشيات البوليساريو لتغيير المعطيات القانونية والتاريخية، في خرق سافر للاتفاقيات العسكرية، مع ما يمكن أن يترتب عن ذلك من انعكاسات على الأمن والسلم في المنطقة.

وقد تميزت الفترة الفاصلة بين دورتي أكتوبر 2017 وأبريل 2018 بتدارس اللجان الدائمة لعدد من النصوص المحالة عليها، وهو ما أدى الى تحضير المشاريع ذات الطبيعة الاستعجالية منها، والتي أدرجت بعد ذلك في مرسوم السيد رئيس الحكومة بالدعوة إلى عقد مجلسي البرلمان لدورة استثنائية ابتداء من 27 مارس 2018 للبت في خمسة مشاريع قوانين، وقد صادق المجلس على ثلاثة منها ذات أهمية قصوى على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

وهكذا، فقد تدارست لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية ووافقت على مشروع قانون رقم 69.17 بتغيير وتتميم القانون رقم 33.06 المتعلق بتسنيد الأصول.

كما صادقت لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية خلال هذه الدورة الاستثنائية على مشروع قانون رقم 73.17 بنسخ وتعويض الكتاب الخامس من القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة فيما يخص

مساطر صعوبات المقاولة.

كما وافقت لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية على مشروع قانون رقم 65.15 يتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، في إطار قراءة ثانية.

أما بالنسبة لمشروع القانون الرابع الذي ناقشه المجلس في إطار جدول أعمال الدورة الاستثنائية، والمودع بالأسبقية لدى مكتب مجلس المستشارين، والمتعلق بتنظيم التكوين المستمر لفائدة أجراء القطاع الخاص وبعض فئات مستخدمي المؤسسات والمقاولات العمومية والأشخاص الآخرين غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، فقد حظي بنقاش معمق ومستفيض على مستوى اللجنة المختصة امتد لساعات طويلة، شاركت فيه جميع مكونات المجلس بكل كفاءة ومسؤولية.

ولئن كان المجلس لم يبت إلى حدود الساعة في مشروع القانون المذكور، فإن النهج التوافقي بالمقابل ظل ميزة يتمتع بها المجلس كلما تعلق الأمر بالقضايا الوطنية الكبرى، وهو ما يعكسه تغليب هذه المقاربة سواء في طبيعة التعديلات المقترحة على مشاريع القوانين قيد الدرس كمّا ونوعا، أو على مستوى التجاوب مع مطلب تعميق المناقشة بخصوص القضايا التي هي بحاجة للمزيد من البحث والتدقيق.

ولا يزال مطروحا على جدول أعمال المجلس في الدورة التي نفتتحها اليوم 22 مشروع قانون و45 مقترح قانون موزعة على اللجان الدائمة، تهم مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، غير أننا نأمل أن يتم البت في بعض مشاريع القوانين المحالة على المجلس منذ مدة غير يسيرة، وكذا في مقترحات القوانين المقدمة بمبادرة من أعضاء المجلس تطبيقا للفصل 82 من الدستور.

وبالنسبة للجان المؤقتة، فقد استكملت الفرق والمجموعات البرلمانية انتداب أعضائها في اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول أحداث مدينة جرادة ومآل الاتفاقية الاجتماعية الموقعة بتاريخ 17 فبراير 1998 والبرنامج الاقتصادي المصاحب لها. وبالمناسبة ستعقد هذه اللجنة مباشرة بعد هذه الجلسة، أول اجتماع لها لانتخاب رئيسها ومكتبها.

ومن جانب آخر، وتكريسا للمنهج التشاوري، دأبنا على عقد لقاءات تنسيقية دورية ومنتظمة بين السيدات والسادة أعضاء المكتب ورؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية واللجان الدائمة للتداول في القضايا التي تهم تدبير المجلس وسبل الارتقاء بأدائه، وذلك في إطار المقاربة التشاركية التي اخترناها كنهج لتدبير شؤون هذه المؤسسة.

ولا يفوتني، أن أنوه كذلك بالعمل الجاد الذي تقوم به لجنة التنسيق بين مجلسي البرلمان، من خلال الترتيب للقاءات المنتظمة التي تعقدها في سبيل توحيد الرؤية في التعامل مع القضايا ذات الاهتمام المشترك، تحقيقا للتناسق والتناغم والتكامل بين المجلسين وضمانا لنجاعة العمل البرلماني.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

لقد تميزت الفترة الفاصلة بين الدورتين أيضا بحدث هام حظي فيه مجلسنا بشرف الرعاية المولوية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، تمثل في تنظيم مجلسنا للنسخة الثالثة للمنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية يومي 19 و20 فبراير 2018، في موضوع "رهانات العدالة الاجتماعية والمجالية ومقومات النموذج التنموي الجديد".

وبهذه المناسبة، نسجل ونعيد التأكيد على اعتزازنا وفخرنا بمضامين الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين بخصوص هذه المبادرة، حيث ورد في رسالة جلالته: "نشيد باختياركم موضوعا لهذه الدورة (النموذج التنموي المأمول ورهانات العدالة الاجتماعية والمجالية) هذا الاختيار الذي يجسد النضج والوعي بأهمية الموضوع وراهنيته، لما ينطوي عليه من إشكالات مترابطة، تتطلب معالجتها نهج مقاربة شمولية متجددة، هدفها الأسمى إيجاد حلول عملية، وقابلة للتطبيق، للمشاكل الحقيقية والملحة للمواطنين، وتحقيق تنمية متوازنة ومنصفة، يستفيد منها الجميع، في إطار من الاطمئنان والاستقرار– فضلا عن تأكيد جلالته–إنكم بتخصيص محور هام لمسألة العدالة الاجتماعية والمجالية، يكون هذا المنتدى المتميز قد لامس بعدا مركزيا من أبعاد النموذج التنموي الذي نتطلع لبلورته، ألا وهو البعد الاجتماعي والترابي"، (انتهى كلام جلالة الملك).

وعرفت النسخة الثالثة للمنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية مشاركة الحكومة والبرلمان والمجالس الجهوية والأحزاب السياسية والفعاليات النقابية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والاتحاد العام لمقاولات المغرب والغرف المهنية، إضافة إلى هيئات المجتمع المدني المهتمة بهذا الشأن.

كما تميزت هذه النسخة أيضا، بمشاركة خبراء أجانب من دول مختلفة، وتوج هذا المنتدى باعتماد وثيقة مرجعية تحت عنوان "الإطار الاسترشادي لإعادة بناء النموذج التنموي لمغرب الغد من مدخل العدالة الاجتماعية والمجالية".

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

لقد شهدت الفترة الفاصلة بين الدورتين كذلك نشاطا دبلوماسيا هاما، إذ استقبل المجلس مجموعة من الوفود تمثل مؤسسات حكومية وبرلمانات وطنية وسفراء وشخصيات دولية، وعلى رأسهم:

- رئيس برلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وهي مناسبة جدد فيها رئيس برلمان المجموعة التأكيد على الدعم الكامل لانضمام المملكة المغربية لهذا التكتل، لما يوفره من فرص التكامل والتضامن لفائدة شعوب المنطقة، كما أكدنا خلالها أيضا اعتزازنا بالدينامية التي تشهدها العلاقات بين المملكة المغربية ودول غرب

إفريقيا، والتي تعززت بالعديد من المبادرات التي شملت الحقل الديني والإنساني والتنموي والتضامني، وتوجت بالتوقيع على مجموعة من الاتفاقيات الهامة في مختلف المجالات.

خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين، استقبل المجلس كذلك:

- رئيس برلمان جمهورية البرتغال؛

- نائبة الأمين العام لمجلس أوروبا؛

- وفد عن وزارة الخارجية البريطانية؛

- عضو لجنة العلاقات الخارجية بمجلس البوندستاغ بجمهورية ألمانيا الفيدرالية.

كما شارك المجلس في العديد من التظاهرات الإقليمية والقارية والدولية، ويتعلق الأمر ب:

- منتدى برلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا حول موضوع: "مخاطر وتحديات حرية حركة الأشخاص والبضائع في فضاء المجموعة ومشكلة الهجرة"؛

- الاجتماع السابع رفيع المستوى لبرلمانات الدول الأعضاء في "الحوار 5 + 5"؛

- القمة الإفريقية الأولى للقادة من أجل السلام والأمن والتنمية المستدامة؛

- الدورة الثالثة عشرة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

- المرحلة الأولى من الدورة العادية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا؛

- اللجنة البرلمانية المشتركة المغربية. الأوروبية؛

- لجنة الشؤون السياسية والأمن وحقوق الإنسان، التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط؛

- الدورة 12 للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط؛

- جلسة الاستماع البرلمانية المنظمة من قبل الاتحاد البرلماني الدولي بالأمم المتحدة؛

- الدورة الشتوية للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا؛

- لجنة القضايا السياسية والديمقراطية ولجنة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان التابعتين للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا؛

- البرلمان العربي؛

- الاجتماع البرلماني السنوي بمناسبة انعقاد لجنة وضعية المرأة التابعة للأمم المتحدة؛

- الدورة الثامنة للمنتدى العالمي للماء؛

- الشبكة البرلمانية عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي؛

- الندوة الإقليمية حول موضوع، "دور البرلمانات والعدالة الجنائية في مكافحة الإرهاب"؛

- الندوة الدولية حول موضوع: "آليات متابعة تطبيق القوانين المتعلقة بحماية المرأة"؛

- وشارك المجلس كذلك في أشغال الجمعية 138 للاتحاد البرلماني الدولي، حيث صادقت هذه الجمعية على مقترح تقدم به المغرب لدى المجلس المديري للاتحاد في دورته 202، وحظي بدعم كبير من قبل رئيسة الاتحاد، يتعلق بتنظيم ندوة برلمانية بمناسبة المؤتمر الدولي الخاص بالمصادقة على "الميثاق العالمي من أجل هجرات آمنة ومنظمة ومنتظمة"، والذي سيقام يومي 10 و11 دجنبر 2018 ببلادنا.

وقد حظي المقترح المغربي، بترحيب كبير من قبل المشاركين في الجمعية 138 للاتحاد البرلماني الدولي، واعتبرته رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي أهم حدث برلماني دولي لهذه السنة.

ولهذه الغاية، كلفت رئيسة الاتحاد أمانته العامة قصد تدارس كل الشروط الكفيلة بتوفير الوسائل اللوجيستيكية اللازمة قصد إنجاح هذه المحطة الهامة، التي يروم من خلالها الاتحاد البرلماني الدولي، وكذا البرلمانات الوطنية الإسهام الفعال في صياغة ميثاق عالمي يكون شاملا ومستجيبا لكل التحديات التي تفرضها الهجرة، وقد تمت الإشارة في هذا الصدد إلى كون المغرب، الذي يرأس إلى جانب ألمانيا، "المنتدى الدولي للهجرة والتنمية"، سيحتضن أيام 5، 6 و7 دجنبر 2018 فعاليات هذا المنتدى الأممي.

كما قمنا خلال هذه الفترة بزيارة عمل على رأس وفد برلماني لجمهورية سلوفينيا، تخللتها سلسلة من اللقاءات الهامة مع مسؤولين برلمانيين وحكوميين، توجت باستقبالنا من قبل فخامة السيد "بوروت باهور"، رئيس جمهورية سلوفينا، وكانت مناسبة أكد فيها أنه يكن تقديرا خاصا لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، وأن المغرب شريك سياسي واقتصادي مهم بالنسبة لجمهورية سلوفينيا ولمنطقة البلقان.

كما قمنا بزيارة مماثلة كذلك، لجمهورية النمسا بمناسبة مشاركتنا كضيف شرف في أشغال الدورة الشتوية للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا، وهي المشاركة التي توجت بقرار الجمعية احتضان البرلمان المغربي فعاليات مؤتمرها القادم برسم 2019 بالمغرب، ومنح البرلمان المغربي شراكة متقدمة على مستوى ملفات استراتيجية كالهجرة والأمن والبيئة.

وفي إطار تقوية التعاون بين البرلمان المغربي وبرلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا المؤطرة ببروتوكول التعاون الموقع بين الطرفين خلال شهر أكتوبر 2017، نظم البرلمان المغربي بتعاون مع برلمان

المجموعة، ندوة دولية هامة حول موضوع: "تيسير تنقل الأشخاص والبضائع بين البلدان الإفريقية: أية آليات؟"، توجت بإصدار مجموعة من التوصيات الهامة.

وهي الندوة التي أكدنا خلالها على أن انخراط المغرب في تقوية علاقاته مع دول القارة الإفريقية بشكل عام، ومع دول منطقة غرب أفريقيا بشكل خاص، ينطلق من تصور استراتيجي متجدد ومتكامل، حدده جلالة الملك نصره الله من خلال مختلف مبادرات جلالته، والقائم على أولوية الاعتماد على المقومات والقدرات الذاتية للقارة الإفريقية، وعلى ترسيخ العلاقات التاريخية مع بلدانها في إطار إستراتيجية علاقات التعاون جنوب. جنوب.

وفي إطار تعزيز الدور المحوري لمجلسنا في توطيد وتمتين العلاقات مع دول أمريكا اللاتينية، قام وفد عن المجلس بزيارة عمل لجمهورية البرازيل الاتحادية في إطار تفعيل عمل مجموعة الصداقة بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الشيوخ البرازيلي، وتم التوقيع خلالها على مذكرة تفاهم بين المجلسين، تروم تعزيز وتوطيد علاقات التعاون بين المؤسستين التشريعيتين.

وفي هذا السياق، حققنا–أود أن أخبر السيدات والسادة المستشارين- إلى أن هناك تقدما ملموسا في تنزيل المشروع الطموح المتعلق بإحداث "منتدى برلماني إفريقي-أمريكو لاتيني"، كفضاء للترافع حول مصالح وقضايا الشعوب الإفريقية واللاتينية وإسماع صوتها في مختلف المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية، لاسيما بعد التفاعل الإيجابي للمنظمات والاتحادات البرلمانية على مستوى إفريقيا وأمريكا اللاتينية.

حضرات السيدات والسادة،

قبل الختام، أود أن أعبر عن أملنا الكبير في أن تكون هذه الدورة حافلة بالعطاء البرلماني خدمة للمصلحة العليا لوطننا العزيز.

وبهذه المناسبة، أتوجه بخالص الشكر للسيد رئيس الحكومة المحترم وكافة أعضاء الحكومة على حسن تعاونهم، كما أتوجه بالشكر والامتنان إلى السيدة والسادة أعضاء مكتب مجلس المستشارين، والسيدات والسادة رؤساء الفرق ومنسقي المجموعات البرلمانية، والسادة رؤساء اللجان الدائمة، وكافة السيدات والسادة المستشارين المحترمين على ما بذلوه من جهد ملموس وعطاء مثمر طيلة الفترة الفاصلة بين الدورتين.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل أيضا إلى أطر وموظفات وموظفي المجلس، على إخلاصهم وتفانيهم في القيام بواجبهم خدمة لمصلحة مجلسنا الموقر.

ومن الواجب كذلك أن نتوجه بالشكر لمنظمات المجتمع المدني والفعاليات الجامعية والأكاديمية التي واكبت بانتظام أنشطة المجلس وساهمت في إغناء تجربة انفتاح مجلس المستشارين على محيطه.

كما أن من الواجب أيضا أن نتوجه بالشكر لممثلات وممثلي وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمكتوبة والإلكترونية الجادة على متابعة وتغطية أشغال المجلس وأنشطته المتعددة ونقلها بمهنية لعموم الرأي العام.

أشكركم على حسن الإصغاء، وأعلن عن اختتام هذه الجلسة.

محضر الجلسة رقم 153

التاريخ: الثلاثاء 30 رجب 1439هـ (17 أبريل 2018م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وثمان عشرة دقيقة، إبتداء من الساعة الثانية والدقيقة الخمسين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارين المحترمين،

أعلن عن افتتاح هذه الجلسة.

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نخصص هذه الجلسة للأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد أحمد لخريف، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء المحترمون،

في البداية، أحال مجلس النواب على مجلس المستشارين مشاريع القوانين التالية:

1- مشروع قانون رقم 67.17 بنسخ أحكام الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.73 الصادر في 12 من ربيع الآخر 1396، 12 أبريل 1976 المتعلق بالتنظيم العام للقوات المساعدة والظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.533 الصادر في 29 صفر من 1393، 4 أبريل 1973 المتعلق بالنظام الأساسي الخاص برجال القوات المساعدة؛

2- مشروع قانون رقم 40.16 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن النقل الدولي عبر الطرق للركاب والبضائع الموقع بالرباط في 5 أبريل 2016، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية سلوفينيا؛

3- مشروع قانون رقم 34.16 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون التجاري والاقتصادي، الموقع بالرباط في 24 مارس 2016 بين حكومة المملكة المغربية ومجلس وزراء البورسنة والهرسك؛

4- مشروع قانون رقم 80.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بلوساكا في 11 أكتوبر 2017 بين المملكة المغربية وجمهورية زامبيا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل؛

5- مشروع قانون رقم 75.17 يوافق بموجبه على الاتفاق حول التعاون والمساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي، الموقع بالرباط في 11 أكتوبر 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة روسيا الاتحادية؛

6- مشروع قانون رقم 74.17 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية الموقعة ببلغراد في 15 شتنبر 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الصربية؛

7- وأخيرا مشروع قانون رقم 59.17 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية الموقعة بالرباط في فاتح أغسطس 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية جيبوتي.

كما لدينا استدراك على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء، حيث عوض السؤال الموجه لوزارة الصحة حول الوضع الصحي المزري بجهة درعة تافيلالت بسؤال موجه لنفس القطاع موضوعه الوضع الصحي المزري بجهة بني ملال خنيفرة.

وبالنسبة للأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 17 أبريل فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 38 سؤالا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 84 سؤالا؛
- عدد الأجوبة الكتابية: 14 جوابا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الأول الموجه لقطاع التربية الوطنية، موضوعه مآل التعويض عن العمل بالمناطق النائية والصعبة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال، تفضل.

المستشار السيد علي العسري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

منذ سنين وهو يجري الحديث عن تعويض خاص بالمناطق النائية والصعبة خاصة لأطر وموظفي وزارة التربية الوطنية.

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن مآل هذا التعويض.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد سعيد أمزازي، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

في البداية، أريد أن أذكر أنه في إطار الحوار الاجتماعي كانت الحكومة قد أعلنت في دجنبر 2009 عن اتخاذ مجموعة من التدابير لتحسين الدخل ومن بينها:

إحداث تعويض عن العمل بالمناطق الصعبة والنائية بالعالم القروي في حدود 700 درهم لفائدة موظفي قطاعي التعليم والصحة.

وليكن في علمكم أنه من أجل أجرأة هذا التدبير تم تشكيل لجنة مكونة من ممثلي القطاعات الحكومية، التربية الوطنية، الصحة، الاقتصاد والمالية، الداخلية، تحديث القطاعات العامة والنقابات الأكثر تمثيلية بالقطاع.

قامت هذه اللجنة خلال شهري يونيو ويوليوز 2010 بإعداد وصياغة إطار مرجعي خاص بتحديد مقرات العمل المستهدفة، وتم التوافق بين جميع الفرقاء على هاذ المعايير التي يجب اعتمادها في هذا الإطار.

كما تم أيضا الاتفاق على إحداث لجان إقليمية برئاسة السادة العمال، التي تظم إلى جانب نائب الوزارة ممثلي النقابات المعنية، قامت هذه اللجان باقتراح المقرات التي تتوفر على المعايير المعتمدة في إطار مرجعي، إلا أن بعض اللجان الإقليمية اعتبرت أقاليم بكاملها تدخل في إطار المناطق النائية والصعبة، الأمر الذي جعل اللجنة المركزية المكلفة بتفعيل مقترح أمام عدة صعوبات للحسم في المجالات النائية، واليوم هاذ المبادرة ما تمتش التصريف ديالها.

اللي ابغيت نذكركم به أيضا بأن هاذ المسألة ديال التعويض، اليوم هو ملف اللي مطروح بين الملفات في الحوار الاجتماعي المركزي، والحكومة إن شاء الله غتاخذو بعين الإعتبار وغادي تطرق لو.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في إطار التعقيب الكبمة لكم.

المستشار السيد علي العسري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على هذه الإيضاحات.

إن طرحنا لهذا السؤال في فريق العدالة والتنمية يأتي تناغما منا مع استئناف الحوار الاجتماعي بين الحكومة والنقابات الأكثر تمثيلية الأربع، ومنها الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب أحد مكونات فريقنا، كما يأتي عشية الاحتفال بعيد العمال العالمي فاتح ماي، وهما مناسبتان نتطلع إليهم جميعا شأننا شأن كل الموظفين والأجراء بالقطاع العام والخاص، لعلهما يحملان جديدا مفرحا للسواعد المشتغلة لبناء الوطن من غير كلل ولا ملل، لاسيما مع التحولات والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها وطننا منذ آخر اتفاقية اجتماعية لسنة 2011.

تحولات أرهقت كاهل ذوي الدخول المحدودة، وفي مقدمتهم الموظفون والعمال، لذا فإننا نعتقد أن المناسبة اليوم سانحة لإقرار عدالة أجرية مجالية، لأنها كفيلة كقضية بأن تحظى بنفس الاهتمام الذي تحظى به العدالة المجالية في التنمية، بل إن العدالة الأجرية المجالية إحدى مفاتيح العدالة المجالية في بعدها الشمولي، ومن شأنها أن تعيد التوازن لتوزيع عادل للموارد البشرية من خلال تثبيت المشتغلين في المناطق النائية والصعبة والمهمشة، بل وقد تخلق جاذبية في اتجاهها، والسبب بكل وضوح أن العمل في تلك المناطق شاق ومكلف، وبالتالي يتطلب تحفيزات وتمييزا إيجابيا، فالموظف بها يعاني بها من سوء البنيات الأساسية إن وجدت وضعف الخدمات الاجتماعية وغلاء المواد الاستهلاكية الأساسية، وملزم باستمرار بالتنقل بالمدن لقضاء بعض أغراضه الاجتماعية، وكلها أعباء إضافية عن زميله المستقر والعامل بالمناطق الحضرية.

كما أنه مع تقدم أبنائه في الدراسة يكون مرغما على فتح بيت جديد لهم حيث يدرسون، وما يعنيه ذلك من تكاليف أخرى، لذا نعتقد أن التعويض عن العمل بالمناطق النائية والصعبة حق لكل الموظفين وليس لقطاعات محددة، ويجب أن تسعى الحكومة لتوسيع قاعدتها لا تضييقها وربط ذلك بمؤشرات التنمية وتوفر الخدمات وكذا بحركية الموظفين ورغباتهم، فكل منطقة تعرف ضعف استقرار الموظف يجب أن يتحقق الهدف من هذا التعويض حتى يكون هذا الإجراء ضمن نسق وإستراتيجية واضحة لتنمية تلك المناطق، لا مجرد إجراء معزول لإسكات بعض الأصوات.

كما أننا نقترح أن لا يكون التعويض جزافيا بل مرتبط بالأجرة الصافية ويرتفع تدريجيا كلما طالت مدة عمل الموظف بتلك المناطق، كما يجب أن يكون بالموازاة مع إنصاف بعض الموظفين العاملين بتلك المناطق من خلال إعطائهم الأولوية في تسوية وضعيتهم حتى لا يشعروا بالغبن مرتين وحتى نعيد لهم الحماس وتقوى إرادتهم على العطاء.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للحكومة للرد على التعقيب، السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

لا ننسى أن الوزارة تبذل المزيد من الجهود لتوفير الظروف الملائمة للأطر التعليمية العاملة بالوسط القروي، من قبيل إحداث المدارس الجماعاتية التي تعتبر مركبات تربوية نموذجية متكاملة، توفر خدمات تربوية واجتماعية وأنشطة مدرسية موازية إلى جانب توفير السكن الوظيفي للمدرسين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

دائما في نفس القطاع، السؤال الثاني موضوعه التكوين المهني، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد أمحمد أحميدي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد بات من الأهمية بمكان النهوض بقطاع التكوين المهني بشكل يتماشى مع تحديات التنمية التي تواجهها البلاد، ووضع آلية جديدة لتحديد مهن المستقبل وتوسيع العرض التكويني والإدراج المبكر للعمليات المهنية في التعليم المدرسي، علاوة عن الرفع من جودة التكوينات المهنية وتنويع ملاءمتها مع سوق الشغل.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، حول إستراتيجيتكم لدعم هذا القطاع الحيوي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للحكومة للجواب على السؤال.

السيد محمد الغراس، كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالتكوين المهني:

السلام عليكم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء،

أشكر السيد المستشار المحترم على طرح هذا السؤال، وأود في البداية التأكيد على أن نظام التكوين المهني حقق تطورا ملموسا على مستوى دعم الطاقة الاستيعابية وتنويع أنماط التكوين وترسيخ الوسط المهني كمجال للتكوين ووضع آليات لتنمية التكوين المستمر لفائدة أجراء المقاولات ووضع أدوات وقياسات تهدف إلى تحسين جودة التكوين.

ولتعزيز هذه المكتسبات وحتى يتمكن نظام التكوين المهني من تلبية الطلب الاجتماعي والاقتصادي المتزايد عليه، ومن أجل فتحه في وجه فئات جديدة وتنويع العرض التكويني بما يتماشى مع التطورات الاقتصادية المتجددة باستمرار، فقد تضمن البرنامج الحكومي تفعيل الإستراتجية الوطنية للتكوين المهني 2016-2021، التي تتوخى التكوين للجميع في كل مكان ومدى الحياة، وضمان تكامل العرض التكويني مع التعليم المدرسي، وهو ما تم الشروع فيه فعلا خلال ابتداء من موسم 2017-2018.

كما تضمن البرنامج الحكومي الرفع من الطاقة الاستيعابية لمنظومة التكوين المهني بهدف تزويد السوق الشغل بما يفوق مليون و700 ألف خريج وإحداث 123 مؤسسة تكوينية جديدة في أفق 2021.

كما تجدر الإشارة أنه ولأول مرة تم تمكين متدربات ومتدربي التكوين المهني من المنح الدراسية شانهم شأن طلبة التعليم العالي.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد المستشار من أجل التعقيب.

المستشار السيد أمحمد أحميدي:

شكرا السيد الرئيس.

فعلا، السيد الوزير، نحن طلبنا منكم ما هي الإستراتجية الجديدة للرفع من هاذ المنتوج ديال التكوين المهني، بكل صراحة اللي فيه مشاكل عديدة، خصوصا بناء عن التقرير واليوم الدراسي اللي عملت المندوبية السامية للتخطيط، اللي كتمشي في اتجاه بأن هاذ التكوين المهني معطاش النتيجة الإيجابية بكل صراحة باش غادي يتماشى مع سوق ديال التشغيل، أولا قبل كل شيء بأن هناك عدد كبير من العاطلين الذين يتخرجون من هذه المراكز ديال التكوين، الذي يفوق بكل صراحة على حساب المندوبية ديال التخطيط، يفوق حتى المغادرين ديال الدراسة من التعليم العمومي.

هناك النسبة ديال 16% فيما يخص التعليم العمومي، مقارنة مع المؤسسة ديال التكوين المهني اللي وصل 24.5%، مع العلم بأن حتى الإستراتجية ديال التكوين المهني والتتبع ديالو من طرف الحكومة بأن النتائج غير مرضية وغير إيجابية، وهناك التتبع ديال إيجاد الشغل فيما يخص لأن هاذ الطلبة اللي كيتكونوا في هاذ المراكز هاذوا، مع العلم بأن ليس الأهم بمكان وهو أن نكون هؤلاء، ثم نطلقهم ليكونوا بأن شبح ديال العطالة.

ولهذا نقول بالإضافة إلى حتى المراكز ديال التكوين، السيد الوزير، المراكز اللي كيتكونوا فيها بأن يتواجدون في وضعية كارثية بكل صراحة، مع العلم بأن نتكلم على العالم القروي لا من ناحية ديال التمدرس ولا من ناحية التكوين، مع العلم بأن العالم القروي يفتقر إلى هاذ المؤسسات هاذو.

ولهذا، نطلب منكم، السيد الوزير، بأن إعادة النظر في هاذ الشي ديال التكوين المهني، سواء في التكوين المستمر أو لا في التكوين ديال التدرج المهني الذي تسير فيه أموال باهظة وباهظة جدا، ولكن النتيجة غير مرضية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالتكوين المهني:

شكرا السيد المستشار المحترم على الاهتمام ديالك بهاذ القطاع الحيوي والمهم كرافعة للاقتصاد الوطني، فقط بعض الأرقام الهامة، وهو أن بلادنا الآن تتوفر على 671 مؤسسة ديال التكوين في القطاع العمومي، و1220 مؤسسة ديال التكوين المهني الخاص، كما أننا الآن نتوفر على 310 ديال الشعب في مختلف القطاعات وذلك تماشيا مع الحاجيات اللي كتعرفها بلادنا في التنمية الاقتصادية والصناعية.

وصل العدد ديال الطلبة ديال المتدربين في مؤسسات التكوين المهني العمومي 422 ألف طالب وطالبة ومتدرب ومتدربة هاذ السنة، كما انه كيستفد أكثر من 456 ألف من أجراء المقاولات من التكوين في إطار التكوين المستمر.

ونسبة إدماج الخريجين فكتوصل 62% يعني تسعة أشهر بعد التخرج و83.7%، 3 ديال السنوات بعد التخرج.

أنا اللي ابغيت نقول آخر مستجد واللي هو تيرجع للشهر اللي فات، فقط هو أننا طلقنا دراسة لأول مرة غتمكننا من تتبع خريجي معاهد التكوين المهني لمدة 3 سنوات، 3 سنين واحنا متبعينهم باش نعرفو فعلا أشنو المشاكل اللي كتواجهم وأشنو واش الإدماج ديالهم تيكون في ذيك المدة كلها أولا يقدر يتوقف لبعض الوقت.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السؤال الثالث موضوعه ربط منظومة التعليم بمحيط الشغل، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل شي واحد من الإخوان. تفضل.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

يمثل إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي مدخلا أساسيا وشرطا ضروريا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

استنادا لذلك، نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات التي تعتزمون القيام بها من أجل ملاءمة مسالك التعليم العالي بسوق الشغل؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد خالد الصمدي، كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

هاذ السؤال ديال علاقة التكوينات بسوق الشغل عندنا فيه واحد التصور واضح، ونسير فيه بخطى حثيثة.

الأساسي هو أن الجامعة دورها الأساسي ليس فقط هو تلبية حاجيات سوق الشغل، دورها أكبر من ذلك، دورها اقتصادي، اجتماعي، ثقافي، ولكن من المفيد جدا أنه يكون لدى التكوينات الجامعية أيضا علاقة بسوق الشغل.

وبهذا الصدد، أعطيكم بعض الأرقام، مثلا بالنسبة للإجازات المهنية، الآن في المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح، ولما تنتكلم على المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح أتحدث عن كلية الآداب وكلية الحقوق وكلية العلوم اللي عندنا فيها بواحد الشكل كبير جدا إشكالية في التكوينات وفي علاقتها بسوق الشغل، الآن نسعى إلى الرفع من عدد الإجازات المهنية ومن خريجي الإجازات المهنية في هاذ المؤسسات من حوالي 4.5% إلى حوالي 10%.

بالنسبة للمؤسسات اللي هي في الأصل ذات علاقة بسوق الشغل كمدارس المهندسين والطب والصيدلة وغير ذلك من التكوينات ذات الصلة بالحاجيات التنموية لبلادنا، السنة الماضية رفعنا عدد المقاعد البيداغوجية بـ 20% وهاذ السنة إن شاء الله سنسعى إلى المزيد من ذلك بحيث غادي نوصلو لـ 30%، 20 و30 هي 50% من المقاعد البيداغوجية المخصصة لمثل هذه المؤسسات.

كذلك بالإضافة إلى هذا، عندنا واحد المجموعة من البرامج اللي أطلقتها الدولة في العشر سنوات الأخيرة ولازالت قائمة، بعضها لازال قائم، نتكلم على البرنامج ديال 10 آلاف مهندس واللي حقق أهداف جيدة، كذلك البرنامج ديال 10 آلاف إطار تربوي واللي حقق أيضا نتائج جيدة، أطلقنا منذ السنة الماضية برنامج استكمال تأهيل المجازين، خاصة في مجال التواصل واللغات والثقافة المقاولاتية، وتخصص لها واحد المبلغ مهم جدا في الاعتمادات اللي هو حوالي 500 مليون درهم ولازال البرنامج قائم في مرحلته الثانية والثالثة.

هناك تصور جديد لتلبية حاجات قطاع التربية الوطنية من الأطر المؤهلة في مجال التربية والتكوين في أفق 2030، وهذا سنطلقه قريبا، هذه كلها إجراءات قمنا بها من أجل أن نلائم بين التكوينات وحاجة سوق الشغل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في إطار التعقيب الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

المعطيات اللي قدمتها في الجواب ديالك واش كتظن أنها كافية لإيجاد حل لما نعيشه اليوم في الساحة وفي الميدان أمام واحد الهول ديال الأطر المعطلة اللي ما لقاتش قوت يومي ولا وظيفة اللي غتحل بها المشاكل اليومية ديالها، لأن مجمل الأحداث اللي تتشوفها الآن في المملكة احنا ما تندعيوش للفوضى، ولكن هذا الخلل اللي كاين ما بين المؤسسات التعليمية وسوق الشغل.

حبذا السيد الوزير تديروا واحد المجهود استثنائي باش تلقاوا حل لهاذ المشاكل وهاذ الهوة اللي كاينة ما بين المؤسسة التعليمية وسوق الشغل، واش كاين مجهود ديال الحكومة في دراسة السوق؟ والمؤسسات الخاصة اللي كاينة على المستوى الوطني الآن سواء محلية أو أجنبية ونحاولو كيفاش نلقاو بعض الجسور لتحفيز هؤلاء الشباب ويلقاوا سوق الشغل، لأن الواقع الآن ملي تيقرا الشاب وتيجي واحد 18 سنة وملي تيلقى راسو معطل بين عشية وضحاها فتييأس، هذاك اللي جاي موراه فاقد الأمل.

إذن الآن هنا خاص تكون ضمانات ديال الحكومة على أساس توفير واحد السوق ديال الشغل السيد الوزير.

صحيح، احنا تنهضرو على المؤسسات الموازية اللي تتقوم بهاذ الدور الآن الشركات المحلية الخاصة تتبحث على أطر، على مهندسين، على تقنيين، على طبوغراف ما لقاتهومش، ما لقاتهومش، إذن هنا خاص واحد التجاوب مع هاذ المؤسسات، واحد جلسة عمل مع المقاولات، معنا الحمد لله الآن ممثلين ديال المقاولات في الغرفة الثانية، يكون واحد اليوم دراسي لأن هناك إشكال حقيقي.

الآن السبب الرئيسي ديال الأحداث، ونكونوا صرحاء، راه لقمة العيش، لأن كل دار فيها 6، 7 ديال المعطلين، نعطيك نموذج وأنا مسؤول تسيير محلي بالبلدية ديال أكنول فبني ووجد مشاريع، ولكن إلى ما لقتيش سوق الشغل لذوك الشباب، بغينا نجيبو شركات ديال الكابلاج، شركات ديال الآخر، اليد العاملة غير مؤهلة، فهنا خاص تدخل ديال الحكومة في مجموعة ديال الأماكن اللي هي شبه قروية باش تخلق تدرج مهني، مراكز تكوين أكثر باش يكون ذاك الشاب مؤهل لولوج معامل أو مراكز أخرى.

فهذه نتمناو أن الحكومة تعطي ضمانات لهؤلاء الشباب باش

تحفزهم أكثر في المستقبل.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير فيما تبقى لكم من الوقت.

كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا جزيلا السيد المستشار المحترم.

السؤال كان حول ملاءمة التكوين مع حاجيات سوق الشغل، طبعا كقطاع ديال التعليم العالي غنتحدث عن التكوين، وهناك قطاع مختص طبعا في مسألة التشغيل.

تعلم أنه في الأسبوع الماضي عقدت اللجنة الوزارية المكلفة بالشغل وأطلقت إستراتيجياتها، وهاذ اللجنة الوزارية فيها القطاعات الحكومية كلها بما فيها (la CGEM[1]) وبما فيها الممثلين ديال المقاولات. نفس السؤال خاصنا نوجهوه كذلك لتحفيز المقاولة على إنتاج فرص العمل وإنتاج فرص الشغل، وبلادنا الحمد لله، فيها واحد المجموعة من الأوراش المفتوحة في الطاقات المتجددة، في صناعات السيارات، صناعات الطائرات، البيئة، الفلاحة والأمن الغذائي، كلها مجالات بالفعل مفتوحة للاستثمار، وما يمكن لنا في الجامعات إلا نسلكو واحد السياسة اللي نلاءمو فيها التكوينات في الجامعة مع حاجيات سوق الشغل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الرابع موضوعه مراقبة الوزارة لمطاعم المدرسة بالقطاع العمومي والتعليم الخصوصي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال، تفضلي الأخت المستشارة.

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

نحن على مشارف نهاية الموسم الدراسي، وكان بودنا أن نتلقى جوابا عند انطلاق الموسم الدراسي لتدارك ما يمكن تداركه، لكن كما يقال "ما لا يؤخذ كله لا يترك بعضه" أملنا أن يكون هذا السؤال فاتح خير للموسم الدراسي المقبل، حيث أن موضوع الإطعام المدرسي مرتبط بمحورين أساسيين:

الأول هو محاربة الهدر المدرسي ولاسيما بالمناطق القروية والبعيدة، والتي يعاني فيها الأطفال مشاكل كبيرة جدا ومن قساوة الطقس ووعرة المسالك والطرق القروية، إلى الأقسام الدراسية بالجبال والقرى والبوادي.

السيد الوزير،

هذا يجعل من الواجبات المدرسية الحل الأنجع والكفيل بالحفاظ على حق الطفل في التمدرس، وخاصة كما ذكرنا في العالم القروي والدواوير النائية.

الموضوع الثاني، السيد الوزير، يتعلق بنظام التوقيت المستمر، حيث أنه الأولياء ينشغلون عن توفير نظام الوجبات ولاسيما الغذاء في البيوت، مما يضطر العائلات إلى الاعتماد على المطاعم المدرسية، سواء بالقطاع العام أو القطاع الخاص، وبغض النظر السيد الوزير عن العديد من الملابسات المحيطة بهذا الموضوع وبدون الدخول في التفاصيل، فإن المطاعم المدرسية العمومية أو الخاصة مؤثرة في التمدرس، وكذلك مؤثرة أيضا في التصدي للهدر المدرسي بالعالم القروي، مؤثرة على صحة أبنائنا، مؤثرة كذلك على مستقبلهم حتى في المدن.

لهذا، السيد الوزير، نسائلكم: هل للوزارة آليات قانونية ومؤسساتية لمراقبة المطاعم المدرسية، ليس فقط من حيث الجودة أو الصحة والسلامة فيما يتعلق بالقطاع الخاص، بل حتى من حيث الأسعار بالقطاع العام؟

وشكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة المستشارة المحترمة،

[1] Confédération Générale des Entreprises du Maroc

أريد في البداية أن أوضح بعض الأمور، من المؤكد أن اليوم المطاعم المدرسية هي تعتبر من أهم الخدمات الاجتماعية موازاة مع الداخلية والنقل المدرسي في العالم القروي، هاذ المطاعم المدرسية توفر التغذية للتلميذات والتلاميذ الوافدين من الوسط القروي ومن المناطق النائية.

بعض الأرقام لنوضح هذا الوضع:

اليوم، عندنا المطاعم المدرسية برسم هاذ الموسم الدراسي، 6037 مطعما مدرسيا منهم 5684 على المستوى الابتدائي، وهو ما يمثل نسبة 94% مقابل 353 بالسلك الإعدادي أي 6%، عندنا أقل من 1% بالنسبة للتأهيلي القروي.

عدد المستفيدات والمستفيدين من خدمة الإطعام:

- على المستوى الابتدائي 1.060.480 وجبة؛

- بالنسبة للإعدادي 49567؛

- بالنسبة للتأهيلي 4828.

كنلاحظو تقريبا واحد الزيادة ديال 3% بالنسبة للسنة الفارطة.

موازاة مع هذا تعمل الوزارة اليوم على تحسين الخدمات المقدمة وبالخصوص جودة الوجبات الغذائية عبر مجموعة من الإجراءات، من بينها اليوم أنجزنا واحد قرار مشترك مع وزارة المالية باش نرفعو منحة وجبة الغذاء بالسلك الثانوي الإعدادي من 7 دراهم إلى 10 دراهم، بالنسبة للتعليم الابتدائي من درهم و40 إلى درهمين، باش يمكن تكون الجودة في الوجبة.

بالنسبة للإجراء الثاني هو العمل على تقديم هاذ الخدمات طول السنة الدراسية، كان مبرمج تقريبا 180 يوم كنا لاحظنا هاذي واحد العدد ديال السنوات بأن كان كيتم غير 90 يوم الاستفادة في 90 يوم.

أيضا تم المراقبة المنتظمة للمطاعم المدرسية للوقوف على شروط الوقاية الصحية من طرف أطباء الصحة المدرسية المتعاقدين مع الأكاديميات.

بالنسبة لمدارس القطاع الخاص، كاين واحد الفقرة الثالثة في المادة 22 ديال القانون 06.00 اللي كتشمل المراقبة الإدارية إلا التفتيش الإداري بالنسبة لهاذ المؤسسات الخاصة، اليوم الحكومة إن شاء الله غادي تطرق لتحيين هاذ القانون باش هاذ الجوانب المتعلقة بالمطاعم المدرسية والأقسام الداخلية ديال المدارس الخاصة حتى هي تكون معنية بهاذ المراقبة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لك، تفضلي.

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:

شكرا السيد الوزير.

طرحنا لهذا السؤال ليس من باب التشكيك في المجهودات المبذولة من طرف وزارتكم أو من طرف الحكومة على العموم، لكن الغرض هو آليات المراقبة التي ستمكن هاذ المجهودات من تحقيق الأهداف المتوخاة منها والتي سطرتها الحكومة، وما نبقاوش نشوفو السيد الوزير بعض الأطفال متسممين في المدارس نظرا لمجموعة من الإشكاليات.

كذلك حتى بعض المسؤولين هما اللي كيتحملوا المصاريف ديال تنقل هاد المواد هذه، لذلك تنطلبو منكم السيد الوزير تعطيو واحد القيمة لهذا المجال هذا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم فيما تبقى لكم من الوقت،

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

حالات التسمم هي قليلة جدا، والتي تقع في الكثير من الأحيان خارج فضاءات المؤسسات التعليمية، غير باش نطمئنكم واحنايا إن شاء الله نراقب هذه الأمور باش ما يوقعش هذا التسمم، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسادة الوزراء على مساهتهم في هذا القطاع، قطاع التعليم.

وننتقل إلى السؤال الأول الموجه لقطاع الصحة، وموضوعه وضعية المستوصفات بالعالم القروي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال، تفضل.

المستشار السيد أبو بكر عبيد:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

سؤالنا يتمحور حول الوضعية المزرية للمستوصفات بالعالم القروي إن لم نقل كذلك المستشفيات بالعالم الحضري، والنقص الحاد في الأدوية، فمع كثرة المشاكل التي يتخبط فيها المرضى فما هي الإجراءات والتدابير التي سوف تتخذها وزارتكم من أجل تطوير تقريب مختلف الخدمات الصحية في جميع ربوع وطننا العزيز؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد وزير الصحة.

السيد أناس الدكالي، وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

شكرا السيد المستشار على طرح هذا السؤال فيما يخص ما ستقوم به الوزارة، أو ما تقوم به الوزارة على مستوى العالم القروي من ناحية تقوية وتوسيع العرض الصحي، بطبيعة الحال هذا يستجيب إلى الخريطة الصحية يمكن لي نقول لك بأنه 70% من المؤسسات الصحية الأولية على الصعيد الوطني تتواجد بالعالم القروي، من 2012 و2016 تم فتح 109 ديال المؤسسات الصحية الجديدة أي ما يعادل 27 كل سنة، 88 وحدة خاصة بمستعجلات القرب منها 64 وحدة بالعالم القروي يعني 80% من مجموع هذه الوحدات، وتم تزويدها بطبيعة الحال بالمعدات والأجهزة التقنية والأدوية الحيوية الضرورية وكذلك بالموارد البشرية.

فيما يخص نظام المساعدة الطبية المستعجلة للولادة بالوسط القروي كاين 51 موقع خاص كيهم 33 إقليم في 10 جهات، وهذا بطبيعة الحال للرفع من نسبة الولادات التي تتم تحت المراقبة الطبية والوقاية من المضاعفات الناجمة عن الحمل والولادة.

كاين كذلك دعم وتعزيز التكفل بالحالات المستعجلة بالعالم القروي، أولا إحداث وتفعيل وحدات مستعجلات القرب، 90 وحدة الآن موزعة على 12 جهة، اقتناء وتسليم 327 سيارة إسعاف، كذلك تعزيز التكفل بالحالات المستعجلة عبر المروحيات في أربعة الجهات هناك جهات في المستقبل ستستفيد من ذلك.

النمط التنقل للتغطية الصحية هنا كذلك تم تعزيز الوسائل اللوجيستيكية للوحدات الصحية المتنقلة، الآن 270 وحدة بالإضافة إلى 22 حافلة ومصحة متنقلة، مع تخصيص ميزانية ما يقارب 10 مليون درهم سنويا، تفعيل كذلك برامج سنوية للوحدات الطبية المتنقلة، ارتفعت الزيارات الميدانية لهذه الوحدات من 5500 في 2009 إلى 12600 في 2015 ثم كذلك القوافل الطبية وهذه تهم العالم القروي، 627 قافلة طبية منذ تعميم نظام المساعدة الطبية لساكنة المناطق النائية، 569000 فحص طبي فيها 239000 فحوصات متخصصة بالإضافة إلى فحوص تكميلية و15000 عملية جراحية.

هناك كذلك مشاركة الوزارة في برنامج محاربة الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي، عبر تخصيص ميزانية 150 مليون كل سنة وتهم 2208 ديال المشاريع.

وفي الأخير، هناك فتح باب التعاقد مع أطباء من القطاع الخاص واللي كيهم كذلك العالم

القروي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة في إطار التعقيب لكم، السيد المستشار، تفضل.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

بكل صراحة، بالرغم من المجهودات التي بذلت أو التي تبذلها الحكومة في إطار تدبيرها للعرض الصحي ببلادنا، أصارحكم القول للمرة الثانية، وأقول بأن العرض الصحي لازال يعرف خصاصا حادا، لازال يعرف خصاصا مهولا.

السيد الوزير،

بكل بساطة، على مستوى الوسط القروي، بغيتي ناخذو إفران، آسفي، إقليم الجديدة، إقليم وزان، المستوصفات في الوسط القروي ديالنا لا تستجيب بعضها حتى لأدنى الشروط لتقدم الخدمة الصحية للمواطن، التجهيزات الطبية منعدمة، الأطر الطبية السيد الوزير المحترم ما غنقولش منعدمة ولكن ما كاين لا أطباء لا أطر طبية في بعض المستوصفات، وعندنا أدلة وعندنا ملفات في هذا الصدد.

على مستوى جهة طنجة تطوان، الحسيمة، السيد الوزير، وبالضبط إقليم وزان، فيه 17 مستوصف قروي، إلى اليوم راسلتي المدير الجهوي أو المدير الإقليمي ديال وزان، يالاه غادي يكون عندو خدام 2 مستوصفات قروية، البقية مسدودة السيد الوزير، وأنا مسؤول على الكلام ديالي مسدودة، مغلقة، ما كاين لا أطر طبية ولا خدمات صحية بالنسبة لهاذ الساكنة هذه.

إذن احنا تنقولو بأن ما التزمت به الحكومة في برنامجها الحكومي من أجل تحسين العرض الصحي، واقع الحال يعارض ما التزمت به الحكومة، كنقولو السيد الوزير بأن لحد الساعة، لحد وقته بأن على المستوى النظري فعلا ربما هناك مجهودات تبذل، ولكن المواطن يوميا لا يلمس أي خدمة صحية في الوسط القروي، ولا أدل على ذلك السيد الوزير وانتم عارفين ملي تقلدتو هاذ المهمة وتنتمنى لكم التوفيق في المهام ديالكم، غير إحداث ديال مستشفى إقليمي بإقليم وزان اللي دازت على إحداث العمالة ديال وزان هذه 8 سنوات ونيف، لحد الساعة المجلس الإقليمي وفرلكم الوعاء العقاري وماذا أنتم فاعلون؟

خاصكم تعرفوا السيد الوزير بأن هذيك المستشفى الإقليمي لا يحمل إلا الاسم والدور اللي تيقوم به بحال ساعي البريد، راه تيجي عندو المريض ويالاه يقوم بملأ واحد المطبوع يصيفطو لشفشاون، تطوان ولا تيجي لهنا لابن سينا، فبالتالي السيد الوزير عليكم أن تضاعفوا

الجهود من أجل تحسين الخدمات الصحية للمواطنات والمواطنين اللي تيسكنوا في العالم القروي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

ننتقلو للسؤال الثاني، وموضوعه السياسة الوطنية المعتمدة لتخفيض أثمنة أدوية علاج السرطان، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

في إطار مقاربة وزارة الصحة لتفعيل سياسة دوائية وطنية عادلة، خاصة بالنسبة لمرضى السرطان، نسائلكم عن الإجراءات التي قمتم أو تقومون بها في هذا السياق.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

في إطار تفعيل مضامين السياسة الدوائية الوطنية، بطبيعة الحال السياسة الدوائية الوطنية انطلقت في نهاية 2015، ولكن مسلسل ديال تخفيض الأدوية انطلق في 2014، تم تخفيض منذ ذاك الوقت ثمن ديال أكثر من 3600 دواء ومستلزم طبي، وهذا بطبيعة الحال مر عبر مراحل وراه واكبتوا هاذ المراحل في وقتها.

أما بخصوص الأدوية ديال معالجة السرطان، فعلا هذه أدوية اللي غالبا تتكون الأثمنة ديالها مرتفعة تم تخفيض أثمنة ما مجموعه 196 دواء مضاد لهذا المرض، 149 في 2014 و33 بين 2015-2016 و14 دواء في الفترة ديال 2017 إلى اليوم 2018.

النسبة ديال انخفاض الأثمنة ديال الأدوية بشكل عام كانت من 20 حتى 80%، فيما يخص السرطان أو أثمنة ديال مضادات السرطان فوصلت النسبة ديال التخفيض إلى حوالي 72% لبعض الأدوية، نعطي واحد المثال بالنسبة لسرطان الثدي، كان هناك دواء ديال (Docétaxel) هذا خاص بالعلاج الكيميائي، وكيتستعمل بشكل كبير، يعني الثمن من 821 درهم إلى 564 درهم يعني ناقص 39%.

بطبيعة الحال سنواصل الإستراتجية ديال العمل ديال التخفيض الأثمنة ديال المزيد من الأدوية، خاصة المتعلقة بالسرطان.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

طبعا لا نشك في التوجهات وفي العمل المبذول في هذا السياق، لكن يبقى هذا العمل يحتاج إلى مزيد من المجهودات، خاصة وأننا نتحدث في إطار الإحصائيات الرسمية ديال الوزارة على 40 ألف حالة إصابة بهذا المرض سنويا.

الأثمنة ديال هاذ الأدوية عموما، السيد الوزير، رغم هاذ المجهودات تبقى مرتفعة، حتى إلى قارنها مثلا مع فرنسا كنلقاو بعض الأدوية مرتفعة بنسبة تصل حتى ل 70%، فإلى قارننا مستوى الدخل الفردي ديال المواطن الفرنسي مع المواطن المغربي اللي هو مضروب في عشرين، فبالتالي عندنا المس، يعني هاذ المفارقة التي يجب أن تصحح، كذلك هذا على مستوى الأدوية أو على مستوى الأثمنة المرتفعة.

في شق آخر من نفس الموضوع، كاين نقص مهول، السيد الوزير، في الأدوية التي ترسل إلى المراكز الاستشفائية والمستشفيات، بحيث أنه كنلقاو مثلا من بين الأدوية اللي كانت الوزارة في فترة معينة كتصيفطها مثلا (Paclitaxel) هذا منذ مدة كاين مراكز لم تتوصل بهذا الدواء وهو مرتفع التكلفة، كاين مثلا الدواء اسميتو (Alimta)اللي كيدير مليون و200، 12 ألف درهم، وغالبا المرضى في حصة واحد ديال 21 يوم في الغالب كيحتاجوا لعلبتين، فتصوروا 2400000 لهاذ الناس الفقراء أساسا، الناس الفقراء واللي ما عندهومش الإمكانية ديال التغطية اللي ممكن يسترجعوا هاذ الأثمنة ديال هاذ الأدوية، فبالتالي هي معاناة حقيقية، كاين مثلا هاذي غير على سبيل المثال طبعا لا الحصر، (Revlimid) اللي كيسوى 43 ألف درهم، 4300000، بمعنى مبالغ كبيرة جدا تثقل كاهل الأسر والمرضى.

فبالتالي السيد الوزير، كما قلت هناك مجهودات، نعم، ولكن يجب أن تبذل مجهودات أخرى، لأن معاناة هاذ النوع أساسا، هاذ النوع ديال المرضى معاناة كبيرة جدا، معاناة مع المرض، معاناة مع الدواء، باش يلقاوا الدواء، إلى لقاوا الدواء مع الثمن ديال الدواء، معاناة مع التنقل من القرى والمداشر والجبال ديال المغرب إلى المراكز ديال الاستشفاء،

فبالتالي هي معاناة حقيقية.

نلتمس منكم، السيد الوزير، أن يكون هناك يعني مجهودات، تمشيو في هاذ المسار ديال مضاعفة المجهودات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب فيما تبقى لكم من الوقت السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار، أريد أن أتفاعل مع الملاحظات ديالكم:

أولا، فيما يخص الأدوية الباهظة الثمن ديال معالجة السرطان، تكلمت على أنه بعض الأدوية يعني أغلى من فرنسا.

من المؤكد أنه مجموعة ديال الأدوية ديال هاذ المرض يعني كتكون أدوية أصلية، ماشي جنيسة، نظرا لأن البحث مستمر في البرتوكولات الاستشفائية والعلاجية، العلاجية ديال هاذ المرض.

ولكن أنا كنتفاجأ لما كتقول لي أكثر من فرنسا، لأن المرسوم اللي كيحدد التسعيرة ديال الدواء فيه فرنسا كبلد مقارنة يعني (un pays benchmark) من ضمن 6 ديال الدول، واحنا تناخذو يعني أقل الثمن اللي كاين في دولة، إذن أنا غنشوف هاذ المسألة اللي تكلمتيو عليها، يمكن تسيفطوا لي هاذ الأمثلة هاذي، واحنا دائما تنعتمدو بالنسبة للأصلي دائما على 6 دول.

فيما يخص توصل المستشفيات بالأدوية، احنا غنعيدو النظر في يعني الدورة ديال الاقتناء وديال التوزيع بالنسبة للمستشفيات، لا يعقل أن نستمر في مركزة الاقتناء والتوزيع، أعتقد أنه علينا أن نذهب إلى نمط آخر.

فيما يخص أدوية السرطان في القريب، إن شاء الله، 3 دالأدوية غيدخلو إلى اللائحة ديال التعويض عبر التغطية الصحية الإجبارية، غيدوز بطبيعة الحال، كاين اتفاقية مع (l'ANAM) مع (CNSS) و(CNOPS) باش يمكن 3 الأدوية ديال سرطان الدم يتم يعني التعويض عليهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثالث وموضوعه ملف الممرضين الحاملين للشواهد العليا، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

ملف الممرضين المطالبين بالمعادلة لدبلوماتهم العلمية من شهادة إجازة أو ماستر أو دكتوراه يهدد المسار الطبيعي للعمل والمسار الإداري كذلك لهؤلاء القطاعات الوزارة التي ترأسونها.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، ما هي الإجراءات التي اتخذت في هذا الصدد؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

السيدة المستشارة المحترمة أشكرك على السؤال، وتنبلغك بأنه يعني اليوم كاين مستجد تتعرفوه فهاذ المجال، حيث أنه المرسوم 2.17.535 بشأن النظام الأساسي الخاص بهيئة الممرضين وتقني الصحة مشترك بالوزارات تم النشر ديالو والآن يتم العمل به، هاذ المرسوم من خلاله، يعني تنتكلمو على 5 ديال الإطارات كل إطار فيه 3 ديال الدرجات.

كاين أولا التوظيف في الدرجة الأولى أي السلم 10 اللي مفتوح في وجه الحاصلين على دبلوم الدولة ديال الطور الأول المسلم من قبل معاهد تأهيل الأطر في الميدان الصحي (IFCS[2]) وكذلك دبلوم الإجازة المسلم من طرف المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنية الصحة (ISPITS[3])، التوظيف كذلك في الدرجة الممتازة السلم 11 فيما يخص يعني الحاصلين على شهادة السلك الثاني لليوم الماستر بالنسبة لهاذ المؤسستين، مع العلم أنه اليوم راه مرينا إلى (LES ISPITS)، ثم كذلك هناك إدماج بالنسبة اللي كاينين (déjà) عندنا في القطاع، إدماج الممرضين المجازين من الدولة من الدرجة الثانية، يعني السلم 9 الحاصلين على دبلوم الدولة للطور الأول، إدماجهم في الدرجة الأولى السلم 10، وإدماج الممرضين المجازين من الدولة سلم 10 الحاصلين على السلك الثاني من هاذ المعاهد في الدرجة سلم 11.

أعتقد أنه اليوم وبالنسبة(LES ISPITS) المسألة ما مطروحاش، لأنه هناك المسألة ديال المماثلة العلمية والإدارية للدبلومات ديالهم والنظام ديال (LMD) يعني الإجازة والماستر والدكتوراه، اللي أصبح تيهم هاذ الفئة المهنية.

شكرا.

---

[2] Institut de Formation aux Carrières de Santé

[3] Instituts Supérieurs des Professions Infirmières et Techniques de Santé

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في إطار التعقيب الكلمة لك السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الوزير على هذه المعلومات التي لا تبدو جديدة علينا لأننا نتابع هذا الملف، وهناك وقفات احتجاجية من أجل تسوية الوضعية الإدارية تماشيا مع الشهادات التي يتوفر عليها كل أحد.

وهو في الحقيقة هذا سؤال يجب أن يجيب عليه ليس فقط وزير الصحة أو وزير التعليم بل وزير الوظيفة العمومية، لأن هناك إشكال في هذا الموضوع.

لأن لا أفهم، السيد الوزير، باش يكون في وزارة العدل تسوى الوضعية حسب الشهادات وفي وزارة الصحة لا يمكن، أو في وزارة التعليم كان بالأمس ممكنا والآن لم يصبح ممكن، إذن هناك ارتجال في التعامل مع نفس الوضعيات في قانون الوظيفة العمومية.

جاء الوقت، ونحن غداة حوار اجتماعي بناء، فإننا ندعو الحكومة أن تعيد النظر في هذا الموضوع، لأنه لا يمكن باش يكون القيمة العلمية ديال شي واحد عندو وهو يتقاضى أقل منها، ثم من يرخص له متابع الدراسة، فهو الوزارة أو الإدارة التي يتبعها.

إذن ما فهمناش احنا كاين واحد الحركية في العالم تدعو إلى التكوين والتكوين المستمر، ودائما محاولة تحسين المستوى العلمي لكل الأطر من أجل تجويد الخدمة التي يقدمها للمواطنين، وفي نفس الوقت نتعامل بفرامل إدارية تخلق واحد المنسوب عالي من الإحباط.

لهذا السيد الوزير، فإننا ندعوكم وندعو الحكومة من خلالكم إلى إعادة النظر في التعامل مع هذا الملف.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن غادي ننتقل للسؤال الرابع وموضوعه اختلالات تطبيق نظام "راميد"، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة العمل التقدمي لتقديم السؤال، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عدي شجري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

سؤالنا اليوم في مجموعة العمل التقدمي موضوعه المساعدة الطبية (راميد) وهو كما يلي:

يعرف نظام المساعدة الطبية (راميد) العديد من الاختلالات على مستوى النقص في الموارد البشرية واللوجيستيكية والتأخير في المواعيد، حيث أن 45% ممن لهم الحق في الاستفادة من هذا النظام لم يجددوا بطائق الراميد، مما يبين أن هذا النظام يجد صعوبات لتحقيق كل الأهداف المتوخاة منه.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات التي تنوي الوزارة اتخاذها لتجاوز الاختلالات والصعوبات المسجلة لحد الآن؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار.

فعلا هناك مجهودات اللي بذلتها الوزارة وجميع الشركاء لإنجاح هاذ المشروع المجتمعي، ولكن لازال اليوم نظام المساعدة الطبية راميد تعتريه مجموعة من النواقص والاختلالات.

أولا قلة الموارد البشرية، وهذه ظاهرة عامة اللي لا تستثني، ربما تستثني جهتين، في المغرب التي تركز 52% من الموارد، ألا وهما جهتي الرباط سلا القنيطرة، والدار البيضاء سطات.

هاذ قلة الموارد كذلك نظرا للضغط الكبير اللي كاين على المؤسسات الاستشفائية وعلى الخدمات الصحية بشكل عام، وهذا يؤثر على اللوائح ديال الانتظار، القوائم ديال الانتظار، وكيأثر على المواعيد يعني باش يمكن تعطى في ظروف أو في وقتها، على أية حال هذا سؤال كنطرحو دائما على المستشفيات حسب كل مستشفى، حسب عدد السكان، حسب الإمكانيات التقنية اللي كتوفر، كيمكن يمشي الموعد ديال (radiologie) مثلا فحص بالأشعة بالسكانير من أسبوع إلى شهرين، 3 أشهر، حسب كل مستشفى، حسب كل منطقة.

ثم كذلك عدم تخصيص بند في المسألة ديال الميزانية ديال المالية ديال هاذ النظام أو تمويل هذا النظام، ما عندناش بند قار في الميزانية لتمويل هذا النظام، وكذلك كاين إشكال في المحدودية ديال التمويل على مستوى الجماعات الترابية، يلاه 20% ديال التمويل اللي خاصو

يكون اللي وصلنا باقي 80%، ثم كذلك التمويل ديال المستفيدين، لأن هناك فئة ما يسمى ب (les personnes précaires) يعني أشخاص في وضعية هشاشة، كيؤديو واحد الواجب سنوي، اللي للأسف ما كيتأداش بشكل.. وتكلمتيو على النسبة ديال التجديد اللي فعلا غادة وكتنقص.

اليوم هاذ النظام فيه واحد العدد ديال التقارير، ووحدة ديال التوصيات اللي ولابد ما ناخذو بها وكاين فالبرنامج الحكومي وكاينة عندنا فالمخطط ديالنا على المدى المتوسط، خاصنا فعلا نحسنو الأداء والمردودية وضمان الاستمرارية ديال هاذ النظام، لأنه أساسي وكيجسد لمدى روح التضامن اللي كاينة على المستوى ديال بلادنا وكذلك الطموح ديال الحكومة إلى ترسيخ عدالة اجتماعية على هذا المستوى.

الاستدامة المالية ديال هاذ النظام، خاص استقرار الموارد المالية وصندوق خاص.

فيما يخص الحكامة، أعتقد أن مسألة المالية كذلك تهم الحكامة، إحداث هيئة خاصة مستقلة لتدبير هذا النظام مع تعميم نظام معلوماتي، خاصنا نظام معلوماتي صحي وطني مندمج باش يمكن نرصدو كل معلومة ونتعرفو عليها ونعرفو أشنو هما التكاليف اليوم اللي تنطلبو أنه وزارة المالية تعطينا اعتمادات لمستشفيات، تيقول لك إلى عندكم نظام ديال الفوترة مضبوط أجي نعطيك الفلوس، كيعطيو للمراكز الاستشفائية الجامعية لأن عندهم نظام معلوماتي، ولكن تنلقاو احنا مشاكل في الحصول على..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد عدي شجري:

نشكركم السيد الوزير على جوابكم، ونسجل في مجموعتنا المجهودات الجبارة اللي بديتيو بها منذ تعيينكم على هاذ القطاع.

السيد الوزير،

الأهمية ديال (الراميد) خصوصا في الأوساط الفقيرة أو في الأوساط الهشة ما كتخفى على أحد، وهاذ الناس ملي كيجيو للمستشفيات في إطار هاذ الشي ديال (الراميد) كيجيو على أساس أن يلقاو جميع المساعدات، إلا أنه اللي كيتلاحظ أنه هناك 3 ديال الاختلالات أساسية.

الأولى، كيجيو كيلقاو مواعيد متباعدة في الزمن.

ثانيا، كيجيو ملي كتكون عملية فهاذ الإطار بعض الأجهزة كتوفر لهم ولكن بعض الأجهزة خاصهم يقتنيوها لروسهم، وهذا كيشكل حقيقة واحد المشكل.

الإشكال الثالث هو أنه بعض الناس كيكونوا مسجلين فواحد الجهة وكيتنقلوا لجهة أخرى وملي كيتقدموا للمستشفيات في هاذ الإطار كيقولوا لهم خاصكم ترجعوا للجهة اللي مسجلين فيها، وهذا إشكال حقيقي.

فالسيد الوزير، كنطلبو منكم أنه يتعاد النظر فهاذ الاختلالات هاذو، باش حقيقة المواطن ملي كيتمتع بهاذ البطاقة وملي كتكون المساعدة تكون مساعدة كاملة، إذن هاذو هما الاختلالات.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الخامس موضوعه، الخصاص في أطباء أقسام المستعجلات بالجهات الجنوبية الثلاثة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال، تفضل.

المستشار السيد احمد بابا اعمر حداد:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سؤالنا يتعلق بالنقص الخاص في أطباء المستعجلات، ورغم المجهودات اللي بذلتها الحكومات المتعاقبة مشكورة، ورغم المجهودات اللي بذلوا الجهات والمنتخبين والسلطات المحلية لازال هناك خصاص حاد في الأطباء في المستعجلات، وهذا يوضع جوج دالمشاكل اللي هي مشكل يجيو المرضى ويبقاو يحانو الصف إلى أن توصلهم النوبة وهما جايين في ذيك الحالة اللي هي.

وثانيا الأطباء اللي يخدموا أكثر من طاقتهم وأكثر من الحمولة ديالهم في مجهودهم، وهذا يؤدي لمشاكل ما بين المرضى الأطباء، وما بين مرافقين المرضى، في الحقيقة راه جايب واحد مريض ولحقته النوبة ومطروح وطبيب واحد أو 2 يحانو دايرين الصف على هذا، هذا يثقل كاهل الجميع.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، ماذا تنوي وزارة الصحة في زيادة في الأطباء في المستعجلات مستقبلا؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار.

القطاع الصحي بالجهات الثلاث سيحظى بأهمية ديال الوزارة بحكم أنها منخرطة كذلك في الاتفاقيات الثلاث اللي توقعت أمام جلالة الملك في إطار البرنامج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، الخصاص كاين على مستوى الأطباء العامون، أعتقد، لأنه درنا مجهود على مستوى الأطباء المتخصصين، لأنه عندنا دائما الإشكال ديال عدم التحاق الأطباء لما تنحلوا مناصب ديال الشغل في القطاع، يلاه طبيبين اللي التحقوا هاذي شهرين تقريبا.

فيما يخص المستعجلات عندنا في الجهة 14 طبيب، وأغلبيتهم ما التحقوش، بالتالي كتقوم المندوبيات بواحد العمل حقيقة مبتكر بالتعاقد مع أطباء في إطار الشراكات، هذا مشكورين عليه المجالس المنتخبة، التعاقد مع طبيبين في بوجدور بالمجلس الإقليمي والجماعة الحضرية، وطبيبين بالسمارة، إضافة إلى طبيبين ببلدية المرسى، هذا فيما يخص جهة العيون الساقية الحمراء، التعاقد كذلك مع طبيبين بين المجلس الإقليمي لطرفاية والمندوبية الإقليمية.

هناك كذلك المشروع ديال التعاقد على مستوى العيون ديال 4 ديال الأطباء و5 ديال الممرضين.

فيما يخص جهة الداخلة واد الذهب، يعني هذا مستشفى اللي تم التأهيل ديالو باش يمشي إلى مستوى ديال مستشفى جهوي بالمرور ديالو من 53 سرير إلى 80 سرير والتكثيف من عدد ديال التخصصات اللي به، في المستعجلات كيخدموا فيه 7 ديال الأطباء وكيضم بطبيعة الحال القسم ديال المستعجلات بمركب جراحي تابع له، بالإضافة إلى طبيعة الحال سيارة ديال النقل اللي هي كذلك مهمة في المستعجلات.

فيما يخص جهة كلميم واد نون، هنا يمكن نقولو بأنه كنشتغلو بالحد الأدنى من الموارد البشرية، اللي خاص المستعجلات، المستشفى الجهوي بكلميم 5 دالأطباء، مستشفى القرب ببويزكارن 5، المستشفى الإقليمي بطانطان 5، الإقليمي بآسا الزاك 4، المستشفى الإقليمي بسيدي إفني 5، وهذا يعني أن ما نقوم به بالنسبة للأطباء الأخصائيين زودنا هاذ المستشفيات بأطباء طب النساء والتوليد، طب الأطفال، طب الإنعاش والتخدير، الجراحة العامة، جراحة العظام، جراحة الأطفال واختصاصات أخرى.

وغادي نستمرو بطبيعة الحال في هذا العمل المشترك مع المنتخبين، وأنا كان في لقاء مع رئيس الجهة ديال الداخلة واد الذهب في وضع برنامج كذلك جديد لتوظيف أطر شبه طبية على مستوى المراكز ديال القرب، وهذا إن شاء الله بغينا نعمموه على المستوى الوطني.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في إطار التعقيب الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد احمد بابا اعمر حداد:

شكرا السيد الوزير.

شكرا على الجواب.

ومن ضمن الجواب ديالك سميت عدد من الأطباء اللي هما عندهم (contrat) وما التحقوا هذاك نحسبو الورقة ديالو هي اللي جات، أنا خاص الطبيب اللي يجي يعود يلتحق، لأن الطبيب منين مديورة معه عقدة خاصو يلتحق، أنا قلت كاين خصاص إذن مادام مازال ما التحق كاين خصاص.

ثانيا، حسبت 4 أطباء في المستعجلات و5، أبيه، ولكن هاذو ما يخدموا في وقت واحد، هاذو دايرين النوبة، يبقى 1 منهم فما لاش 2، الناس الساكنة، كلميم كم ساكنتو اللي 5 ولا 4 ولا 6 اللي يزول شي حاجة في المستعجلات، العيون ساكنتها فيها 300000، إلى مرض غير واحد في الألف وجاي واحد هازو، وكاين اللي جاو معه جوج ودارو الصف، شحال من طبيب يقد يقابلهم، الطبيب وخا يعود ماكينة ما يقد، عندو عملو لابد يدوز على واحد لابد لو يعرف أش كاين.

ثانيا، انتظرو منين؟ أنا نتكلم على خاص مسائل اللي تعود متوفرة في عين المكان يوميا للمواطنين.

هذا هو اللي ابغيت نتكلم عليه، وهو اللي ابغيناكم نظرا إلى ابقاو السكان دايرين الصف، وابقى الطبيب متخطي الجهد ديالو يخدم، عندو هذا وعندو شي جالس وشي جالس يشخص، راه غادي تكون له المشاكل، لأن ذوك ما داواو، وهذا تخطى طاقتو، حفاظا على الدكاترة اللي عندنا يعود معهم حد يعاونهم، وحفاظا على الساكنة كتجبر حد يعالجها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

خمسة ثواني اللي بقات لكم أعتقد غير كافية، تفضل.

السيد وزير الصحة:

بسرعة.

الأطباء المتعاقدون ما يمكنش ما يلتاحقش، وإلا كنفسخو العقدة، وهاذوك اللي يعني تم تعينهم إلى ما التحقشاي كيتم إلغاء المنصب أو تحويله هاذ الشي اللي كاين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

غادي نتقل للسؤال السادس، وموضوعه الخصاص في الأطباء العامين والاختصاصيين بإقليم زاكورة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال، تفضلي الأخت.

المستشارة السيدة فاطمة عمبري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيد الوزير، ننسوال هاذ القطاع حيوي أيكسون القطاعات الاجتماعية المغرب، تعاني ساكنة درعة تافلالت عامة وخاصة ساكنة زاكورة انكان قطاعيا مهول جدا بشكل عام في جميع النواحي، خاصة الأطباء، الطب العام والأطباء الاختصاصيين.

السيد الوزير،

25 جماعة في إقليم زاكورة، 18 جماعة بدون طبيب كجماعة أفرا، جماعة تانسيفت، جماعة أفلاندرا، جماعة تمزموط، جماعة تافتشنا، جماعة البليدة بدون طبيب أو ممرض، المواطن تيضاف المشكل غير في تلقيح الأطفال كجماعة محاميد الغزلان، جماعة تغبالت، جماعة أيت بوداود قيادة النقوب في 2 جماعات، 18000 نسمة بدون طبيب، الطبيب غادر من 2017 أياغ الشهر 4 و2018، إلا غونغ الإهمال الأطباء، الأجهزة، الأدوية، تتسقسا تنكرا الديذبيبان الجنوب الشرقي، غراديم إقليم زاكورة.

السيد الوزير،

إكن سقسا يد الدولة أيت تحكم في طبيبن، أيتحكم الدولة، راه احنا في مغرب واحد ما شي مغرب جوج.

السيد الوزير،

أيكن سقسا ما يكان الإستراتيجية نون نغد الحلول ندرسا تحللا المشكلدغ إجال العويز أيكونزول إقليم زاكورة أرنتمنى أدغورنغيلي إيان المستشفى جهوي بجهة درعة تافيلالت اتقربن التخصصات للمواطنين.

تانميرت.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة، فعلا جهة درعة تافيلالت من الجهات اللي كتعرف خصاص على المستوى العرض العلاجي بشكل عام، وعلى مستوى الموارد البشرية بشكل خاص.

ولكن خليني نعطيك بعض المعطيات على مستوى إقليم زاكورة، لأنه كاين هناك مجهود، 16 ديال الأطباء عامون، 29 طبيب أخصائي، 169 ديال الأطر الشبه طبية، جوج جراحي الأسنان، 3 صيادلة و22 إداري وتقني.

الاختصاصيين ما ابقاش عندنا مشكل، يعني اليوم الاختصاصات ذات الطابع الإستعجالي، بعض التعيينات اللي أجريناها في الأشهر الأخيرة حلينا المشكل، أمراض العيون، الأمراض النفسية والعقلية، الصدر والحساسية، الغدة الدرقية، مرض السكري، الجراحة الباطنية، الأنف والحنجرة.

الخصاص اللي كيعرفوا الإقليم كما قلت فيما يخص الأطباء العامون، هنا تكلمت على المثال ديال الجهات الجنوبية، ولكن كذلك كنت مؤخرا بالراشيدية، وكان لقاء مع رئيس الجهة ديال درعة-تافيلالت، وكان عمل على مستوى التحاليل الطبية لا البيولوجية ولا الجينية، وكاين واحد عمل مهم غادي يدار، وقررنا في عين المكان باش نحلوا يعني مختبر جهوي، مرجعي بداخل الجهة اللي يمكن يجمع كل العينات اللي تجي من أقاليم أخرى اللي هي كتدار الآن خاصة في ما يخص أمراض السرطان(l'anapath) اللي كتدار في مناطق خارج الجهة، اليوم غادي تدار في الجهة.

كذلك متفقين باش نشتغلو على المنظومة ديال الموارد البشرية، وهنا يمكن لي نقول بأنه الآن كنديرو أجوبة وحلول لبعض المشاكل اللي كتطرح في كل مجال، مجال، في كل جهة، في كل إقليم، ولكن خاصنا واحد المقاربة شمولية، كيف ما قلت، باش فعلا هاذ الأطباء يعملوا، يبداو يلتحقوا بالمناطق البعيدة، خاصنا نلقاو، لأن هاذ الأطر راه ديال الدولة صرفت عليهم يعني إمكانيات مهمة، وخاصهم يساهموا في المجهود الوطني، وبالتالي خاصنا هاذ المنظور الشامل اللي غنرعاو فيه، أولا الحق ديال المواطن في الصحة والولوج إلى الخدمة العمومية، والحق كذلك ديال الطبيب في وضع اجتماعي مريح، غادي نلقاو الأسلوب باش يمكن يعني كل شي يكون المستوى دالرضا ديالو مرتفع، وأولا وقبل كل شيء المواطن.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب، الكلمة لك ولمن أراد من الفريق الاستقلالي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الفريق الاستقلالي يشكركم على ردكم.

ولكن أننا عند دراستنا لجميع الأسئلة نلاحظ ويلاحظ المواطن معنا أنه هناك نقص وأن هناك خلل في تسيير وزارة الصحة، خلل ليس في الوزارة ولكن في الأقاليم، هناك نقص لعدم ضبط الخريطة الصحية، (la carte sanitaire).

إذن، أنا تنأكد لكم باسم الفريق الاستقلالي، يجب العناية بالمناطق الفقيرة والمهمشة خاصة مناطق جهة درعة – تافيلالت، كيف قالت الأخت بالسؤال بجماعة جماعة، هناك نقص في الأطباء، في الأطر، سواء العامين أو الخصوصيين، الشيء الذي سيؤثر على هذه الساكنة، وما أحوجنا إلى التعاون معكم لكشف مكامن الخلل لتكون الصحة ملك للجميع، السيد الوزير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

السيد المستشار،

فعلا المستقبل ديال تطوير المنظومة الصحية وتعزيز العرض العلاجي لازم يخضع للخريطة الصحية، وأعطينا التعليمات على مستوى الجهات باش يتم المصادقة على المخططات الجهوية لعرض العلاجات في إطار اللجان الجهوية اللي كيشرفوا عليها السادة الولاة، لأنه بالنسبة لنا الموجه لعملنا في المستقبل، المراكز الصحية ديال القرب كتبقى مسدودة لأنه شركاء قاموا عملوها، جماعات محلية في إطار يعني الاتفاقيات مع يعني ممولين أو بإمكانيتهم كتبقى مغلقة نظرا لأنه ما رصدناش لها الموارد، ما درناش التوقعات ديالنا بالنسبة للموارد البشرية.

فيما يخص يعني المستوصفات ديالنا، حسب المعطيات 15 اللي مسدودين، وراه احنا سايرين في الفتح ديالهم.

كذلك هاذ التوجيه ديال العمل ديال الشركاء هو أساسي، لما كنعملو واحد الخريطة صحية كيكونوا كل الشركاء حاضرين، وكيتفقوا أشنو يمكن لهم يعملوا في المستقبل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أضفت 20 ثانية للسيد الرئيس وكذلك لكم.

السؤال السابع وموضوعه الوضع الصحي المزري بجهة بني ملال – خنيفرة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد الرئيس مشكورا.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

إخواني المستشارين، المستشارات،

السادة الوزراء،

تعيش ساكنة جهة بني ملال خنيفرة أوضاعا صحية مزرية أدت إلى وجود احتقان كبير وسطها بسبب ضعف الخدمات ورداءتها، مما يؤدي ذلك إلى ارتفاع نسبة الوفيات وسط الأمهات الحوامل الشيء الذي يفرض بناء العديد من دور الولادات في مختلف هاته الأقاليم ذات الطابع الجبلي.

السيد الوزير، متى سيتم تعميم بناء دور الولادات على الساكنة الجبلية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

في البداية كذلك لازمنا نؤكد بأنه جهة بني ملال خنيفرة كباقي الجهات اللي تتعرف خصاص، يعني اللي تتحظى بالأولوية وفيها تنحاولو نبحثو على حلول مبتكرة باش نحلو الإشكاليات ديال النقص.

أولا، فيما يخص الإمكانيات المادية فنحاول توجيه ما يمكن من الدعم لهاته الجهات، كان هناك في هاذ الجهة يعني عمل اللي أصبحت اليوم كاين واحد البنية الصحية لا بأس بها فيها شبكة دالمؤسسات الصحية الوقاية والمستشفيات والموارد البشرية، وتنتكلم فهاذ الجهة هناك 10 ديال المستشفيات، 264 مؤسسة للرعاية الصحية، و52 دور ديال الولادة، وهاذ 52 فيها 46 في العالم القروي، 46 هي دور قروية، يمكن لي نقول لك بكل إقليم إقليم شحال كاين، فعلا واش غادي نديرو دار ديال الولادة في كل جماعة هذا لما لا، لأنه كذلك اليوم الدور ديال الجماعات المحلية فيما يتعلق بالصحة ديال القرب في المؤسسات الرعاية الصحية يمكن يبقى أساسي، توفير الموارد البشرية أساسي.

احنا يمكن نشتغلو على مستوى التكوين والتكثيف من العدد ديال التكوين في المجال ديال القابلات، يعني احنا مستعدين، وكاينين على مستوى يعني سوق الشغل، وبالتالي خاصنا حلول مشتركة باش يمكن نمشيو بعيد.

إمكانيتنا باش نعملو في كل جماعة جماعة دار الولادة، لا أعتقد أنني يمكن لي نقول لكم ممكن، ولكن هناك إمكانيات في تطوير يعني الطب الجماعاتي، إمكانيات كذلك في المراقبة ديال الحمل، ومن بعد الإتيان بالحالات يعني في الوقت، واحد المدة قبل من وقت الولادة بالنسبة للحالات اللي هي صعيبة، ما نتسناوش حتى يولي الاستعجال ونوليو تنشتغلو في إيفاد واحد المجموعة ديال الحالات إلى المستشفيات الكبرى.

سنة 2017 في دور الولادة فهاذ الجهة يعني تقريبا 35231 ولادة يعني نسبة 67% كاينة على المستوى ديال هاذ دور الولادة، 67% ديال الولادات كاينة فهاذ الدور.

كذلك بالنسبة فيما يخص صحة الأم والطفل كاين هناك مجهودات جبارة في إطار البرنامج الوطني ديال صحة الأم والطفل اللي مكن بلادنا باش نقلصو من نسبة الوفيات لدى الأمهات الحاملات وكذلك بالنسبة للوفيات ديال الأطفال حديثي الولادة.

دائما فيما يخص الارتقاء بهاذ الخدمات في أفق 2021، هناك فيما يخص المستعجلات: اقتناء 42 سيارة إسعاف، 21 وحدة طبية متنقلة، هاذي مسألة أساسية من أجل تقريب الخدامات من المواطنات في المناطق القروية المعزولة، وكذلك تأهيل 7 مراكز صحية قروية على مستوى هاته الجهة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار للتعقيب.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

الأرقام اللي اعطيتونا في الحقيقة صدمتني لأننا سمعنا العكس.

أسباب نزول هذا السؤال، السيد الوزير، هو ما صادفناه من سخط عارم لساكنة الجهة عن أوضاع القطاع الصحي بالجهة ككل من خلال نماذج حية وقفنا عليها خلال زيارتنا الميدانية لأقاليم خريبكة، الفقيه بنصالح، بني ملال، خنيفرة وأزيلال.

حيث لمسنا خصاصا مهولا في الخدمات المقدمة للساكنة، خصوصا جماعة سيدي يحيى وسعد، جماعة أيت سعدلي بإقليم خنيفرة، جماعة بين الويدان بأزيلال، جماعة تاكزيرت ببني ملال، وجماعة أولاد عزوز بخريبكة.

نماذج صارخة لجماعات تعيش مختلف مظاهر الهشاشة، يطلبون فقط دورا للولادة، واحنا الآن كنسمعو 46 دار للولادة، غريب الأمر، مهول هذا الخصاص، صعوبة المسالك ووعورتها في ظل انعدام برامج ديال فك العزلة، خصوصا أقاليم خنيفرة وأزيلال، حيث يطرح السؤال صحة الأم والطفل؟ الشيء الذي يجعل أرقام وفيات أمهات أثناء الولادة مرتفعة جدا، وهو ما يسيء لبلادنا وللإصلاحات التي تقوم بها في سبيل الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة وتوفير العيش الكريم للمواطنين والمواطنات.

هناك تأخر كبير لبلادنا على مستوى الخدمة الصحية، السيد الوزير، التي تقدمها لمواطنيها، وخصوصا في الأرياف، المواطنون يشتكون من سوء المعاملة مع المريض، المحسوبية، والإهمال وغياب الأطباء، هناك غياب رؤية واضحة لتبني تصور مجتمعي سليم للصحة كحق لكل مواطن، بدون استثناء.

إنها إشكالية منظومة بأكملها تحتاج إلى تشخيص أماكن العطب على مختلف المستويات.

السيد الوزير،

أنتم جديدون على القطاع، وأكيد أن تجربتكم الميدانية كمنتخب وبرلماني وكمهني في القطاع، تجعلكم على علم مسبق بأوضاع قطاع الصحة الصعبة جدا، وهو ما يفرض عليكم اليوم تسطير مجموعة من الأولويات، أبرزها، التوجه نحو تحسين الولوج لخدمات القرب لتقريب الخدمة الصحة من الساكنة الجبلية بالخصوص، وعلى الخصوص بناء دور ولادة مجهزة ومتوفرة على الممرضين والأطباء الأكفاء، هو ما يساعد على الرفع الضغط على المستشفيات الإقليمية والجهوية.

بكل صدق، السيد الوزير، جهة بني ملال – خنيفرة، جهة فقيرة، ساكنتها صبورة جدا، وتحتاج اليوم إلى صدمة من أجل إنقاذها، وتبقى الخدمة الصحية أولى أولويات ساكنة هذه الجهة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، وبهذا غادي نشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه لقطاع الطاقة والمعادن، وموضوعه الوضعية القانونية للمناجم والنظام الأساسي للمقاولات المنجمية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد حيتوم:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تعلمون أن بلادنا عاشت ولا تزال تعيش على وقع الأحداث الأليمة التي وقعت في عدد من المراكز المنجمية، وأخص بالذكر منها مدينة جرادة.

دون العودة إلى تفاصيل هذا الموضوع، نسائلكم خصوصا عن ما هي الدروس التي استخلصت وكذا عن النظام الأساسي أو مشروع النظام الأساسي لمستخدمي المقاولات المنجمية؟ وأساسا نسائلكم هل سيتم وضع حد للسندريات التي تعمل في شروط لا إنسانية ولا يمكن الاستمرار بقبولها؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عزيز رباح، وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

السيد الرئيس،

أشكر السيد المستشار المحترم على طرح هاذ السؤال.

على أية حال لم ننتظر حتى تقع تلك الأحداث، أنتم تعلمون أن في الحكومة السابقة بدأت عمليات إصلاحات كبيرة في قطاعات متعددة، وتابعتموها نقل المقالع، المعادن، إلى غير ذلك.

وصدرت قوانين في 2015، إلى كتذكرو قوانين جديدة، الهدف منها هو في هاذ الاتجاه اللي كتكلم عليه السيد المستشار المحترم، على أننا يمكن لنا نديرو واحد الفلسفة جديدة فيها أربعة ديال الحوايج:

حقوق الدولة على اعتبار أن هذا ملك للدولة، المعادن ولا غيرها.

ثانيا، حقوق المجال، أو تنمية المجال، الجماعات المحلية يجب أن تستفيد من ذلك.

حقوق المستخدمين.

ثم تنمية الاستثمار.

هذه هي المعادلة اللي بطبيعة الحال مع النقابات ومع المتدخلين لابد أن نشتغل في هذا الاتجاه، وهذا هو التوازن اللي أعتقد اللي هو الآن كيطبع حتى الحوار الآن بين الحكومة وبين النقابات.

طبعا، فهاذ الإطار راه كاين قانون جديد، كما في علمكم، ديال المستخدمين فالمجال ديال المناجم، أنا خذيت قرار باش نرسلو لجميع النقابات باش يعطيونا الرأي ديالهم، في حوار ثلاثي مع النقابات ومع المشغلين باش يمكن يكون تيضمن هاذ التوازن اللي تكلمت عليه، تنمية الاستثمار، حقوق العاملين، وفي القانون الجديد ديال المعادن أنه من الشروط ديال سحب التراخيص المعدنية هي شروط الاشتغال ديال العمال، واش الصحية والبيئية إلى غير ذلك.

السندريات، كما في علمكم، اتخذت قرارات في إطار البرنامج ديال الإصلاح ديال الشرق، سحبنا واحد العدد ديال التراخيص اللي الناس ما التزموش بما فيها تراخيص موجودة فجرادة، سحبناها وتقرر سحبها.

ثم أصحاب السندريات، راه احنا كنواكبوهم في إطار التعاونيات، احنا راه سحبنا 1400 ترخيص، ومازال مئات تراخيص ستسحب، إلى ما التزموش الناس لا معنى أن يبقاو في القطاع ديال المعادن والالتزام اتجاه الدولة كما قلت ومع المستخدمين ومع المجال ونضمن حقوق الشركات، هذا هو التوازن اللي كنشتغلو عليه.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب، الكلمة لكم.

المستشار السيد محمد حيتوم:

شكرا السيد الوزير على هاذ التوضيحات.

واللي هي في علمنا فعلا أن مشروع القانون الأساسي توصلنا بنسخة منو بالأمس، احنا بصدد إعداد الملاحظات ديالنا، لأن لنا انتظارات اللي على رأسها كما هو معلوم الصحة والسلامة في المناجم، وعلى رأسها كذلك احترام قانون الشغل، وأساسا احترام خصوصية العامل المنجمي، لأن العامل المنجمي له خصوصيات بطبيعة الحال.

وننتظر أساسا من هذا القانون أن تعرف الملائمة بين وضعية المنجمي وكمثال على ذلك هو أن المعلوم على المستوى العالمي أن عمال المناجم يشتغلون 55 سنة فقط، في حين أن نظام التقاعد التكميلي المعروف ب (la CIMR[4]) يحرمهم من هذا الامتياز، لأنه يحتسب 60 سنة وما عندهومش منين غيجيبو 60، هذا مثال فقط على الانتظارات اللي عندنا.

الانتظار الثاني هو حتى لا تتكرر المأساة، لأن وقعت مأساة يجب أن لا تتكرر، إذن يبدأ العمل الجاد على وضع حد للسندريات اللي هي مذلة للكرامة الإنسانية، وبالتالي لا يمكن الاستمرار فيها تحت أي مبرر كان.

كذلك ونحن نتكلم عن هذه التبعات، نناشد الحكومة عن ابتعادها عن المقاربة الأمنية، نحن نحترم الأمن ونحترم القضاء ولكن يزج بهم في الصراعات الاجتماعية كلما أعلن صراع اجتماعي أو حراك اجتماعي.

الابتعاد كذلك، ونحن نتحدث في هذا الوقت وانشغالنا الأساسي هو

[4] Caisse Interprofessionnelle Marocaine de Retraite

القضية الوطنية، ألم يحن الوقت للحديث عن جبهة داخلية؟ والجبهة الداخلية عمادها الأساسي هو احترام كرامة المواطن، لأن هو المعني وهو حجر الأساس في كل تصدي لأي محاولة للنيل من وحدتنا الترابية وبالتالي لدخول عهد احترام المواطن والمواطنة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

أنا فقط بغيت نضيف على أن القانون الجديد راكم غادي تضطلعوا عليه وأيضا مع جميع النقابات، راه كاين الملائمة لهاذ القانون مع مقتضيات مدونة الشغل الجديدة، رغم أنه كاين اختلاف، لأنه كاين واحد الخصوصية كما أشرتم إليها، تعميم مفوضي الصحة والسلامة للمقاولات التي تشغل أكثر من 200 شخص باش يكون المفوضين ديال الصحة والسلامة، لأن هذا واحد المجال فيه تهديد للصحة، تقنين مفتشية الشغل، ثم هاذ اللجوء ديال المناولة أيضا يجب أن يخضع للمراقبة ماشي أية مناولة، حتى هما خصهم يعطيو الحقوق ديال العمال.

الجبهة الداخلية كلنا متفقون وتحتاج إلى مخلصين، إلى تعاون، إلى صدق، أغلبية ومعارضة، مقاولات مواطنة أيضا تساهم، مواطن أيضا عندو الكرامة ديالو ولكن أيضا عندو حقوق وتيقوم بالواجب، وأعتقد إن شاء الله الجبهة محصنة رغم بعض الفلتات التي تحصل، ولكنها تبقى دائما استثنائية، لأن الحمد لله وهاذ الشي علاش المغاربة والعالم يثق في المغرب، لأنه استطعنا نحصنو ذاتنا.

كنتمنى يستمر المسار الديمقراطي إن شاء الله، وغادي يستمر وغادي نواجهو أي تراجع.

وأيضا في مجال حقوق الإنسان والكرامة ثم تنمية الشغل، وراه كاين الآن حوار مع النقابات في المجال ديال تنمية الشغل ومع أيضا المشغلين باش ننميو الشغل وتكون الكرامة ديال الشغيلة وديال المواطنين.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤالين الموجهين لقطاع السياحة واللذان تجمعهما وحدة الموضوع، والبداية مع سؤال الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية وموضوعه البرنامج المندمج لدعم السياحة الداخلية، تفضل.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، تفضل.

المستشار السيد حمة أهل بابا:

السيد الرئيس،

أخواتي، إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

تشكل السياحة الداخلية الفرصة أمام العديد من الجماعات والجهات لتحريك الاقتصاد وتوفير فرص الشغل، وتحسين دخل الساكنة، لكن مع الأسف نلاحظ غياب سياسة مندمجة بين مختلف الفاعلين المحليين والوطنين من أجل دعم هذه السياحة.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، عن تقييمكم لسياسة دعم السياحة الداخلية وسبل تطويرها؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني وموضوعه تشجيع السياحة الداخلية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تزخر بلادنا بالعديد من المآثر التاريخية والمناظر الخلابة التي تستحق زيارتها من طرف المواطنين المغاربة، وكذلك بتنوع جغرافي وثقافي وحضاري يجعل من بلادنا واجهة سياحية متميزة.

ولكن في ظل ارتفاع تكاليف المنتوجات السياحية والفنادق، مما يجعل زيارتها صعبة على ذوي الدخل المتوسط والضعيف، وعلى هذا الأساس نسائلكم، السيد الوزير، ما هي التدابير التي تتخذونها لتشجيع السياحة الداخلية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤالين المتعلقين بالسياحة الداخلية، تفضل السيد الوزير.

السيد محمد ساجد، وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

شكرا على هاذ السؤال الأول بعدا المتعلق بالاندماج اللي خاصو يكون ما بين القطاعات للارتفاع بقدرة السياحة بلعب دورها الاقتصادي والاجتماعي.

كما تتعرفوا السياحة قطاع أفقي بامتياز، ولابد من مساهمة الشركاء الآخرين في التنمية ديال هاذ القطاع ديال السياحة.

القطاع ديال السياحة اليوم داخل فواحد المجموعة اللي فيها السياحة، الصناعات التقليدية، الاقتصاد الاجتماعي، كذلك النقل الجوي.

بعض البلدان الأخرى باش تنمى السياحة كيربطوها مع قطاعات أخرى، كاين بعض البلدان اللي السياحة مرتبطة مع وزارة الاقتصاد، كاين بعض البلدان الأخرى اللي مرتبطة بوزارة المالية باش توفر لها التمويلات الأساسية للاستثمارات الكبيرة اللي كتكون فهاذ القطاع ديال السياحة، كاين بلدان أخرى اللي ما كاينش في التشكيلة الحكومية وفي التركيبة الحكومية قطاع سميتو السياحة، تتبقى هاذ الشي مسؤولية الحكومة بكاملها، وعلى رأسها رئيس الحكومة، لأن هذا هو قطاع أفقي لابد من التعامل ديال جميع القطاعات مع بعضها.

قطاع السياحة ما يمكنش يتنمى كذلك بدون ارتباط مع التنمية المجالية والتنمية المجالية في جميع المجالات ديالها، التنمية المحلية، التنمية ديال التجهيزات الأساسية وهاذ البرامج الهيكلية الكبيرة اللي كاينة في بلادنا تتساهم في التنمية ديال السياحة.

طبعا هاذ البرامج التنموية كلها ديال السياحة اللي توقعت منذ المخططات الأولى ديال المخطط الأزرق أو لا ديال المخطط ديال 2020، دائما هاذ المخططات تتوقع بشراكة مع القطاعات الأخرى، واللي حصل باش ما تنفذتش بعض المشاريع هو أنه اعتمدنا فهاذ الاتفاقيات أنه هاذ البرامج وهاذ المشاريع المخططة والمسطرة فهاذ المخططات أنها تنفذ مركزيا، وهذا تنظن هو الخطأ اللي ارتكبناه في حق تنفيذ المشاريع ديال السياحة، لأن ما يمكنش مشاريع اللي عندها طابع محلي تنفذ بمؤسسة مركزية.

فهنا كاين واحد العدد ديال التطورات اللي تنديروها اليوم، واحد العدد ديال الاتفاقيات اللي تنراجعوها باش يكون التنفيذ ديال المشاريع من طرف المؤسسات المحلية، مؤسسات مختصة أو مؤسسات ديال التنمية المحلية أو مؤسسات ديال التنمية الجهوية، واحد العدد ديال الاتفاقيات اللي وقعناها أخيرا مع الجهات المحلية.

بالنسبة للتنمية ديال قطاع ديال السياحة بصفة عامة، السياحة تتعرف واحد الانتعاش فهاذ السنة الأخيرة، وأنتم لاحظتيو المؤشرات اللي كاينة، ارتفاع تقريبا ديال 10% بالنسبة للأرقام ديال 2016، وصلنا 11.5 مليون ديال السياح.

المداخل ديال السياحة كذلك تتعرف واحد النمو كبير، وصلنا تقريبا 70 مليار ديال المداخيل اللي هو يعتبر ثاني مدخل ديال العملة الصعبة بالنسبة للميزانية ديال بلادنا، وطبعا هاذ السياحة تتلعب فيه السياحة الداخلية واحد الجزء كبير، 30% من الفنادق ديالنا تتملها السياحة الداخلية، وهنا لابد ما نعتمدو على السياحة الداخلية بالخصوص في المواسم الصيفية أو المواسم ديال العطل الخريفية أو الربيعية.

فالسياحة الداخلية تتعرف كذلك واحد الانتعاشة كبيرة، كاين مشاريع اللي هي مديورة خصيصا لاستقبال السياح الداخليين، كاين كذلك الاتجاه ديال المؤسسات الفندقية لاعتماد السياحة العائلية بخلق مرافق اللي هي موجهة للعائلات، موجهة للأطفال.

طبعا الإشكالية اللي أثرتيوها هو أنه كاين ارتفاع في الأثمان ديال الفنادق في بعض المواسم، هنا لابد ما المواطنين ديالنا يعتمدوا واحد الثقافة ديال الحجز المبكر ديال الفنادق باش ما يخليوش حتى لآخر لحظة وتيجبرو ذيك الساعة الموسم الأثمان مرتفعة.

اللي بغيت نضيف كذلك هو أن بالنسبة للتواصل وبالنسبة للمواصلات كاين واحد المجهود كبير اللي تيدار على مستوى النقل الجوي الداخلي، عدد ديال الاتفاقيات توقعت مع واحد العدد ديال المؤسسات الشريكة باش هاذ السعر ديال النقل الجوي يكون في المتناول ديال الساكنة وديال السواح المحليين، وعندنا أمثلة اللي الإخوان ديالنا تيعرفوها، الأخت ديال زاكورة راه تتعرف أننا عندنا واحد التسعيرة خاصة ديال 300 درهم لزاكورة، بحال اللي درنا 400 درهم للراشيدية ولورزازات، والربط ما بين الجهات مع بعضيتها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيبات على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الوزير على هذه المعطيات.

في الواقع ما عرفتش كيفاش نرد على الجواب ديالكم لأن عطيتو عدد ديال المعلومات تتعلق بالسياحة على المستوى الوطني، معطيات تتعلق بالسياحة الداخلية وتتقولوا 30% ديال الفنادق هي تستغل للسياحة الداخلية، أنا أتكلم لك على بعض المرافق فاش تكلمنا على السياحة الداخلية بعض المناطق اللي أصلا الفنادق ما فيهاش، وهذه

إشكالية.

أتكلم على المناطق الجبلية بعض السادة المستشارين تكلموا منذ قليل على جهة بني ملال خنيفرة، يعني اشكون اللي في المغرب ما يبغيش يمشي لأوزود يمشي يشوف إيمينفري، يمشي يشوف منابع أم الربيع، أو جهة فاس إفران إلى غير ذلك، ولكن هذه المناطق فاش كيمشي لها الشخص في نهاية الأسبوع أو في العطل المدرسية يعاني منذ البداية من الطريق حتى كيوصل لتلك المناطق بدون إمكانيات، بدون بنيات تحتية، بدون مرافق، بدون فنادق، بدون لولا الكرم والبساطة وحسن الاستقبال ديال الساكنة ديال ذيك المناطق بالنسبة الناس اللي تيجيو تينعشوا شيئا ما الاقتصاد المحلي ديالهم لكتصبح تلك التجربة يعني ما يعاودهاش الإنسان، وهذا كون ما المغاربة متشبثين بهذه المناطق ومتشبثين ببلادهم بالوطن ديالهم وبالزيارات ديال هذه المناطق يعني حتى ذلك الطلب اللي اشوية ضعيف على هذه السياحة الداخلية غادي ينقص، هاد الشي باش نقل لكم، السيد الوزير، أنه فعلا عندنا إمكانيات طبيعية مهمة، عندنا مؤهلات سياحية مهمة في هذه المناطق بحال هذه، ولكن مازال ما رقاتش باش تولي عرض سياحي حقيقي يمكن يكون يؤدي إلى إقلاع اقتصادي في هذه المناطق.

فاش كنمشيو لهذه المناطق الجبلية كنتكلمو على أشنو هي الروافع أو الرافعات اللي يمكن تكون ديال الاقتصاد في هذه المناطق كنلقاو في البداية السياحة، طبعا كاين الفلاحة وكاين أشياء أخرى ولكن هذه السياحة اللي هي يمكن تكون هي الأساسية في الاقتصاديات ديال هذه المناطق وتساعد الجماعات وتساعد المواطنين وتخلق مناصب الشغل وتحرك الدورة الاقتصادية، مع الأسف هنا باش كان السؤال ديالنا على سياسة مندمجة يمكن أنتوما وزارة السياحة وحدها ما تقدرش وحدها تحل هذا المشكل لابد من تنسيق جهود ديال جميع القطاعات باش نهضوا بهذا المجال هذا في هذه المناطق لأن في حاجة إليه ليس ترفا هذه أشياء ضرورية في هذه المناطق هذه، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الآن، الكلمة للفريق الحركي في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي المستشارات إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

في الجواب ديالكم وأنا اللي كنتقاسم معكم واللي هو حقيقي هو أن الوزارة ديال السياحة في الحقيقة هي وزارة عندها واحد الالتقائية مع مجموعة ديال الوزارات وكما هدرتو على أنه مجموعة ديال الدول اللي ما فيهاش وزارة قطاع ديال السياحة فيها (des agences) أو لا كتكون المسألة ديال التسويق الجهات، وبالتالي السيد الوزير واحنا تنهدرو على أنه هي الثاني في المداخيل ديال العملة الصعبة بالنسبة للبلاد ديالنا في حين أننا نسجل أنه 0.7 في الميزانية ديال الدولة ما كاملاش حتى 3% كما مجموعة ديال الدول اللي معتبرة دول سياحية.

ومن هنا هو المدخل الحقيقي للمسألة ديال السياحة الداخلية، وبالتالي أنه هذه السياحة الداخلية اللي تنهدرو عليها السيد الوزير هي اللي في الحقيقة خاص يتركز عليها أكثر لأنه السياحة الخارجية فيها عدة إشكالات ومرتبطة بعدة مشاكل اللي هي اقتصادية ومسألة ديال السياسة العالمية، وبالتالي مني كيجيو هاد الإخوان ديالنا والوليدات ديالهم العائلات كيلقاو بأنه هاد (le produit) اللي كنعطيوهم ما كايناسبش هاد السياحة العائلية اللي كنهدرو عليها احنايا واللي بغينا أنها ترقى لواحد (le produit) اللي يكون معقول ويكون مقبول عند جميع العائلات، وبالتالي المشكل الآخر اللي تنلقاو هو أنه ملي كيدخلو لنفس الفندق، كنلقو السياحة الخارجية كتخلص أقل من السياحة الداخلية، وهذا إشكال كبير جدا.

ثانيا، كنعطيو (les subventions) للطيارات باش نجيبو من الخارج، في حين الحمد لله كاينة سياسة جديدة حاليا اللي في الحقيقة هاذ (la signature) ديال التوقيعات ديالكم مع مجموعة ديال الجهات اللي غادي تحل واحد شيئا ما واحد المعضلة ديال مجموعة ديال العائلات، ولكن ميمكنش كلشي يمشي في الطائرة، في حين أن الإشكالية الكبيرة هي الطرق، وهنا كنهضرو على الالتقائية متفقين السيد الوزير، كاين إشكالية ديال المناطق البعيدة واللي هي سياحية حقيقة واللي هي اللي كتبيع هاذ الصورة ديال السياحة ديال المغرب.

وبالتالي اليوم السيد الوزير، بغينا نعرف حقيقة اشنو يمكن إدار لهاذ المناطق؟ وأنتما كتعرفو بأن كتعيش غير بالسياحة معندهاشي مردود آخر اقتصادي من غير هاذ الشي، معندها لا فلاحة ولا صيد بحري ولا حتى حاجة إلا السياحة، وبالتالي عندكم مسؤولية كبيرة السيد الوزير أنكم تردوا الاعتبار لهاذ المناطق.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، ما ابقاش عندك الوقت، وأشكرك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الموجه لقطاع الشباب والرياضة، وموضوعه الخطوط العريضة لملف ترشح المغرب لاحتضان كأس العالم 2026، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كما هو معلوم قدمت اللجنة المكلفة بملف ترشح المغرب لاحتضان مونديال 2026، الخطوط العريضة لهذا الملف الطموح أمام وسائل الإعلام في ظل منافسة قوية من طرف باقي المترشحين.

بناء عليه، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، ما هي الخطوط العريضة لهذا الملف، وما هي حظوظ المغرب لكسب هذا الرهان؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد راشيد الطالبي العلمي، وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بملف ترشح المغرب، كما تعلمون أن الملف يتكون من 40 ألف صفحة، يعالج 24 قضية بما فيها البنية التحتية، بما فيها حقوق الإنسان، بما فيها حرية التجارة، الضرائب، إلى غير ذلك.

فالمغرب قدم الملف ديالو رغم أن كان البعض يراهن على أن المغرب لن يكون قادرا على وضع ملفه، ملف المغرب جيد جدا، حسب المواصفات المطلوبة من طرف الجامعة الدولية، في مقابل ترشح دول أخرى، ثلاث دول التي تقترح نفسها لاحتضان 2026.

اليوم كاين الجولة ديال مفتشين ديال الجامعة الدولية اللي كيوقفوا باش كيشوفوا ذاك المقارنة ما بين ما وضع في الملف والواقع المغربي، نحن لنا الثقة الكاملة في الطاقة المغربية وفي قدرات المغرب، هناك مجموعة من الشخصيات الوطنية والدولية التي تساند والتي تقوم بترويج حملة داخل دول العالم، مناسبة كنلتمسو من السادة البرلمانيين أنهم كذلك في الجولات اللي كيقوم بها خارج المغرب في لقاءات مع برلمانيين أصدقاء في دول أخرى أن يقوموا بالترويج لهذا الملف.

ننتظر أن اللجنة تكمل من المهام ديالها، ستقول الكلمة ديالها حوالي 10- 11 يونيو–13 يونيو ستكون عملية التصويت، وآنذاك نتمناو على الله النتيجة، واحنا متيقنين أن النتيجة ستكون إيجابية إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير.

أتمنى من السيد الوزير، أنه كان في الحقيقة واحد الحماس كبير جدا، واحنا كنا معه في اللجنة ديال المستشارين، أتمنى أنه يبقى دائما هاذ الحماس الكبير، في حين أنه السيد الوزير اليوم كيهضر بواحد الصوت منخفض ربما مريض ولا شي حاجة ولكن بغيناه اليوم يقول لنا بأنه رغم الإشكالات ورغم العواقب اللي كتدار حاليا ورغم ما جاءت به اللجنة من خلال أنها دارت التنقيط واحنا تنعرفو المسألة ديال التنقيط، هذا فيه معنى مبيت، أن هاذ الملف هذا ولا واحد المجموعة ديال الإخوان اللي متبعين هاذ الملف هذا ولا عندهم واحد التخوف أنه كاينين ناس اللي تيجربو ما وراء الكواليس باش أن هاذ الملف ما يدوزش من خلال اللجنة، وتتعرفوا أن اللجنة عطاوها واحد المسؤولية كبيرة أنها يمكن لها من حقها أنها تقصي الملف من البداية.

اليوم كانت الجولة في مراكش وغدا في أكادير وإن شاء الله من بعد في المناطق الأخرى إن شاء الله بإذن الله.

السيد الوزير، تدار واحد العمل كبير جبار من اللجنة اللي كتسهر على هاذ الملف ديال المغرب، كذلك تدار مجهود كبير من جميع السفراء اللي عينتم وكان آخر حاجة اللي كانت بشرة خير بالنسبة لنا هو دولة إفريقية اللي البارح في الحقيقة أعلنت على الدعم ديالها للمغرب، ربما هذا هو اللي سمعنا تنتمناو أنه يكون المجهود متكامل ما بين جميع الفرقاء كما طلبتو منا كمستشارين وكبرلمانيين أنه نتعاونو بعضياتنا على هذا الملف هذا، لأنه هاذ الملف ماشي ديال اللجنة بوحدها ولا هذا، هذا ملف الحقيقة اللي غادي يرد الاعتبار للملفات اللي كانت دازت واللي ما حضاتش بنفس المجهود اللي مديور حاليا أو لا اللي كان فيها تلاعبات ديال الفيفا.

اليوم، السيد الوزير، تنطالبو أنه الإخوان دياولنا ورغم هاذ الإشكاليات اللي تنسمعو والتأثير ديال الصحافة في مجموعة ديال المواقع الصحافية، تنتمناو أنه هاذ الشي ما يخليناش نشككو أو نشكو في الملف ديالنا، وبغينا يخرجوا تصاريح من عند السيد الوزير ليطمئنوا الرياضيين والساكنة ديال المغرب، علاش؟ لأن ولا عندنا تخوف حقيقة واحنا تنسمعو هاذ الهضرة هنايا وهاذ الهضرة هنايا وهاذ المسائل.

احنا الملف كنعرفوه قوي وتنعرفو الناس اللي واقفين عليه غادين به إن شاء الله لذاك الشي اللي تنتمناو جميعا للمغرب، لأنه غادي يكون عندو مردودية اقتصادية على بلادنا.

كنتمنى، السيد الوزير، أنه نحاولو نتعاونو كلنا بقوة إن شاء الله باش ناخذو وأنا من مدينة ديال ورزازات أن شاء الله حتى هي من بين المدن اللي غادي تحتضن هذا السباق، تنتمنى إن شاء الله أننا إن شاء الله نكونو في هاذ الركب كلنا.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب فيما تبقى لكم من الوقت، أعتقد مازال.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

أنا باش نغوت باش نبين الحماس.

شوف غير الفريق المكلف بتدبير هاذ الملف يشتغل باحترافية عالية، باحترافية عالية وليس لدينا الوقت للجواب على بعض الخزعبلات، وأعتذر على هاذ الكلمة.

احنا عندنا هدف واحد، المغرب كلو تيربح، ما تيربحش الشخص، هذا المغرب هذا ملف ديال المغرب، جلالة الملك، المؤسسات ديال الدولة بما فيها البرلمان، وكنعترفو ولقينا الآثار ديال البرلمانيين في مجموعة من المناطق في الدول اللي كانت عندنا معاها علاقات فيما يتعلق بتدبير هذا الملف، الحكومة، اللجنة، الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، الجميع يشتغل باحترافية كبيرة جدا.

ما يكتب احنا ماشي مسؤولين عليه، احنا مسؤولين على العمل اللي تنديرو، اليوم من يشوش هذاك شغلو في الأخر غادي نتحاسبو، احنا عندنا قناعة ومقتنعين على مستوى الملف الذي وضع لدى الجامعة الدولية يستوفي كل الشروط، بحيث ما عندهوش منين يدخلو، اليوم جاو تيديروا التفتيش ما خصناش نشوشو عليهم، يديروا العمل ديالهم بكل أريحية، ما كذبنا ما درنا شي حاجة.

الغلاف المالي داخل الطاقة ديال بلادنا 4% من ميزانية الاستثمار السنوية تنديرو 63 مليار سنويا في قانون المالية، 4%، 2.5 مليار درهم على مدى 8 سنوات، 20 مليار درهم هي الكلفة، بما فيها بناء الملاعب، التهيئة ديال الطرق، التأهيل ديال المستشفيات، كل ما هو مرتبط بالملف، احنا مقتنعين بالملف ديالنا، وسمعة جلالة الملك كذلك ودور جلالة الملك، لا المستوى الإفريقي، لا المستوى العربي، راه شفنا أشنو هو النتائج ديالو مؤخرا.

إذن اللي بغا يتلاعب معنا احنا بالمرصاد، احنا نحتكم إلى المواثيق الدولية وإلى القواعد المعمول بها وما غاديش نسمحو في حقنا، ولكن في التصويت هذا أمر يتجاوز الجميع.

وكنتمنى على الله غادي يثقوا فينا ويصوتوا علينا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، نظرا لأهمية الموضوع أضفت للسيد الوزير دقيقة وشي حاجة لأن الشعب المغربي متعطش للاستماع للجديد في هذا الملف، وأشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الموجه لقطاع الأسرة والتضامن، وموضوعه الإدماج المهني للشباب في وضعية إعاقة، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

زملائي وزميلاتي المستشارات،

السيدة الوزيرة، البحث الذي قمتم به البحث الوطني الثاني حول الإعاقة الذي قمتم به سنة 2011 بين على أن هناك أعطى أرقام اللي هي في الواقع قوية وصادمة فيما يخص هذه الفئة من الشباب اللي عندو إعاقة كبيرة جدا، أعداد كبيرة جدا، وإعاقات متنوعة، وكذلك أعطى حول حاجاتهم، عندهم حاجات فيما يخص الإدماج الاقتصادي، فيما يخص الإدماج الاجتماعي، وكذلك أعطى الإكراهات المرتبطة بهذا الإدماج وهي كثيرة ومعقدة هذه الإكراهات، وجود الولوج للعمل، الولوج للمدرسة، الولوج لواحد العدد ديال المسائل هذه كلهم كاينة في هذاك البحث الوطني اللي قمتم به، إذا السؤال ديالنا السيدة الوزيرة هو عن البرامج الموجهة لهذه الفئة والكفيلة بإدماجها في سق الشغل؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الإجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

أولا أشكر السيد المستشار المحترم على هذا السؤال المهم، خصوصا وأنه ينطلق من معطيات ومن أرقام وبالتالي يمكننا أن نتحدث عن الأشخاص في وضعية إعاقة انطلاقا من واقعها خصوصا في مجال التشغيل، طبعا توفير ولوجيات من جميع الأصناف هذا مطلب والحكومة تشتغل على كل أنواع الولوجيات سواء الإسمنتية المعمارية أو العمرانية، وكذلك ولوجيات النقل والاتصال، وهي ما سيسير لهاته الفئة أن تصل إلى الخدمات.

بغيت نقول في المجال ديال الإدماج المهني أنه كاين مجال ديال التوظيف الوظيفة العمومية وهناك مجهودات وكذلك على مستوى الأنشطة المدرة للدخل، هناك كذلك مجموعة من البرامج لإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد تويزي:

في الواقع ليس من عادتي باش ندير نظارات كحلين ونهدر، أن هناك في الواقع مجهود كبير جدا أنجز فيما يخص هذا الموضوع من طرفكم بكل واقعية فيما يخص المجال ديال التشريع والمجال ديال وضع مخططات تروم هذه الطبقة من شبابنا، هذا مجهود كاين، ولكن أي واحد في المغرب غادي يقول على أن هذا المجهود بوحدو استطعنا بواسطته أن نصل إلى ما نطمح كمغاربة أن نصل إليه بالنسبة لهذه الفئة ديال المغاربة الكبيرة جدا.

هناك كما قلت استراتيجيات هناك تشريعات كثيرة جدا وضعت ولكن لا يمكن أن نحمل المسؤولية إلى قطاعكم الواحد، قلنا في اللجنة وتكلمنا كثيرا على أن الوزارة ما عندهاش الإمكانيات اللازمة باش تعمل على سد هاذ الخصاص المهول في المجال الاجتماعي، اللي هو منصوص عليه فيما يخص هاذ الوزارة اللي هي تترأسها أنتم هاذ الوزارة الكبيرة جدا.

لأن هاذ الموضوع في نظرنا هو موضوع ديال الحكومة بأجملها، الحكومة كلها يجب أن تنخرط والدور ديالكم السيد الوزير تنقلوه وتنعاودو نكرروه هو أنكم خصكم أنتما تكونوا في الواقع الأداة الوزيرة التي تدافع في القطاعات أفقيا عند جميع القطاعات الحكومية على أن تعطي أهمية لهاذ الجانب الاجتماعي، لهاذ الجانب ديال هاذ الفئة العريضة من المجتمع ديالنا اللي هو 6 أو 7% ديال المغاربة عندهم إعاقة كيف ما كانت الإعاقة، 6 أو 7% راه آلاف مؤلفة، وأنا تنقول للمغاربة، أحنا تنعرفو هاذ الشي تنعيشوه يوميا، العائلة اللي عندها واحد السيد عندو إعاقة داخل عائلة واحدة الله يكون في عوانو، علاش؟ لأن لا في المدرسة ولا في الولوجيات اللي قلت واحد العدد ديال المؤسسات ما تيكونوش الولوجيات، ولا كذلك في مدن متوسط ديال 50000 و60000 ديال السكان ما تيكونوش فيهم مدارس، ما شي شغلي ديال الحكومة، ديال وزارة التعليم، ما فهمش مدارس قادرة على استيعاب هاذ ..

هذا غير فيما يخص التعليم، أما فيما يخص الإدماج ديال الشغل حدث ولا حرج، لأن إشكالية الشغل فهي مرتبطة في نواحيها بالشباب اللي هو عندو إعاقة وحتى اللي ما عندوش إعاقة في الواقع حتى هو يعاني من هاذ المسألة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الإجتماعية:

شكرا السيد الرئيس،

وتنشكر السيد المستشار على غيرته على الأشخاص في وضعية إعاقة، وكذلك قربه من انشغالات الوزارة بهاته الفئة، بغيت نقول بأن هناك مجهودات كبيرة تقوم بها الحكومة، ومن ضمنها التشريعات.

طبعا ولكن كذلك في الواقع على مستوى الخدمات إحداث صندوق التماسك الاجتماعي في الشق الذي يستهدف الأشخاص في وضعية إعاقة له أهميته، من حيث تمكين كل الأطفال في وضعية إعاقة من التمدرس، واليوم ممكن لنا نفخروا بهذا الصندوق، كذلك على مستوى الأنشطة المدرة للدخل التي أردناها مقاولات صغيرة للإدماج المهني للأشخاص في وضعية إعاقة، وهذا واحد الشيء اللي هو كذلك مهم جدا.

وبغيت نقول بأن هاذ الجهود ما جاتش معزولة، جاءت إلى جانب المجهودات اللي تتقوم بها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، إلى جانب مجموعة من المجهودات في مجال الاقتصاد التضامني والاجتماعي، وان اليوم الحكومة عازمة للتمكين للأشخاص في وضعية إعاقة عندما حثت في القانون الإطار للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة أننا نديروا البعد ديال الإعاقة في جميع السياسات العمومية، حتى نحقق الالتقائية بين جميع المتدخلين لغاية التمكين لهاته الفئة.

واليوم نقدروا نقولوا بأنه على مستوى التمدرس، على مستوى الصحة، على مستوى كذلك الولوجيات، هناك أعمال لكن نحن طموحين وننصت ونعلم حق اليقين انطلاقا من الأرقام وانطلاقا من الواقع أن هناك خصاص، في المجال التشغيل، تشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة طبعا هما المشكلة ديالهم جزء من مشكلة التشغيل العامة على المستوى الوطني، واليوم الحلول كلها اللي تتقدم بها الحكومة تأخذ بعين الاعتبار الأشخاص في وضعية إعاقة.

لذلك، ابغيت نشكر السيد المستشار لإثارة هذا الموضوع لأننا في حاجة إلى أن نتداول كل قضايا الأشخاص في وضعية الإعاقة جميعا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني موضوعه وكالة التنمية الاجتماعية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال، تفضل.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

السيدة الوزيرة المحترمة،

أعطى القانون المنظم لوكالة التنمية الاجتماعية دورا مهما في تأطير وتقوية القدرات الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين وفي دعم تنفيذ البرامج الوطنية على المستوى المحلي، إلا أن الواقع لا يعكس هذا الدور بالشكل المطلوب.

لذا، نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، على الإجراءات التي ستتخذونها لتفعيل دور الوكالة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الإجتماعية:

شكرا السيد المستشار المحترم على طرح هذا السؤال، له أهمية طبعا كون وكالة التنمية الاجتماعية هي مؤسسة عمومية تحت وصاية الوزارة، وهي أحد أذرع هاته الوزارة في الميدان، وهي تقوم بأعمال جليلة، فوضت لها الوزارة أن تشرف على مجموعة من الأوراش، من ضمنها:

أولا، تقوية القدرات للمجتمع المدني، حيث أن هناك برنامج "ارتقاء" اللي هو في إطار شراكات سواء مع المبادرة الوطنية أو مع شركاء آخرين تؤمن تأهيل المجتمع المدني، هاذي الأولى.

ثانيا، الشراكة التي كانت تقوم بها الوزارة اليوم بعد الإعلان عن الشراكة السنوية، فإنها تفوض لوكالة التنمية الاجتماعية لكي تدبر هذه الشراكة وتتبع كل المشاريع التي تقدمها هاته الجمعيات.

ولكن الشيء الذي تتميز به وكالة التنمية الاجتماعية، هو مواكبتها لأوراش اجتماعية مهمة على المستوى المحلي، وبغيت نذكر هنا جميع الأوراش اللي كتهم الساكنة مثلا، في تنقلها أو في تحولها الجغرافي من مثلا الساكنة في دور القصدير إلى مساكن اللي هي لائقة للسكن، تجد دائما وكالة التنمية الاجتماعية هي التي تواكب الساكنة وهي التي تدعم الجهة التي تشرف على هاته العملية حتى ننجح العملية بشكل عام، وكذلك حتى تكون الوكالة سندا للمواطنين والمواطنات اللي كيضطرو يتحولوا من واحد المجال جغرافي إلى مجال جغرافي آخر.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب الكلمة لكم.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا السيدة الوزيرة، كنشكروك على الجواب ديالكم.

في البداية، لابد من التنويه بالعمل اللي كتقوموا به على رأس هاذ القطاع، خصوصا في القضايا ديال المرأة والأسرة والطفولة، لا على المستوى التشريعي ولا على مستوى البرامج الموجهة لهذه الفئة.

فيما يتعلق بالسؤال، السيدة الوزيرة، الهدف من الطرح ديالو هو المساهمة في تفعيل دور وكالة التنمية الاجتماعية وإبراز الأهمية ديال البرامج اللي كتسهر على التنفيذ ديالها والموجهة أساسا للفئات الهشة والفقيرة.

الملاحظ، السيدة الوزيرة، أن الوزارة فعلا فوضت المهام للوكالة عن طريق الشراكة معها، كاين عدة برامج مهمة جدا، كاين البرنامج ديال الارتقاء كيف ما ذكرت، كاين البرنامج ديال "مغرب المبادرات"، كاين برنامج "تثمين"، كاين برنامج "التنشيط الاجتماعي عن قرب".

إلا أن التنزيل ديال هاذ البرامج والتعريف بها على المستوى المجالي مازال محدودا، فعلا محدود لأن واحد العدد ديال الجمعيات وواحد العدد ديال الجماعات المحلية اللي معنية بهاذ البرامج، بعض المرات ما كيسيقوش الأخبار لها وما عندهومش علم بها، وبالتالي القضية ديال التعريف بهاذ البرامج والتعبئة لها مسالة أساسية.

كاين قضية أخرى هو القانون المؤسس لهاذ الوكالة، هاذ الوكالة تأسست 1999، هاذ القانون المؤسس في حاجة للمراجعة باش يواكب المستجدات اللي كيعرفها هاذ المجال الاجتماعي، خصوصا أن البرامج ديال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لم تحقق أهدافها بالشكل المطلوب، كما تؤكد ذلك بعض التقارير، لذلك يمكن للوكالة أن تكون رافعة للتنمية الاجتماعية، إذا أعيد النظر في القانون المؤسس لها، باش تكون هي القائد للعمل الاجتماعي في هذا المجال.

كاين نقطة أخرى هو القضية ديال الإستراتيجية ديال العمل ديال الوكالة، يعني المراجعة أو التحيين ديال هاذ الإستراتيجية أصبح ضروريا لتثبيت البرامج الناجحة، وربما البرامج المحدودة ديال نتائج يمكن الاستغناء عنها، ووضع إستراتيجية جديدة مركزة في أهدافها واضحة في مؤشراتها وفي آليات تنفيذها، وفي نفس الوقت تكون مراعية لباقي البرامج الاجتماعية الأخرى لتحقيق الالتقائية فيما بينها.

كاين مسألة أخرى هو القضية ديال الفروع الجهوية ديال الوكالة، الفروع الجهوية ديال الوكالة خاص إعادة النظر فيها، علاش؟ لأن هي اللي كتجسد القرب المجالي باعتبارها تسهر على التنفيذ ديال هاذ البرامج، وبالتالي تحتاج إلى تأهيل، لا من الناحية التنظيمية ولا من الناحية البشرية، أولا بمراجعة ديال الهيكلة ديالها وإعادة النظر في الطريقة ديال الاشتغال ديالها، والتعزيز ديالها كذلك بالعدد الكافي من الموارد البشرية المؤهلة لكي تقوم بأدوارها في التأطير والتكوين.

وشكرا السيد الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الإجتماعية:

أشكرك السيد المستشار أولا على الإلمام ديالك والمواكبة ديالك للعمل ديال وكالة التنمية الاجتماعية.

وطبعا هناك تطورات مهمة في الميدان تقتضي أن تتأهل وكالة التنمية الاجتماعية لمواكبة هاته التطورات.

ثانيا، نبغي نقول بأننا اشتغلنا على المؤسستين العموميتين اللي تابعين للوزارة على تنمية هاتين المكونتين، لكن الوكالة كتحتاج منا مازال مجهود أكبر كيفما درنا بالنسبة للتعاون الوطني خاصنا نديرو عاود ثاني جهد أكبر بالنسبة لوكالة التنمية الاجتماعية حتى تتأهل بما يمكننا من تنزيل السياسات العمومية اللي كنطلقوها على المستوى المركزي.

ثانيا، الإستراتيجية ديال الوكالة هي إستراتيجية الوزارة لأن هناك إستراتيجية واحدة ملزمة للمؤسسات العمومية التابعة لها، وإلا غادي يكون واحد كيشرق وواحد كيغرب كيف ما كان منذ زمان.

اليوم كاين واحد التوحيد من حيث الإستراتيجية والمراجع التي تؤطر البرامج التي نشتغل بشأنها، وفي هذا الإطار بغيت نقول بأن المنسقيات، أنا أشكرك على الإثارة ديال المنسقية، كتقوم بواحد الدور جبار جدا على مستوى الميدان، وطبعا بتأهيل الوكالة سيكون كذلك تأهيل المنسقيات في هذا الباب.

السيد رئيس الجلسة:

ننتقل إلى السؤال الثالث وموضوعه الفقر المتعدد الأبعاد لدى الأطفال بالعالم القروي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

إخواني، أخواتي المستشارين،

السيدة الوزيرة المحترمة، بالنظر للنتائج التي كشفتها الدراسة المنجزة من قبل المركز الوطني للتنمية البشرية بشراكة مع وزارتكم حول الفقر المتعدد الأبعاد لدى الأطفال بالعالم القروي، نسائلكم، السيدة الوزيرة، حول التدابير المتخذة في هذا المجال؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الإجتماعية:

أولا، أشكر السيد المستشار على طرحه هذا السؤال.

وكذلك الانطلاق مرة أخرى من الأرقام وهاذ الشي مهم أننا نكونو كنتكلمو بمعرفة عن الواقع.

هاذ الدراسة ابغيت نقتسم معكم بعض الأرقام، لأنها مهمة جدا وهي اللي غادي تنورنا باش نقدرو نتكلمو على العلاج وكذلك على المقاربات المعتمدة.

عندنا مثلا 73% من الأطفال المغاربة كيعانيو من الحرمان على الأقل من نوع واحد أو في مجال واحد، وعندنا 40.3% كيعانيو من مجالين، وهذا واحد المؤشر كبير جدا يعني الحرمان في مجال واحد ثم الحرمان في مجالين، بينهما يعني واحد النسبة اللي هي مهمة جدا، خاصنا ناخذوها بعين الاعتبار.

وكذلك الفوارق بين المجال الحضري والمجالي القروي، عندنا 41.7% من الأطفال في المجال الحضري لا يعانون من الحرمان، ولكن في المدار القروي عندنا فقط 7.9% اللي ما كيعانيوش من الحرمان.

وهذه أرقام في الواقع احنا استوقفتنا بعد أن قمنا بهذه الدراسة، وطبعا حثتنا على أن ننتبه إلى هاته المؤشرات التي تدفع بنا إلى أن نعزز ما هو موجود الآن من مكتسبات وأن ننتقل إلى جيل جديد من الخدمات لهاته الفئة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة على مساهمتك في هذه الجلسة.

خذ الكلمة، أستسمح.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

السيدة الوزيرة المحترمة،

كان بودنا هاد السؤال يتلقى على رئيس الحكومة، لأنه عندو أبعاد، الفقر عندو أبعاد وعندو ارتباطات مع جميع المجالات، مع جميع الوزارات، ولكن أنتما ماشي مسؤولين عليه، ولكن المسؤولة هي الحكومة ككل.

رغم هذا فما كايناش شي سياسة من دخلت الحكومة السابقة ولا هاذي ما كايناش شي سياسة واضحة فهاذ المجال باش تقضي على الفقر بالعالم القروي، تنقصد أنا بالعالم القروي اللي تيعاني منو بالأخص الأطفال والأمهات، والأطفال اللي عندنا موضوع ديال السؤال.

وأيضا من 1911 ديال الدستور المغربي ما قمتوش بالتنزيل

الفصل31، اللي تينص على أنه تعمل الدولة والمؤسسات العمومية على تعبئة جميع الوسائل لتيسير أسباب استفادة المواطن والمواطنات على قدم المساواة، تنقصد هنا قدم المساواة وهو الفرص، إتاحة الفرص ما بين الأطفال في العالم القروي والأطفال في العالم الحضري.

السيدة الوزيرة، كتلاحظي أن النتيجة ديال الأرقام مخيفة، وهي مقلقة للغاية، علاش؟ لأنه الأطفال ديال العالم القروي تيعانيو الأمرين، تيعانيو معاناة كبيرة، لا في مجال الصحة، لا في مجال التعليم، لا في مجال التشغيل، لا في المجالات الأخرى اللي هي مرتبطة بالسكن وكذا، إذن لا كرامة لهم، إذن إلى قارنتهم مع الإخوان ديالهم اللي كاينين في الحاضرة، لا مجال للمقارنة.

السيدة الوزيرة، ما خديتوش بعين الاعتبار الخطاب الملكي السامي ديال 30 يوليوز 2015، غادي نقول لك أشنو الأساسي ديالو، نص الخطاب: "فبإقامة المؤسسات كلها، على أهميتها ليست غاية في حد ذاتها، كما أن النمو الاقتصادي لن يكون له أي معنى إذا لم يؤثر في تحسين ظروف عيش المواطنين، ورغم التطور الذي حققته بلادنا، فإن ما يحز في النفس، وهنا (ما دام أنه يحز في نفس جلالة الملك فهذا يحز في جميع نفوس المغاربة) تلك الأوضاع الصعبة التي يعيشها بعض المواطنين في المناطق البعيدة والمعروفة، وخاصة بقمم الأطلس والريف والمناطق الصحراوية والجافة والواحات وبعض القرى في السهول والسواحل" انتهى نص الخطاب.

أتابع، السيدة الوزيرة، مادام أنه ما كايناش سياسة واضحة من طرف الحكومة باش تقضي على الفوارق الاجتماعية والفوارق ما بين القرى والمدن، فإن المشكل لازال عويص وما لمستوش الحقيقة اللي هي لابد منها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

غير ابغيت نقول للمجلس بأنني خدام ولكن الشاشة أمامي ما خداماش، وبالتالي كل مرة خاصني نديرهكاك.

إذن الخطأ أو النسيان اللي تدارهو هذا.

الكلمة لك السيدة الوزيرة فيما تبقى لك من الوقت.

السيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الإجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

ابغيت نقول للسيد المستشاربأن احنا ما مختلفينش، طبعا، لا على التشخيص ولا على غيرو، وكذلك يحز في أنفسنا أن نجد جزء من أبنائنا في وضعية اللي هي ما متساوياش مع باقي الأطفال.

لكن بغيت نقول لك بأن هناك تقدم كذلك، راه خاصنا نقارنو ما نعيشه اليوم بما كان يعيشه الأطفال من قبل، خاصنا نقولو بأنه هناك مؤشرات ترتفع ديال التمدرس، ديال الوفيات، الوفيات عاد هاذي سنتين درنا المسح لقينا بأنه انتقلنا من 112 وفيات ديال الأمهات عند الولادة، في كل 100000 ولادة حية، اليوم أصبحنا في 72.6%، وهي مؤشرات سابقة يعني أن المغرب يتقدم، يتقدم بأطفاله، بنسائه، برجاله، بكل مواطنيه، وهاذ الشي كذلك خاصنا ندكروه، نذكرو هذا أنا متفقة، ولكن كذلك نذكر المؤشرات ديال التقدم.

بغيت نقول كذلك بأن فك العزلة عن الأطفال في العالم القروي راه الحمد لله حصل جزء كبير منه بفضل دور الطالب والطالبة، اللي هي تتشكل واحد 76% من مجموع دور الرعاية الاجتماعية، وبأن التمدرس ارتفع بنسبة 62% وهذا واحد الشيء الذي كذلك يجب أن نذكره وما ننساوش إحداث الصناديق كلها لهاته الفئات، الصندوق ديال الأرامل راه لهاته الفئات، نجي للأطفال لأن للأرامل حاضنات على أطفالهم الأيتام، بالنسبة للنساء المطلقات من أجل الأبناء، من أجل..

يعني كل هاته الأمور التي نذكرها هي من أجل الأطفال، لأنهم هم المستقبل، وهم الذين نراهن عليهم جميعا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة على مساهمتها في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الأخير الموجه لقطاع العلاقات مع البرلمان، وموضوعه ظاهرة تغيب الوزراء، الكلمة لأحد السادة المستشارين من المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، لتقديم السؤال، تفضلي الأخت، السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

نسائلكم، السيد الوزير، حول ظاهرة تغيب الوزراء عن جلسات الأسئلة الشفوية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزيرللإجابة على السؤال.

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أولا، علاقة الحكومة بالبرلمان تقوم على التعاون والحرص على أن يضطلع البرلمان بدوره في الرقابة على الحكومة، ولهذا السبب إذا أخذنا مثلا مجلس المستشارين منذ بداية هذه الولاية، أزيد من ألف سؤال تم الجواب عنه، سؤال شفوي هنا.

نعم كاينة حالات محدودة، لا أقول الغياب، ولكن بعض الجلسات ما كاينش الحضور فيهم، وأنا هنا عندي الإحصائيات، وفي نفس الوقت فعلنا المسطرة ديال التضامن، وهاذ الشي كنت ألتزمت به بحيث أنه عدد من القطاعات الحكومية مثلا في دورة أكتوبر قاموا بالإنابة، 28 حالة في 13 جلسة عامة ديال الأسئلة الشفوية.

اعلاش؟ باش البرلماني فاش كيوضع السؤال ديالو كيتم الوفاء بذلك الالتزام.

رغم ذلك الحالات المحدودة اللي كاينة عند بعض القطاعات الحكومية ديال عدم الحضور بانتظام، هي أولوية وقضية عندنا، بحيث الآن في النقاش حول النظام الداخلي نريد الذهاب نحو واحد البرمجة اللي كتتيح يعني تجميع الأسئلة بواحد الشكل اللي كيضمن وحدة الموضوع وتكثيف العمل الرقابي.

وفي نفس الوقت التعاون مع الفرق البرلمانية بخصوص الحالات اللي كيمكن يكون فيها بعض الإشكال، مثلا غير اليوم وزارة الطاقة كان عندهم واحد الإشكال كانت واحد الإنابة، ولكن بقيت في التنسيق مع الوزير باش في حالة ما إلى انتهى من واحد المهمة دبلوماسية، أنه يكون حاضر، وفعلا هذا الذي حصل في السؤال الذي وجه من طرف الفريق ديال الإتحاد المغربي للشغل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب، تفضلي.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الجواب.

في الحقيقة كاين شي إشكال في هذا الموضوع.

العمل البرلماني كنعتقدو أولا الجواب أو الرقابة البرلمانية كنعتقد أنها خاصها تكون هي الأولوية بالنسبة لأعضاء الحكومة، أنتم مشكورين، كتقوموا بالنيابة في بعض الحالات، ولكن في بعض الحالات خاصنا احنا الوزير المعني بالقطاع هو اللي يجاوبنا، وهذا كيخلق إشكالية حقيقة بالنسبة للعمل الرقابي اللي عندنا احنا كبرلمان.

أهم شيء في آخر المطاف، البرلمان يفرض عليه ما كيعملش الرقابة، ونعطيكم مثال، مثلا كاين أسئلة آنية كتحتم أنها تطرح في الساحة، كاين الآن مثلا مسألة الوحدة الترابية، احنا كنا بودنا يجي وزير الخارجية، ما كاينش، كاين المسألة ديال جرادة، والآلاف ديال المواطنين اللي كيخرجوا ما كاينش وزير الداخلية، كاين وزير الداخلية كيجي فقط ملي كيبغي هو أننا نجوبوه على الأسئلة، وهذا عمل رقابي موجه، احنا كنرفضوه بطبيعة الحال.

كاين وزير الفلاحة نفس الشيء، كاين مجموعة، وزير الشغل الآن كاين الإشكالية ديال وزير الشغل، عندنا مشاكل في "سيكوم في مكناس" في "لاسامير"، عندنا في القنيطرة، ما كاينش نهائيا وزير الشغل، وكاين المشكل ديال الحوار الاجتماعي اللي مطروح، واحنا على أبواب فاتح ماي، ما كاينش نهائيا وزير الشغل باش نتكلمو معه على هاذ الموضوع.

كاين وزير المالية اللي كنشوفوه إلا في قانون المالية من بعد ذاك الشي كيعتبر راسو يمكن هو العمل ديالو الوحيد مع البرلمان هو الفترة الخاصة بمناقشة قانون المالية، وكاين وزير الصناعة اللي ما كنشوفوهش هنا عندنا، كتهضر السيد الوزير على الإحصائيات، الإحصائيات اللي عندنا هنا في الحقيقة بالنسبة لدورتين اللي في عمر هاذ الحكومة هاذي، حقيقة راه مخجلة جدا، وزير المالية غاب 29 مرة على 30 جلسة في المجموع بين الدورتين، وزير الفلاحة 28 غياب على 30، وزير الداخلية 26 غياب على 30، وزير الصناعة والاستثمار 25 غياب على 30، وزير التجهيز والنقل 18 الغياب على 30، وزير الأوقاف 18 على 30، الخارجية 23 على 30، كتابة الدولة المكلفة بالمياه 26 على 30، والوزارة المكلفة بالصيد البحري 27 على 30.

حتى جلسات المساءلة ديال السيد رئيس الحكومة تيجلسوا معه 2 أولا 3 ديال الوزراء.

وبالتالي كاين إشكالية حقيقية فيما يخص الرقابة ديال البرلمان على العمل الحكومي، واش هاذو "سوبر وزراء" ما يمكنلناش، ممنوع علينا احنا كبرلمانيين أننا نسائلهم، نعرفوها، يقولوا لنا هاذ القطاعات ممنوع أننا نتساءلو فيهم، كاين بعض الوزراء مشكورين تيجيو مشكورين، بعض القطاعات اللي تيجيو بانتظام.

فاحنا خاصنا نعرفوا أشنا هو المشكل؟ ما لكم ما تفعلوا معهم مثلا القانون أو المبدأ اللي وليتو دايرينو من خلال الحكومة السابقة ديال الأجر مقابل العمل، ولا محدوكين غير بالنسبة للمضربين، احنا الآن على أبواب الإضراب ديال قطاع الصحة وعلى أبواب المتصرفين أيضا يعني غدا يوم 19 عندهم إضراب، غادي تحداكو وغادي تقطعوا لهم الأجر.

والسادة الوزراء يعني حدث ولا حرج تيجيو وقت ما ابغاو وتيتغيبوا

وقت ما ابغاو.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا، البرلمان فاش تيبرمج تيبرمج بناء على القائمة اللي تنسلمو ديال الأسئلة وديال الوزراء اللي أبدوا الاستعداد ديالهم، ونفس الأمر للبرلمان، تنبرمجو وزراء، مثلا تحدثت على السيد وزير الشغل 10 دالمرات بدا الاستعداد ديالو للحضور برمجتو 9.

تحدثت على نأخذ أمثلة مثلا وزارة السياحة 11 المرة تبرمجت 8، أعتذر على 5 ديال المرات، وزارة...

لا أنا جاي ما قاطعتكومش آلاخوان.

وزارة الأسرة والتضامن عبرت على الاستعداد ديالها 15 مرة، تبرمج الحضور 5 مرات، فعلا واقع إشكال مع وزارة المالية وأثير في الدورة السابقة، وزارة الصحة ها الإحصائيات ديال وزارة الصحة واللي هي دالة بالنسبة إلينا، وزارة الصحة عبر على الاستعداد ديالو شي 3 المرات وبرمجتوه مرة واحدة، وزارة الصحة عبر على الاستعداد 3 وتبرمج مرة واحدة.

لا أنا نقول لك يعني وزارة الطاقة والمعادن تبرمج...

الإخوان الله يجازيكم بخير..

جبتو الإحصائيات، أنا ما قلتش لكم الإحصائيات ديالكم، أنا تنوضع الأمر في السياق ديالو، وهو فاش الوزير تيعبر على الاستعداد واش تنلقاو نفس التجاوب؟

وهنا أنا عندي الحالات، وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان 11 مرة عبر الاستعداد، يلاه تبرمج مرة واحدة، وفي القضايا اللي تحدثت عليها في الإشكاليات، وزير الداخلية مع 8 ديال الليل اتصل بي مجلس المستشارين قال لي ابغينا نبدلو الأسئلة غدا ما دام جاي وزير الداخلية، ابغينا نهضرو معه في الإشكالية الأمنية، ووافقت، اعلاش؟ لأن ذيك القضايا خاصها تناقش هنا.

لهذا، نكونو موضوعيين في التقييم، إذا كانت ملاحظة على وزير أو اثنين ما نعمموهاش على الجميع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة، وشكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 154

التاريخ: الثلاثاء 7 شعبان 1439هـ (24 أبريل 2018م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان، إبتداء من الساعة الثانية والدقيقة الأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمالنا اليوم، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد لخريف، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

في البداية، أحيط المجلس الموقر أننا سنكون على موعد مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية مع جلسة عمومية، تخصص للدراسة والتصويت على نص تشريعي جاهز.

وبطلب من فريق الأصالة والمعاصرة، تم تعويض السؤال الموجه لقطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة حول مراجعة برامج السكن الاجتماعي، بسؤال موجه لنفس القطاع، موضوعه تقليص العجز السكني.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس طلب السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء بتقديم الأسئلة الموجهة لوزارته في بداية الجلسة، لارتباطه بنشاط حكومي طارئ.

وبمراسلة ثانية، من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، يطلب من خلالها تأجيل سؤال الفريق الموجه لقطاع العدل إلى جلسة لاحقة.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 24 أبريل 2018، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 39 سؤالا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 12 سؤالا؛
- وعدد الأجوبة الكتابية: 6 أجوبة.

السلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

ونستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآني الأول لقطاع التجهيز والنقل، وموضوعه جودة الطرق.. مرحبا.

المستشار السيد محمد العزري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أخبركم، السيد الرئيس، أخبر مجلسكم الموقر، ومن خلاله الرأي العام الوطني، أن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، اتخذ قرار الانتماء إلى المعارضة، بناء على القرار الذي اتخذه الحزب في المجلس الوطني لحزب الاستقلال يوم 21 أبريل.

وبناء عليه، نخبر السيد الرئيس اتخاذ كافة الترتيبات اللازمة لاعتماد هذا القرار.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وأعطي الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد سيدي الطيب الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة، ولو التحقت مؤخرا،

السادة المستشارين والسيدات المستشارات المحترمات،

السيد الوزير،

سؤالي يتعلق ببعض المؤسسات الرسمية اللي تراجع في مستوى جودة الطرق، الشيء الذي يثير بعض التساؤلات من قبل المواطنين، وتثير للرأي العام الوطني.

لذا، السيد الوزير، نسألكم: ما هي الإجراءات وما هي التدابير المتخذة لأجل ضمان جودة الطرق بكل من التراب الوطني؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عبد القادر اعمارة، وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للفريق المحترم.

شكرا أيضا على السؤال الذي سيعطيني فرصة، السيد الرئيس، للتأكيد على بعض الأمور، عندما نتحدث عن الجودة ديال إنجاز الطرق ببلادنا، هي تخضع لمنظومة صارمة، تبدأ بداية بإنجاز الدراسات بواسطة مكاتب دراسات معتمدة والمصادق على هذه الدراسات من طرف مصالح مختصة تابعة للوزارة، ويتم تفويت الصفقات الأشغال لمقاولات مؤهلة حسب نظام ترتيب وتصنيف المقاولات، وهذا دائما كيكون فيه مجموعة ديال الأسئلة، كيقول لك راه كاين وزارة تتأخر في هذا المجال، لأنه هذا نظام صارم، وفيه لجنة وطنية تتكون من مجموعة من الأطراف، بما فيها الإتحاد العام لمقاولات المغرب.

وبطبيعة الحال نظام الصفقات يخضع للمدونة العامة للصفقات العمومية، تنجز الأشغال تحت المسؤولية المباشرة للوزارة، يتم إبرام صفقة موازية مع مختبر مختص في مراقبة جودة الأشغال، إبرام صفقة كذلك موازية مع مهندس طبوغرافي لتحديد كمية بعض الأشغال المنجزة.

وبالنسبة للأشغال الكبرى تكون هناك كذلك صفقة مع مكتب الدراسات من أجل دعم الفريق المكلف بتتبع الأشغال، وتقوم الوزارة بالمراقبة والتدقيق طوال المشاريع، وعند الحاجة عندما تكون ظهرت بعض العيوب التقنية، كتكون هناك خبرة تقنية، هذا بالإضافة إلى على أن المفتشية العامة للوزارة يمكنها مباشرة، بتعليمات من طرف السيد الوزير، أن تقوم بوضع وتنفيذ واحد المجموعة ديال المهمات التفتيشية عندما ترد علينا شكايات من مختلف الأطراف، سواء كانوا منتخبين أو مواطنين أو جمعيات المجتمع المدني.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد سيدي الطيب الموساوي:

شكرا السيد الوزير.

هذا الشي اللي قلت السيد الوزير كامل مستحسن، ولكن، السيد الوزير، فيما يتعلق بالطرق الرابطة بين العيون والسمارة وكذلك الطريق الرابطة بين السمارة العيون بوكراع، هاذو كاملين السيد الوزير، خاصهم إعادة النظر فيهم.

لا يخفى عليك، السيد الوزير، بالنسبة للطرق ملي تعود طرق صالحة وطرق معقولة، راه تشجيع ديال الاستثمار وتشجيع الأمور اللي خاصها ما يتعلق بالاستثمار.

النقطة الثانية، السيد الوزير، وكذلك المغرب، يعني المغرب في المرتبة 55 من حيث الجودة البيئية، هذا المغرب له نظرة شاملة فيما يتعلق بالمرتبة 55، وخاص دائما، السيد الوزير، يحتفظ على هذا الرقم 55 وبغيناها تعود أكثر من المرتبة 55.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هو غير خاصنا نفرقو بين 2 المستويات، مستوى إنجاز الأشغال، هذا تتنطبق عليه واحد المعايير صارمة ونظام ديال التأهيل سواء بالنسبة لمكاتب الدراسات ولا بالنسبة للمقاولات، هو نظام صارم، وأنا قلت أنه تأتينا فيه مرارا عدد من الملاحظات، لكن نحن نحرص على أن هذا النظام يكون نظام فعلا صارم فيما يتعلق بالمقاولات المؤهلة.

تيخلق لنا–صحيح–بعض الإشكالات لأن النظام ديال الصفقات تيتكلم على التكلفة الأقل، يعني (le moins disant) تتوقع إشكالات مع بعض المقاولات اللي تتوقع لها أمور وتنضطرو نفسخو العقدة، وهذا تياخذ لنا شوية دالوقت، لكن نحن في ذلك حريصون أشد الحرص على احترام مقتضيات القانون بحذافره.

فيما يتعلق بالصيانة، الصيانة هذا فيه إشكالات، ولكن...

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. انتهى الوقت السيد الوزير.

وقبل أن نمر إلى السؤال الثاني، نذكركم بأنه يحضر معنا أشغال هذه الجلسة مجموعة من التلاميذ المتفوقين عن الجمعية الخيرية الإسلامية بالناظور، وبهذه المناسبة أرحب بهم متمنيا لهم المزيد من النجاح والتوفيق في مسارهم الدراسي.

السؤال الثاني موضوعه الاعتداءات المتكررة التي يتعرض لها مستعملو الطرق السيارة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد العزري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

من أهم السمات التي تتسم بها بلادنا والحمد لله هو الاستقرار السياسي والشعور بالأمن في ربوع المملكة، إلا أن بعض الممارسات الغريبة والدخيلة على مجتمعنا والتي تجلت في الاعتداءات المتكررة التي يتعرض لها مستعملو الطرق السيارة، والتي أصبحت تؤرق مستعملي الطرق وأسرهم بشكل كبير.

وعليه، نسائلكم، السيد الوزير: ما هي خطة الحكومة للقضاء على مثل هذه الظواهر الغريبة والدخيلة على مجتمعنا، والتي تحتاج إلى إجراء صارم للقطع معها؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا للفريق المحترم.

شكرا للسيد المستشار.

وأنا بدوري أسطر على ما جاء في سؤاله، على أن هناك ممارسات دخيلة غريبة عن ثقافتنا وعن تقاليدنا، التي ينبغي بطبيعة الحال التصدي لها على كافة المستويات اجتماعية، تربوية، ثقافية، وبطبيعة الحال على مستوى الصرامة في التعامل معها من طرف القطاعات الحكومية المعنية.

فقط أريد أن أقول، السيد الرئيس، أنه الطرق السيارة ببلادنا في عمومها، وتنسطر على هاذ القضية آمنة، نحن نتحدث عن قطاع اللي يوميا فيه أكثر من 380000 سيارة تمر عبر الشبكة ديال الطرق السيارة في بلادنا، تقع بعض الحوادث المؤسفة والمؤلمة التي لا نريدها.

احنا عندنا لجنة وطنية، تمثل فيها جميع القطاعات المعنية، بدءا بوزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، وكذلك وزارة الداخلية، وزارة العدل، الدرك الملكي، المديرية العامة للأمن الوطني، وعندنا واحد العدد ديال المناطق أصبحت مناطق معروفة، نقوم بطبيعة الحال بمحاربة هذه الأعمال بها.

الآن عندنا واحد البرنامج استعجالي سنقوم به لجميع القناطر تقريبا اللي موجودة في هاذ المناطق المطلة على الطرق السيارة، إن شاء الله، سنقوم بتسييجها، وغتكون فيها كاميرات للمراقبة، وهذا بطبيعة الحال سينطلق في الأيام المقبلة، على أساس أنه الراجح أننا نكملو جميع القناطر اللي تطل على الطرق السيارة، كما قلت رغم أنها من الناحية الجمالية في بعض الحالات لا تبدو جميلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيب لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد محمد العزري:

السيد الوزير،

في الحقيقة أنصتنا جيدا لجوابكم ولما تفضلتم بتقديمه، ويمكن أن نقول لكم إن الدستور المغربي صريح في حماية المواطن المغربي، بناء على نصين، الفصل 20 وهو الحق في الحياة، هو أول الحقوق لكل إنسان ويحمي القانون هذا الحق.

الفصل 21: " لكل فرد الحق في سلامة شخصه وأقربائه وحماية ممتلكاته.

تضمن السلطات العمومية سلامة السكان وسلامة التراب الوطني، في إطار احترام الحريات والحقوق الأساسية المكفولة للجميع".

السيد الوزير،

بناء على هاذ الأجوبة ديالكم واش تظن بأننا أقنعنا أنفسنا والمواطنين حول الإجراءات اللي غتتخد الحكومة في إطار السلامة الطرقية؟ غي نشوفو أن هاذ الظاهرة تنامت بشكل كثير، مجهولون يقتنصون السائقين ليلا بشتى أنواع الأذى، حيث الحيوانات تخترق الطرق، حجارة من هنا وهناك وأخطار أخرى.

الوضع خطير، السيد الوزير، وكنا ننتظر منكم من خلال جوابكم

الإقرار والاعتراف بمسؤوليتكم، ومن خلالكم مسؤولية الشركة الوطنية للطرق السيارة، فيما يقع من اعتداءات جراء التقصيرواتخاذ الاحتياطات التي من شأنها أن تؤمن سلامة مستعملي الطريق السيار نظيرما تستخلصه منهم من مقابل مادي ومن أرباح.

السيد الوزير،

غيرفالسنة الماضية أكثرمن 20 اعتداء على الطرق السيارة.

مؤخرا تم الاعتداء على وزيروأمين حزب، هذا وزيروأمين حزب، فما بالك بالمواطن الضعيف.

وما يزيد من الطين بلة كذلك أن الشركة امتنعت عن تنفيذ حكم ابتدائي من أحد المتضررين، وقررت التملص من مسؤوليتها، علما أن عدم اتخاذ إجراءات السلامة كالسياج والحواجز التي تمنع مرور الحيوانات وتشبيك القناطر التي تمر فوقها يؤكد تقصيرها ويجعلها مسؤولة عن الأضرار اللاحقة بمستعملي الطريق السيار، باعتبار الإهمال المرتكب من طرف الشركة الذي هوساهم في ..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت.

الكلمة للسيد الوزيرللرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

السيد المستشار،

غير باش نوضحو واحد المسألة، هو ما تقوم به الطرق السيارة ويجب أن تقوم به هي أمور احترازية، وإلا فالأفعال الجرمية هي أفعال جرمية، راه يمكن توقع في الطريق السيارتوقع في أي طريق، توقع في السكة الحديدية.

أنا قلت احترازا سنقوم بتسييج بعض القناطر اللي تتشكل بعض الخطورة، وإلا فهاذو بطبيعة الحال يطالهم القانون لأن هاذو مجرمين، فيهم من يفعل ذلك تحت تأثير المخدرات، ويمكن أن يقوم بذلك في مجالات أخرى، فبالتالي طبيعي مسؤولية الدولة قائمة فيما يتعلق بالاحتراز، لكن مسؤولية الدولة قائمة فيما يتعلق بمتابعة هؤلاء، وهذا ما يقوم به الدرك الملكي والأمن الوطني، وتتكون متابعات قضائية.

الإشارة اللي أشرتي لها في الآخرفيما يتعلق بالطرق السيارة، هذاك كان حكم لم ينبني على أمور معقولة، لأنه رتب على الطرق السيارة..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثالث، وموضوعه جرف الرمال من البحر بإقليم العرائش، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد نبيل شيخي:

السيد الرئيس،

المستشار الذي كان مكلفا بالسؤال تأخر عن الحضور، وبالتالي نؤجل هذا السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة لقطاع العدل، بعد بالطبع الشكر والتنويه بالمشاركة التي كانت لنا مع السيد الوزير المكلف بقطاع التجهيز والنقل.

ونمر إلى قطاع العدل، إلى مجموعة من الأسئلة، والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال الفريق الحركي، وموضوعه عدم تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة عن مختلف المحاكم المالية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كما تعلمون، السيد الوزير، يعتبرعدم تنفيذ الأحكام القضائية الحائزة لقوة الشيء المقضي به أحد أهم إشكاليات التي يعرفها القضاء المغربي.

بناء عليه، نسائلكم، السيد الوزير المحترم: ما هي التدابير المجمع اتخاذها لمعالجة إشكالية عدم تنفيذ الأحكام القضائية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه تنفيذ الأحكام القضائية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد عبد العزيز بوهدود:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

سبق ووعدتم خلال مناقشتكم لمشروع قانون المالية السابق، وفي إطار تحقيق النجاعة القضائية، بأنكم بصدد إعداد إستراتيجية جديدة للنهوض بعملية تنفيذ الأحكام القضائية.

السيد الوزير المحترم،

إلى أين وصل هذا المشروع؟ وما هي الإجراءات التي اتخذتموها لتحسين مؤشرات التنفيذ؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثالث ورد بشأنه طلب تأجيل من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي. وعليه ننتقل إلى السؤال الرابع، وموضوعه عدم تنفيذ الأحكام الصادرة ضد الإدارات العمومية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

زملائي زميلاتي المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

احترام أحكام القضاء يعبر عن مدى تقدم الدولة وتطورها، لكننا في المغرب نلحظ على أن العكس هو الصحيح.

وعليه، الفريق الاشتراكي، السيد الوزير المحترم، يسائلكم عن السر في عدم تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة عن محاكم المملكة، سواء منها المحاكم العادية أو المتخصصة؟

وما هي الإجراءات العملية التي ستتخذها الحكومة لحمل الإدارة العمومية على تنفيذ الأحكام القضائية ضدها، امتثالا لإرادة المشرع الدستوري؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير، تفضل للمنصة.

السيد محمد أوجار، وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بداية، أود أن أتقدم بالشكر لفريق التجمع الوطني للأحرار والفريق الحركي والفريق الاشتراكي على طرحهم لهذا الموضوع الهام، الذي يستأثر بانشغال المواطنين وانشغالنا جميعا.

كما لا يخفى عليكم تنفيذ الأحكام القضائية–كما جاء في الأسئلة– يشكل عنصرا أساسيا في المنظومة القضائية ومؤشرا لتقييم نجاعتها وفعاليتها، كما أنه دعامة أساسية لبناء دولة الحق والقانون ومصدر لتعزيز الثقة في الإدارة وفي القضاء وتكريس هيبة الأحكام القضائية وقدسيتها.

وإذا كان الدستور قد نص في الفصل 126 على أن الأحكام النهائية الصادرة عن القضاء ملزمة للجميع، فإن هذه الإلزامية لا تتحقق إلا بتنفيذ الأحكام تنفيذا لا تماطل فيه ولا شطط فيه.

كما أن إيراد عبارة "الجميع" تجعل الأحكام القضائية بالإضافة إلى الأشخاص الذاتيين ملزمة للأشخاص الاعتباريين وأشخاص القانون العام، وعلى رأس ذلك الإدارات العمومية.

وزارة العدل اتخذت عددا من التدابير التنظيمية لتفعيل عملية التنفيذ، همت على وجه الخصوص تفعيل عمل الخلية المركزية بوزارة العدل المكلفة بمتابعة تنفيذ الأحكام القضائية، ونظمت هذه السنة حملة وطنية بمختلف محاكم المملكة من أجل تصفية المخلف من الملفات التنفيذية، التي امتدت من 17 أكتوبر 2017 إلى 30 دجنبر 2017، وتم توجيه منشور بهذا الخصوص إلى السادة المسؤولين القضائيين بهدف القضاء على المخلف من الملفات التنفيذية وتصفية الملفات المزمنة وتحسين المؤشرات الرقمية وتحقيق النسب التي التزمتُ بها أمام حضراتكم في تقرير النجاعة برسم السنة المالية 2017.

إذن، رئيس الحكومة أيضا عقد اجتماعا لتدارس هذا الموضوع، عقبه صدور منشور مهم للسيد رئيس الحكومة، تضمنته توجيهات هامة لمعالجة تنفيذ الأحكام ضد أشخاص القانون العام،

أيضا عملنا اجتماع مع شركات التأمين في وزارة العدل مع ممثلي شركات التأمين والجامعة المغربية لشركات التأمين لتذليل كل الصعوبات التي تعترض تنفيذ الأحكام الصادرة ضد شركات التأمين.

أيضا عملنا على توفير الموارد البشرية اللازمة لمواجهة التزايد المستمر في عدد ملفات التسجيل، حيث من المنتظر أن يصل مجموع المفوضين القضائيين في المملكة إلى 1684.

وبفضل كل هذه التدابير المؤشرات ديال سنة 2017 مؤشرات جد إيجابية، لم يسبق تسجيلها من قبل في مجال التنفيذ، بلغت نسبة التنفيذ بالمحاكم الابتدائية 106.03% من الملفات المسجلة برسم نفس السنة، عدد الملفات المنفذة 235181 ملف، المحاكم التجارية النسبة بلغت 105.18% بمجموع 46762 ملفا منفذا، المحاكم الإدارية 111.14 بمجموع 8210 ملفات هي نسبة جدة مهمة، المبالغ المالية المنفذة هذه السنة من لدن المحاكم الإدارية 3.072.845.449 درهم.

لدى شركات التأمين بلغت نسبة التنفيذ 113.13 بمجموع 78702 ملفا تنفيذيا، بلغ عدد الملفات التنفيذية المسجلة سنة 2017 بمجموع محاكم المملكة ما مجموعه 343233 ملف، في حين بلغ عدد الملفات المنفذة ما مجموعه 368856 ملف.

وبناء على هذه الأرقام والمعطيات، فإن عدد الملفات المنفذة تجاوز عدد الملفات المسجلة ب 25623، وهذا مؤشر إيجابي يدل على انخفاض المخلف عن السنوات الماضية.

لذلك، حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين، النسبة العامة للتنفيذ 2017 للمنفذ من المسجل بلغت لأول مرة في تاريخ منظومة العدالة ببلادنا 107.47% مقابل 98% سنة 2016.

وأغتنم هذه المناسبة لكي أهنئ أسرة القضاء، وأخص بالشكر نساء ورجال كتابة الضبط وكل العاملين في وزارة العدل والمحاكم على المجهودات التي ما فتئوا يبذلونها للرفع من مردودية ونجاعة منظومة العدالة.

بالنسبة للمقاربة التشريعية، نشتغل الآن على مشروع قانون المسطرة المدنية، وسيعرض قريبا على أنظار مجلسكم الموقر، جاء بمجموعة من المستجدات، أخص بالذكر منها ما يهم تنفيذ الأحكام القضائية:

- أولا تحديد مسؤولية الآمر بالصرف بشكل واضح مع إلزامه بأن يصدر أمرا بتنفيذ الحكم القضائي داخل أجل 3 أشهر ابتداء من تاريخ التبليغ القضائي؛

- الترخيص للمحاسبين العموميين في تنفيذ الأوامر القضائية المتعلقة بحجز مال المدين لدى الغير مباشرة من مبلغ الاعتمادات المرصدة للإدارات العمومية في إطار النفقات التي يمكن أداؤها دون أمر سابق بصرفها؛

- الحكم بالغرامة التهديدية على أشخاص القانون العام؛

- تخويل طالب التنفيذ إمكانية الحجز التنفيذي على الأموال الخاصة لأشخاص القانون العام في الحدود التي لا ينتج عنها عرقلة السير العادي للمرفق العمومي؛

- إقرار المسؤولية الشخصية للموظف العمومي عند الامتناع عن التنفيذ؛

- اعتبار السند التنفيذي بمثابة أمر بحوالة تصرف للمحكوم له من طرف المحاسب العمومي المختص بمجرد الطلب عند الامتناع عن التنفيذ؛

- تجريم ومعاقبة كل من تسبب عمدا وبسوء نية في تأخير مسطرة قضائية نتج عنها الإضرار بمصالح المستفيدين بمقتضى المادة 2-307 من مشروع القانون الجنائي الذي سيحال قريبا على مسطرة المصادقة؛

- تجريم ومعاقبة كل من يمتنع بدون سبب مشروع عن تنفيذ حكم أو أمر قضائي أو يتسبب في تأخير تنفيذه بعد إعذاره بتنفيذ القانون داخل 30 يوما.

وهناك عدد من التدابير والإجراءات التي سنعرضها على حضراتكم بمناسبة تقديم مشروع قانون المسطرة المدنية.

آمل أن تساهم كل هذه الإجراءات في تجاوز الصعوبات والمعيقات التي تحول دون تحقيق النتائج المرجوة.

وقبل أن أختم، أود أن أخبر السيدات والسادة المستشارين المحترمين عن منجزات جانب آخر من التنفيذ، ألا وهو التنفيذ الزجري، حيث تم تحقيق سنة 2017 مداخيل مهمة للغرامات والإدانات النقدية، بلغت ما مجموعه 290 مليون 394 ألف و422 درهم بزيادة 4% مقارنة مع السنة الماضية.

شكرا جزيلا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى التعقيبات على جواب السيد الوزير، ونبدأ بتعقيب الفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

نشكركم السيد الوزير على التوضيحات اللي قدمتو لنا بخصوص هذه الإشكالية عدم تنفيذ الأحكام القضائية عموما وخاصة الصادرة ضد الدولة، واكتسبت صبغة نهائية، وهذه إشكالية تحرم ذوي الحقوق المحكوم لصالحهم، كما أن التماطل في تنفيذها يعتبر امتناعا عن التنفيذ بمقتضى دستوري.

وفي هذا السياق، أخص بالذكر ملفات نزع الملكية والأحكام الصادرة لفائدة مقاولات المواطنين، مما يسبب في إفلاسها ويضر بمصالحها.

السيد الوزير المحترم،

ارتباطا بهذا الموضوع، هناك شق مرتبط بتنفيذ الأحكام ضد الجماعات الترابية، والذي عادة يتسبب بحجز ميزانيتها، وبالتالي تعطيل مصالح المواطنين وبرامج التنمية المحلية، علما أن هذه الأحكام تكون عادة صادرة ضد هذه المجالس في ولاية سابقة، مما يرهن مستقبل هذه المجالس بسبب أخطاء إدارية.

وعلى هذا الأساس، نتطلع، السيد الوزير المحترم، إلى إيجاد حل لهذه المعضلة من خلال حماية الجماعات الترابية، وبالتالي حماية مصالح المواطنين والمقاولات المحكوم لصالحهم.

وفي اعتقادنا، لابد من اجتهاد تشريعي لتحديد المسؤوليات بدقة،

حتى لا يتم رهن المؤسسات بأخطاء إدارية صادرة عن الموظف أو المسؤول، خاصة في حالة المؤسسات المنتخبة، وخاصة القول السيد الوزير إن هذا الموضوع المتعلق بتنفيذ الأحكام المكتسبة صبغة نهائية يحتاج إلى مقاربة متوازنة، تحمي حقوق الأطراف المعنية نظرا للأضرار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن التأخير والتماطل في تنفيذ الأحكام بها.

وفي هذا الإطار، نذكر بالجدل الكبير الذي صاحب مقترح تعديل المادة 8 من القانون المالي لسنة 2018.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة كذلك في إطار التعقيب لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

أشكركم على جوابكم.

الغاية من طرح هذا السؤال هو الإقرار بنجاحكم في بلورة التزامكم أمام ممثلي الأمة في الرفع من نسب تنفيذ الأحكام القضائية، وهو ما يعزز قناعتنا بنجاحكم إلى حد الآن في تدبير قطاع العدل، وهو ما يطمئننا على وضع قطاع إصلاح منظومة العدالة الموجود اليوم على سكته الإصلاحية.

السيد الوزير المحترم،

تنفيذ الأحكام القضائية كان هاجسنا المشترك، وقد خضنا معارك نضالية تحت هذه القبة المحترمة، من أجل الرفع منه حتى نتمكن من إرجاع الحقوق لمستحقيها، وهو ما يعزز في كل الأحوال مصداقية العدالة.

لذلك، فإننا نطالب بتنظيم لقاء تواصلي موسع، تكون مناسبة تستعرضون فيها كل ما تحقق جراء هذه الحملة الوطنية لتنفيذ العدالة التي تقودونها رفقة مؤسسة السلطة القضائية، التي نشكرها بالمناسبة على كل ما تقوم به في سبيل إقرار العدالة.

السيد الوزير المحترم،

أملنا كبير فيكم من أجل مواصلة قاطرة الإصلاح، التي لازالت طويلة، طالبين منكم الإسراع في إخراج قانون التنظيم القضائي وباقي القوانين المؤطرة لمنظومة الإصلاح القضائي الشامل، باعتباره أحد الدعامات دولة الحق والقانون والمؤسسات وبناء اقتصاد قوي فعال وناجع.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة في إطار التعقيب دائما للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير،

في الحقيقة نحن كفريق اشتراكي، لسنا عدميين، هناك مجهود فعلا تبذله وزارة العدل فيما يتعلق بإشكالية التنفيذ، والمغاربة، السيد الوزير، باش نهضر معك بصراحة ما عندناش مشكل مع كتابة الضبط ومع وزارة العدل، أبدا.

عندنا مشكل، والمغاربة عندهم مشكل كبير مع بعض العقليات التي لا زالت تعشعش داخل الإدارة العمومية، والتي تعرقل دون أدنى سبب الأحكام القضائية التي هي عنوان الحقيقة. ونعطيكم مثال، كاين قطاع ديال النقل على رأس هاذ العرقلة، كاين قطاع التعليم، كاين قطاعات أخرى، احنا ما عندناش مشكل مع وزارة العدل، السيد الوزير.

ابغينا نقولو بأن العمل ديال الإدارة الذي يهدف إلى عرقلة الأحكام القضائية هو بمثابة دعوة صريحة للعصيان ضد هاذ الأحكام، احنا كنعتبرو هاذ العمل ديال هاذ العقليات التي تعشعش داخل الإدارة العمومية وتمتنع دون أدنى سبب عن تنفيذ الأحكام القضائية هو دعوة صريحة منها للعصيان والانقلاب ضد الصيغة التنفيذية التي تأمر، باسم جلالة الملك، أن تعمل جميع السلطات على تنفيذ الحكم القضائي ولو باستعمال القوة العمومية، هذا هو المنطوق ديال المسطرة المدنية، السيد الوزير المحترم.

احنا كنقولو بأن عمل بعض الموظفين هو فيه احتقار للسادة القضاة الذين يصدرون الأحكام، وفيه استهتار بالحقوق ديال المواطنين، السيد الوزير المحترم، لأن كيف يعقل مواطن مغربي، شخص ذاتي أو معنوي، الإدارة كتسد عليه الباب، تعتدي على حقوقه، وكتقول له سير للمحكمة ولما يأتي بحكم، الموظف الذي يصدر ضده الحكم ما كيستقبلش حتى المفوض القضائي، كيقول له "سير جري طوالك" فأين نحن من هاذ العقلية؟ هناك تراجع.

احنا كنقولو للسيد الوزير بأن الحكومة الحالية هي أمام امتحان حقيقي، وهي ملزمة بمضاعفة الجهود، ما كنحملوش وزارة العدل بوحدها، الحكومة متضامنة، وعلى رأسها السيد رئيس الحكومة، والفريق مسؤول على هذا الكلام، احنا كنقولو خريطة الطريق أمام هاذ

الحكومة هو الفصل 126 من الدستور الذي ذكرتم به قبل قليل، كان الخطاب الملكي السامي ديال 14-12-2016.

واسمح لي، السيد الوزير، نقول لكم صاحب الجلالة ماذا أكد فيه، قال بأن المواطن يشتكي بكثرة من طول وتعقيد المساطرومن عدم تنفيذ الأحكام، وخاصة في مواجهة الإدارة، وصاحب الجلالة يستنكر ويقول: "كيف لمسؤول أن يعرقل حصوله عليها وقد صدر بشأنها حكم قضائي نهائي".

احنا كنقولو، السيد الوزير، بأن الخطاب الملكي يلزم الجميع طبقا للفصل 52، وأن الخطاب الملكي هو محصن...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، انتهى الوقت.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

ابغيت غير نطمئن السادة والسيدات المستشارين بوعي الحكومة بحدة هذا الإشكال، إذن احنا هاذ السنة وصلنا لـ 107 وهو إنجاز غير مسبوق، غنجيبو مقتضيات مهمة جدا في قانون المسطرة المدنية، مقتضيات جديدة.

رئيس الحكومة شخصيا يترأس لجنة وزارية للنظر في صعوبة التنفيذ التي تواجه بعض القطاعات الحكومية، وغنعبؤو إن شاء الله جميع الوسائل لكي تنفذ كل الأحكام، وتنفذ بصفة خاصة على أشخاص القانون العام، وسنحرص على أن تختفي مثل هذه الممارسات التي تحدث عنها السادة المستشارون.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم كذلك على مساهمتكم معنا في هاته الجلسة.

وننتقل للسؤال الآني الأول الموجه لقطاع الصحة، وموضوعه إضراب الممرضين، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد النعم ميارة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

أخواتي إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

12 يوم إضراب في 2017 للممرضين، 4 أيام إضراب سنة 2018 وأجندة أخرى للإضرابات ديال الممرضين والممرضات وتقنيي الصحة، ما العمل السيد الوزير؟ ماذا صنعت وزارتكم؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد أناس الدكالي، وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

السيدات والسادة،

أولا، فيما يخص هاذ الفئة فتم تحقيق المطلب الأساسي المرتبط بالمرسوم ديال شتنبر 2017–كما تعلمون–بشأن النظام الأساسي الخاص بهيئة الممرضين وتقنيي الصحة، وهذا كان محط سؤالكم في الأسبوع الفائت وتكلمنا عليه بالتدقيق، وباب الحوار مفتوح مع ممثلي تلك الأطر من النقابات داخل القطاع وليس مع التنسيقيات التي يمكن أن تتحرك هنا وهناك.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد النعم ميارة:

شكرا السيد الوزير.

بالفعل الإضراب تدعو له التنسيقيات بدعم من المركزيات النقابية، ولكن المطلب في حد ذاته نسانده كمركزيات نقابية، نسانده أولا انطلاقا بأن الحوار الاجتماعي لحد الساعة لم يفض إلى اتفاق جماعي بما يضم هيئة الممرضين والممرضات، بأن الحوار الاجتماعي لحد الساعة باش يعرفوا المغاربة ما كاين فيه أي تطور جديد على الساحة اللي يمكن نبشرو بها الطبقة الشغيلة المغربية.

هاذ الفئة، السيد الوزير، عندها إحداث هيئة وطنية لهم وكيطالبو بها ومن حقهم ولا تكلف درهما، إخراج مصنف الكفاءات والمهن، وهذا فيه فراغ قانوني اللي كيتسبب في محاكمات جائرة ديال الممرضين والممرضات حول أخطاء اللي ماشي هما اللي ارتكبوها، وهذا كذلك الحالة ديال السيدة ديال تيفلت مؤخرا، الإنصاف في التعويض على

الأخطار 80 %من الخدمات الصحية كيقدموها الممرضين والممرضات والتعويض ديالهم على الأخطار المهنية 1400 درهم، كاين ناس معهم في القطاع كياخذو 5900 درهم كتعويضات على الأخطار المهنية، وهما كيقدموا 80% من الخدمات الصحية.

كذلك السيد الوزير مراجعة الشروط ديال الترقي ديالهم في داخل القطاع كاين ناس كيترقاوا على 4 سنين وكاينة المباراة، والممرضين والممرضات وتقنيي الصحة خاصهم 6 سنين باش يترقاوا، هذا حيف داخل القطاع.

السيد الوزير،

حينما نتكلم عن هذه الفئة، نتكلم عن فئة تؤدي خدمات حقيقية وجليلة، وهاذي خدمات كتمثل أساسا في أنه يوم إعلان الإضراب كيتم استثناء الإنعاش وكيتم استثناء المستعجلات من الإضراب، وهذه روح وطنية عالية جدا ديال العاملين في قطاع الصحة العمومية، ولكن السيد الوزير كاين صمت كبير ورهيب للحكومة حول الملفات القطاعية، ومن بين الملفات القطاعية ملف ديال الممرضين والممرضات وتقنيي الصحة، بالإضافة إلى ملفات أخرى.

هذا الصمت الرهيب ديال الحكومة وحتى داخل الحوار الاجتماعي لا يتم إثارة هذه بالرغم من أن المركزيات تثيره، الحكومة تتغاضى وكتمشي لنا مباشرة للأشياء اللي هي بسيطة جدا، والتي لن تفيد لا الطبقة الشغيلة المغربية ولن تساهم الحكومة في أداء واجبها، الحكومة اللي كنعتبروها لحد اللحظة، حكومة عاجزة عن التفاعل والتفاهم الحقيقي مع الطبقة الشغيلة المغربية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا.

أعتقد أنه بالنسبة لهاته الفئة قلت أنه حققنا مطلب أساسي ولازم ما نذكرو به، استفاد الممرضون الخريجين ديال المعاهد ديال تكوين الممرضين من الترقي في السلم 10 و11 إضافة إلى أقدمية ديال سنتين، حيث يعتبر هذا هو المطلب الرئيسي الذي كانت تنادي به هذه الفئة. احنا نتكلم على الرئيسي أما الأمور الأخرى فباب الحوار مفتوح لها.

إذا تكلمتم عن المصنف المهني والكفاءات ..، أنا جيت من مجال التشغيل وبالعكس خاصو يكون، لأن كيضبط العمل وكيضبط حتى المسألة ديال التوظيف والتوزيع ديال العمل داخل الفضاء ديال العمل.

المناصب المالية، تكلموا لنا على المناصب المالية 3748 منصب في سنتين لهذه الفئة، 1048 في 2017، ها هما يلتحقوا في هذا الشهر، و2700 اللي جاية باش يمكن نسدو الخصاص وفي نفس الوقت نحسنو الظروف ديال العمل، لأنه الممرض لما تيكون بوحده شيء، لما تيكون معه ممرض آخر كيمكن يعلموا واحد العدد ديال الأمور مثل الإلزامية والحراسة.

هذه المناصب تشكل 70% ديال المناصب بشكل عام، إضافة إلى التوظيفات اللي كاينة على مستوى المستشفيات الجامعية، التكوين في معهد الممرضين، اعتماد نظام الإجارة والماستر في المعاهد ديال التكوين، منذ 2013، وهذا مكن هذه الفئة من التوظيف في السلم 10 و11، والمماثلة ديال الدبلوم، الطور الأول (licence) ودبلوم الطور الثاني الماستر.

المناصب ديال المسؤولية، تم تخصيص مجموعة من مناصب المسؤولية لهذه الفئة، فيما يخص منصب ديال ممرض رئيس، ومنصب ديال رئيس قطب. أكثر من ذلك 2 ممرضين اليوم كيسيرو مستشفيات، ويمكن مازال في المستقبل يكون أكثر من ذلك، تحسين ظروف العمل، التجهيزات البيوطبية، إعادة التهيئة، هذه ظروف ديال العمل بالنسبة لهم أساسية.

هناك اليوم فيما يخص الأمن ديالهم والسلامة ديالهم، دورية في طور الإنجاز، فيما يخص يعني حماية الأطر داخل المستشفيات، اللي غتأكد كذلك على احترام الضوابط ديال الولوج للمستشفيات، على إعادة النظر في دفتر التحملات لشركات الحراسة، واش يمكن يكون الرفع من الجودة ديال تلك الخدمات..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت المخصص لهذا السؤال.

وننتقل إلى السؤال الآني الثاني وموضوعه المنحى الذي دخلته منظومة الصحة بالمغرب، والكلمة لأحد السادة المستشارين للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أصدرت الشبكة المغربية للدفاع عن الحق في الصحة تقريرا قد يقض مضاجع الحكومة إذا اطلعت عليه آلية مفقودة وبنيات مهترئة وموارد قليلة جدا، وبالتالي فوضعية صحية منهارة، ترى ما هي الإستراتيجية التي سوف تقدم عليها الحكومة للتغلب على هذه المشاكل والإكراهات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

السيدة المستشارة،

يمكن أن نحترم العمل ديال الشبكة المغربية للدفاع عن الحق في الصحة ولكن قولوا لي هذا المسح اللي عملته واش عملته في المغرب كله؟ باش يمكن ترسم هاد الصورة هذه القاتمة على كل المؤسسات الاستشفائية والمراكز ديال الرعاية الصحية الأولية، تكلمتوا على 3 الأمور أولا على الأمراض المزمنة وتكلمتوا على التغطية الصحية وعلى المستعجلات.

فيما يخص الأمراض المزمنة، كاين هناك برنامج وطني ديال الوقاية ومكافحة مرض السكري، وفيه واحد المجموعة ديال الإنجازات، برنامج ديال التكفل بأمراض القلب والشرايين وبرنامج ديال الوقاية ومراقبة السرطان، وهذه البرامج تدار في المؤسسات الصحية التابعة للوزارة.

ثم فيما يخص التغطية الصحية في سؤالكم تتكلموا على 50% ديال المغاربة ما مغطيينش، ما شي صحيح، 63% النسبة ديال التغطية.

كاين الحقيقة الهدف ديال 25% ديال باقي أداؤه بالنسبة للمواطن، هذا هدف اليوم احنا في 50% بإمكانية توسيع التغطية الصحية والانفتاح على الفئات المستقلة المهن المستقلة يمكن نخفضوا من هاذ النسبة، ثم المسألة ديال التغطية ديال المستعجلات، هناك برنامج وطني منذ 2013 يحقق مجموعة ديال الإنجازات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيدة المستشارة للتعقيب.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الوزير على هذه المعلومات.

أقول السيد الوزير إن عاهل البلاد حفظه الله، في افتتاح الدورة التشريعية أكد على أن وضعية منظومة الصحة جد، جد رديئة في خطاب ملكي في الدخول البرلماني، وحين نطلع على التقارير السيد الوزير، نجد طبيب ونصف لكل 1000 مواطن، نجد 18% من الساكنة لا تحصل على الماء الصالح للشرب، نجد سرير واحد لكل 1000 شخص، بمعنى 24000 سرير ل 6 ملايين مريض.

حين نطلع على التقارير، نجد كذلك كل المستشفيات بدون استثناء تحتاج إلى الصيانة وتعاني من سوء الصيانة، أمراض القلب والشرايين منتشرة والوفيات تصل إلى 20%، أمراض الضغط الدموي، السكري، 9% من الوفيات ناتجة عن الحمل وعن الولادة، 23.7% حالة وفاة في كل 1000 حالة ولادة واللائحة طويلة وعريضة، بمعنى أننا أمام نموذج صحي جد ضعيف.

إذن عوض أن نحاول أن نغطي هذه الثقوب التي أصبحت لا تطاق، كان على الحكومة أن تضع برامج هادفة وفعالة ويجب أن تعيد النظر في قضية حق الصحة.

الولوج الصحي ليس باستطاعة الجميع، وقلتم، السيد الوزير، بأن هذاك بطاقة الراميد راها تؤتي، هاذيك بطاقة الراميد هي ذيك البطاقة اللي كانوا تيديروا شحال هاذي شهادة الضعف ولت بشكل آخر وصافي ما فيها حتى حاجة، الكل يؤدي واللي ما أداش تيبقى واقف في الصندوق حتى يجي شي واحد يؤدي عليه.

ثم كذلك، السيد الوزير، التزمت الوزارة في هاذ الشي كلو ديال الراميد، لأن الراميد في الأول الانطلاقة كان شكل، ودبا راه ولى شكل حاجة واحدة أخرى، ما عندو علاقة بالتغطية أو بالحماية الاجتماعية.

لهذا، السيد الوزير، نقول بأن عندكم مشكل ديال الخصاص، خصاص مهول، ما يمكنشاي تشدوه بفرملي غيديرليك الخدمة 10 أو طبيب يديرلك ديال 20، ما يمكنش أنك أنت دبا المستشفيات كتدير الكوطا ديال الفحوصات، غنديرو 20 ولا 30 والآخرين فين غادي يمشيوا؟

ثم كذلك الطفل عندو شلل دماغي خاصو سنة، وتتقول الوزارة باش ترد في عوض ما تقول أييه ما خاصهاش تكون، تتقول لا والتشخيص بالراميد ليس إستعجاليا، إذن أشنو هو الاستعجالي السيد الوزير؟

أظن أن الحكومة يجب أن تخرج من .. في موضوع الصحة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، انتهى الوقت.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة،

أنا لا أريد ولا أحاول أن أغطي الاختلالات اللي يمكن تظهر، ولكن أريد أن أرى نصف الكأس المملوء، لأنه أمور مهمة اللي تدارت، إلى أخذت الناس ديال الراميد يعني 100% ديالهم تيستافدوا اللي فهم المرض ديال السكري تيستافدوا من الأدوية، التكفل بأكثر من 770000 مريض بالسكري في المرافق ديال الرعاية الصحية، 60% منهم راه

راميد، 3 المرات ديال المضاعفة من 2005 إلى 2017 ديال المتكفل بهم.

الميزانية في مجال أدوية السكري تزادت بـ 50% في ظرف 3 سنوات.

التغطية المجانية لـ 100% ديال مرضى السكري.

فيما يخص القلب والشرايين هناك برنامج، كما قلت، اللي غيستافد منه 20% ديال المصابين، إضافة إلى برامج ديال الوقاية والتربية الصحية.

التغطية ديال 50% من الأشخاص المعرضين للخطر المرتفع للإصابة، الأدوية ديال الوقاية.

هناك كذلك فيما يخص السرطان، بسرعة، محور الوقاية والكشف والتشخيص والرعاية بشركة مع مؤسسة للا سلمى للوقاية وعلاج السرطان، اليوم كاين مجموعة ديال المؤشرات اللي هي إيجابية، 100% من المرضى المستفيدين من نظام المساعدة الطبية "الراميد" كيستافدوا من العلاج من السرطان. ممكن أن تكون هناك لوائح انتظار، من المؤكد ولكن الأعداد هي في تزايد، الأعداد ديال مراكز التشخيص والمراكز ديال العلاج في تزايد مستمر بتوزيع جهوي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونتقل إلى السؤال الثالث، وموضوعه تنمية العرض الصحي بالعالم القروي، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عادل البراكات:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني وأخواتي المستشارين والمستشارات،

لا بد في الأول السيد الوزير أن نهنئكم على الثقة المولوية التي حظيتم بها، بتعيينكم على رأس أكبر وزارة التي تعاني من إختلالات كبيرة.

السيد الوزير،

ما هي الإجراءات التي ستتخذونها لولوج عادل ومنصف لساكنة العالم القروي للخدمات الاستشفائية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار.

فيما يخص العالم القروي، بطبيعة الحال الحكومة هي واعية بضرورة تدارك الفوارق المجالية بين العالم القروي والحضري، الوزارة كتفعل مخططها الوطني بالنسبة للنهوض بالصحة في الوسط القروي حسب الخريطة الصحية والمديريات الجهوية تسهر على وضع تلك الخرائط ديال عرض العلاجات والمصادقة عليها على المستوى ديال كل الجهات.

العدد ديال مراكز الرعاية الصحية بالعالم القروي في السنوات الأخيرة بين 2011 و2015 مثلا نعطيو غير مثال، كتمر من 1938 إلى 2012، الأولوية كنعطيوها في الموارد البشرية للعالم القروي، 60% ديال الموارد موجهة إلى العالم القروي، في السنتين الأخيرتين 3069 منصب للعالم القروي، السكن الوظيفي 171 سكن وظيفي تم إنجازهم في الآونة الأخيرة، التوفير ديال الأدوية الأساسية مع الزيادة في الميزانية ديال الأدوية سنة بعد سنة مع إعطاء الأولوية للعالم القروي.

دعم وتعزيز النمط المتنقل للتغطية الصحية، المستشفى المتنقل يشتغل في الأقاليم اللي عندها طابع قروي، وسيشتغل إن شاء الله كل السنة، كان يشتغل في الفترة ديال البرد، اليوم غيشتغل على طول السنة، وعندنا تصور وفي البرنامج ديالنا بغينا نضيفو مستشفى آخر متنقل بالنسبة للعالم القروي.

برامج سنوية ديال الوحدات المتنقلة اللي تتقوم بمجموعة ديال البرامج صحية، لا فيما يخص التلقيح ولا فيما يخص الكشف عن مجموعة ديال الأمراض كالسكري والضغط الدموي والقصور ديال الكلي وأمراض أخرى، مرض السرطان إلخ، كنقوماو بعدة حملات، إضافة إلى الحملات الطبية اللي كتشجعها الوزارة واللي هي بالعشرات في العالم القروي، والتي تحاول أن تسد الخصاص.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عادل البراكات:

شكرا السيد الوزير.

غير باش نكون معك صريح ألسيد الوزير راه المراكز الصحية بالعالم القروي تعاني وتعاني في صمت، صحة المواطن في العالم القروي هاذي ماشي تنتزايدو السيد الوزير، ولكن هاذو راه خوتنا المغاربة والإخوان ديالنا في العالم الجبلي وفي العالم القروي، أنا نعطيك غير على سبيل المثال جهة بني ملال–خنيفرة إقليم أزيلال 44 جماعة قروية، باستثناء

جوج جماعات اللي هما حضريين بالتالي 42 مركز صحي فارغ بدون أدوية وبدون أطر طبية وبدون تجهيزات وبدون آليات الاشتغال.

السيد الوزير،

نعطيك على سبيل المثال بعض المراكز ما كاينش أطباء ما كاينش أطباء، أطباء خاصكم تفتحوا واحد الحوار جاد وحوار هام مع هاذ الأطباء، راه ما يمكنش هاذ الأطباء غادي نصيفطوهم للعالم القروي ما كاين لا طريق، ما كاين لا ماء، ما كاين لا ضوء، غادي نقول لهم غادي تخدموا آلية الاشتغال ماكاينينش.

كيف ما كنقول لك السيد الوزير، احنا صحة المواطن فوق الجميع، والقطاع الصحي قطاع هام وقطاع اللي عندو الأولويات ديالو، قطاع اللي ما فيهش المزايدات السياسية، هذا راه ماشي (PAM) ولا عدالة ولا استقلال ولا هذا، المغاربة هاذو اللي مريض خاصو يدخل للمركز الصحي ويلقى الخدمات الصحية متوفرة.

نعطيك على سبيل المثال: الجماعة ديالي أنا، السيد الوزير، كنت (dernièrement) فواحد الدورة استثنائية، الناس كيغوتوا، تيجيوا ناس باش يوصلوا للمركز الصحي خاصهم 10 كيلومترات كيمشيوا على الأرجل ديالهم، كيوصلوا للمركز الصحي باش يديروا (le vaccin) ما كاين، الممرضة تما كتقول لهم ما يمكنش نديرلكم (le vaccin) إلى ما كانوش 10 ديال الناس، واش هاذ (le vaccin) إلى درناه في كفة ودرنا الصحة ديال المواطن في كافة واش ما يخسرش (le vaccin) والمواطن باش ما يديرش التلقيح.

السيد الوزير، خاصك تعطي التعليمات ديالك، السيد الوزير، وخاصك تدير لقاءات فهاذ المناطق هاذو، وتشوف احنا راه ما كنزيدوش عليكم، هاذو راه صحة المواطن، السيد الوزير، وكيديروا (les transferts)، واحد كيمشي من جماعة لجماعة، من المستشفى الإقليمي للمستشفى الجهوي من المستشفى الجهوي خاصو يجي للرباط، واش اللي مرض في الجبال ديال أيت عبي ولا تغيرت ولا أربعين إقبلي، ولا تكلفة ولا آيت أمديس ولا سيدي يعقوب، خاصنا نجيبوه للرباط؟

السيد الوزير، خاصك إعادة النظر فهاذ المسائل كاملة، ونزيدك الراميد، السيد الوزير، الراميد احنا الناس مستفدين في أزيلال بالراميد، ها البطائق عندهم، ولكن الخدمات ما كايناش، واش اللي عندو الراميد بغا يدير (un scanner) خصو (un rendez-vous) ديال عام.

السيد الوزير،

الله يخليك أنت وزير شاب، وجيت لهاذ الوزارة، بغيناك تدخل لها بحيوية وبجدية وبغيناك توقف على هاذ مكامن الخطر، هاذ السؤال اللي كنقول لك السيد الوزير، راه سبق لي وطرحت على الوزير الآخر ثلاث سنين هاذ، ولم يتخذ أي إجراءات.

السيد الوزير، كنطلب منك إنقاذ ما يمكن إنقاذه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار.

احنا كذلك بدون مزايدة وواعين بالرهانات ديال القطاع والتحديات، وابغينا نمشيو للقدام، بأولا حكامة جديدة، أنا في العماد الثالث ديال المخطط 2025، أتكلم على الحكامة والتدبير، كيف يعقل أن يظل مركز صحي يعني بدون قيادة؟

هاذ المسار العلاجي، هاذ المركز الصحي اللي كياخذ على نفسو يصيفط للمستشفى الجامعي بدون ما يكون هناك تنسيق، كيف يمكن؟ اليوم كان عندي رئيس مجلس إقليمي وتكلمنا، حيث قلت بأنه المسألة ما كتهمش غير القطاع الصحي كتهم جميع القطاعات، خاصة لما كتبغي تصيفط الموارد البشرية إلى القطاع يعني المجال القروي، خاص تحفيزات، خاص السكن، خاص الطريق، وبطبيعة الحال خاص كذلك أفكار وخاص إمكانيات مالية، الإمكانيات اللي كنوفرها ما كتكفيشاي باش يمكن نمشيو لعدد المناصب الكافي، الجماعات المحلية كتدخل.

وكاين هناك كذلك مسألة الطب عن بعد (la télémédecine)، مجموعة الآن عندنا جوج ديال التجارب على المستوى الجهة الشرقية والجهة ديال مراكش- أسفي، ابغينا نوسعو هاذ التجربة هاذي. اليوم...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الرابع، وموضوعه الارتقاء بطب المستعجلات ببلادنا، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد يحفضه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

ما هي الإجراءات المتخذة، السيد الوزير المحترم، للارتقاء والنهوض بطب المستعجلات؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار.

هاذ المسألة ديال المستعجلات كنعرفها أساسية، لأنه المدخل ديال المستشفى عندنا 21% ديال الاستشفاء يمر عبر المستعجلات، عندنا كل سنة كترتفع المرور من المستعجلات بـ 10% سنويا.

عندنا كذلك بالأرقام، اليوم 6 مليون يعني أكثر من 50% مدة 8 سنوات، احنا 10 سنين المغرب زاد 3 حتى 4 مليون، في المستعجلات زدنا 2 مليون في 8 سنوات، وبالتالي هاذ الضغط احنا عارفينو وحاسين به، كاين هناك برنامج منذ 2013، فيه التهيئة ديال المستعجلات إلى أقسام مستعجلات، فيه المستعجلات ديال القرب، وفيه كذلك اقتناء سيارات ديال الإسعاف بالنسبة لا العالم القروي ولا بالنسبة النقل من مستشفيات المحلية إلى المستشفيات الجهوية والجامعية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد يحفضه بنمبارك:

شكرا الوزير المحترم على هذه التوضيحات، وفي إطار التفاعل مع جوابكم القيم نود في الفريق الحركي، ونحن ننوه بالمجهودات التي تبذلونها في هذا المجال والقطاع عموما.

إذ نسجل مجموعة من العوائق التي تواجه طب المستعجلات وطب الكوارث، منها عدم تنفيذ المخطط الاستراتيجي الوطني للنهوض بهذا القطاع الحيوي رغم مرور سنوات على إطلاقه، ضعف كبير في التكوين في هذا المجال، سوء استقبال المرضى إلى جانب ضعف التجهيزات وبنيات الاستقبال، خاصة وأن الحالات المستعجلة متنوعة، خاصة ضحايا حوادث السير ووفيات الأمهات عند الولادة.

على سبيل المثال، السيد الوزير المحترم، المستشفى الإقليمي لمدينة الداخلة تم الوقوف على كل هذه الحالات خلال الزيارة الميدانية التي قام بها مؤخرا الفريقين الحركيين لمدينة الداخلية.

وفي ارتباط بهذا المجال الإستعجالي اسمحوا لي، السيد الوزير المحترم، أن أثير معكم إشكالية مرضى القصور الكلوي وتصفية الدم التي تشكل إحدى الحالات الاستعجالية، وأضرب لكم مثالا بوضعية مركز تصفية الدم بمستشفى الحسن الثاني بالداخلة باعتبار مصلحة داخل المستشفى والذي أحدثته جمعية المحسنين منذ 2005 والتي وفرت 13 آلة تصفية بطاقة استيعابية تصل إلى 60 مريض والعدد مرشح للازدياد.

وبموجب اتفاقية مع وزارتكم الموقعة منذ 2006 تم تحديد تدخل الجمعية في شراء مستلزمات حصص التصفية وإصلاح الآلات والمعدات، والباقي تتولاه الوزارة ولكن أمام عدم التزام الوزارة ببنود الاتفاقية فالعبء كله ملقى على عاتق الجمعية، حيث لا تلتزم الوزارة إلا بالموارد البشرية والماء والكهرباء فقط، علما أن تكلفة المركز تناهز 3 ملايين درهم سنويا دون احتساب تجديد الآلات وتوسيع الخدمات، وعلما أن الجمعية تقدم الخدمات بالمجان، بل إن هذا المركز مستثنى من دعم وزارتكم عكس باقي المراكز.

وفي هذا الإطار سبق أن طرحنا سؤالا في الموضوع على الوزير السابق في جلسة 11 يوليوز 2017 بهذه القبة، التزم فيها السيد الوزير بدعم المركز باعتماد لتوفير (les kits) قدره مليون ونصف درهم، بل حدد أسبوعا للشروع في ذلك إلا أنه بعد مرور سنة لم تف الوزارة بهذا الالتزام، فضلا على استفادة المستشفى من عائدات...وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار.

فيما يخص التكفل بمرضى القصور ديال الكلي، الوزارة تؤدي 250 مليون ديال الدرهم سنويا لشراء الخدمات، إضافة إلى المراكز التابعة للوزارة والمستشفيات، 250 مليون ديال الدرهم.

فيما يخص الجمعية اللي تكلمت عليها بالداخلة احنا مستعدين نشوفو هذه الاتفاقية ونشوفو علاش ما كنحترموش الالتزامات ديالنا كما ذكرتم، ما كاين حتى مشكل.

غير قلتو بأنه لم تلتزم الوزارة بمخططها ديال المستعجلات وهذا ماشي صحيح، 88 وحدة ديال مستعجلات القرب اللي تم إنجازها، الهدف كان هو 80، 15 مصلحة ديال المستعجلات المتنقلة للإنعاش (SMUR) في الوقت اللي الهدف كان 11، اقتناء 467 سيارة ديال الإسعاف فيها 120 سيارة من الصنف (أ) والصنف (أ+) اللي ثمنها بين 3 حتى ل 4 مليون ديال الدرهم، كنشوفوهم غير في الأفلام، يعني هذه عبارة عن مستشفى متنقل مجهز، 4 ديال الخدمات ديال المروحيات، واش كان عندنا في بلادنا هاذ الشي؟ أربعة ديال الخدمات راه أرواح اللي تعتقت، راه ولادات اللي تعتقت، راه أمهات اللي تعتقوا، بحكم هاذ

الخدمات اللي دارت.

شراكة كذلك كاينة، مرحبا بالشراكة في مجال المستعجلات، كاينة على المستوى الجديدة، وناجحة وخاصنا نطوروها أكثر.

ثم كذلك هناك غنستمرو، غنستمروا في مخطط آخر ديال المستعجلات اللي فيه إن شاء الله 12 مصلحة ديال المستعجلات اللي تم التأهيل ديالها سنويا، برمجة 10 ديال الوحدات مستعجلات القرب سنويا، إعادة توزيع المصالح الجهوية (Les SAMU) على حسب الخريطة ديال الجهات، اليوم التقسيم الإداري وإحداث مصالح متنقلة (les SMUR) بكل الجهات وكذلك تقوية الشركات.

وبالنسبة في الأخير للداخلة، أنا زرت المستشفى ومستعدين باش في إطار الشراكة باش نطوروا مازال المستوى ديال الخدمات وخاصة المستعجلات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونجدد لكم الشكر على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى قطاع الاقتصاد والمالية، وأول سؤال موضوعه، إصلاح الإطار المؤسساتي المنظم للطلبيات العمومية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، فليتفضل.

المستشار السيد محمد سالم بنمسعود:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة، السادة الوزراء،

السيد الوزير، سؤالنا اليوم يتمحور حول الصفقات العمومية والتي لازالت لم ترق إلى مستوى المعايير الدولية المعمول بها، الشيء الذي بات يتطلب توضيح وتحديد الأحكام التي تشكل بعض الغموض وتبسيط الإجراءات في مجال تنفيذ الخدمات وتوضيح مسؤولية مختلف المتدخلين في مجال تنفيذ الصفقات العمومية، وتوحيد الوثائق اللازمة وتقليص الآجال وتوحيد شروط أداء الطلبيات العمومية وفتح سبل جديدة لتسوية النزاعات سواء الإدارية أو الودية في حالة حدوث النزاع خلال تنفيذ الصفقات.

لذا، ما هي الإجراءات والتدابير المستقبلية لتحسين وتطوير نظام الصفقات العمومية من أجل ضمان مزيد من الشفافية؟

وما مآل دفتر الأحكام الإدارية العامة للأشغال لتعزيز اللامركزية الترابية والتي أصبحت تفرض مراعاة الخصوصيات المحلية لتقوية التنافسية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

سؤالكم حول الإطار المنظم للطلبيات العمومية وإصلاحه، راه عاد خضع للإصلاح، المرسوم المحدد أو المصلح لهذا النظام صدر في 20 مارس 2013، وبدا العمل به بداية 2014، يعني هاذ ثلاث سنين ونصف، راه بعض المرات راه ماشي مشكل في إصلاح المنظومة في هذاك النصوص، المشكل راه في تنفيذ النصوص.

يمكن لي نقول لكم أن هذا النظام الحالي فيه العديد من الإيجابيات اللي جات في التدخل ديالكم، في اعتماد طلب العروض مفتوح كقاعدة أساسية لإبرام الصفقات، نشر البرنامج التوقعي للصفقات، توحيد آلية التدبير الإلكتروني للصفقات العمومية، إخضاع، إعمال الهندسة المعمارية للمنافسة، الحد من السلطات التقديرية لصاحب المشروع، تطوير وتدعيم التقنيات الجديدة للمعلوميات في مجال الصفقات العمومية من خلال التعهدات الإلكترونية، وخصوصا عبر مسطرة تناقص المناقصات الإلكترونية، تحديد مستوى تقرير الافتحاص، فوقاش ذاك (les marchés) يكونوا خاضعين للإفتحاص، اعتماد منظومة التدبير المندمج للنفقات، وأيضا إصلاح منظومة أداء فوائد التأخير في ميدان الصفقات العمومية، إلى آخره.

هاذي ثلاث سنين ونص، دابا خاصنا ننكبو باش يكون التطبيق السليم والصحيح ديال هاذ المنظومة.

فيما يخص النزاعات، أذكركم أنه في بداية السنة تم خلق اللجنة الوطنية للطلبات العمومية، وهي هيئة مستقلة تتولى مهمة الإشراف على الصفقات العمومية والتحكم في الإنفاق وتقوم بأدوار وقائية وتأطيرية واستشارية، وكيمكن تتوصل أيضا بالشكايات ديال المتنافسين وكتبدي الرأي ديالها القانوني والمسطري حول هذه الشكايات ومدى مطابقتها مع النصوص المنظمة للطلبات العمومية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد سالم بنمسعود:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، احنا سؤالنا طرحناه انطلاقا من نتائج مجموعة ديال الدراسات ديال المختصين، على رأسهم مؤسسة (inforisk) اللي كشفت على معطيات وأرقام مخيفة، كتكلم على 8045 مقاولة اللي مشات للإفلاس، تقارير المجلس الأعلى للحسابات والمفتشية العامة للمالية اللي تابعة لكم، والجمعية المغربية للشفافية اللي كتأكد على وجود اختلالات عميقة على كافة المجالات القانونية والتنظيمية للصفقات العمومية وتقول عن السبب هو تشتت النصوص القانونية وقدمها، مع العلم أن ما خصناش ننساو الوزن الاقتصادي للصفقات العمومية واللي كيشكل 16% من الناتج الخام الداخلي.

السيد الوزير، هاذ العدد المهول ديال الشركات اللي أفلست، فيها عدد كبير جدا من المقاولات الصغرى والمتوسطة واللي كانت تعطات لها واحد 20% من المبلغ التوقعي للصفقات العمومية، واللي لحد الآن ما قديناش نحددوهاذ الشركات الصغرى أشنو هي؟ لأنه ما يمكنش شركة في صفقة عمومية نطلبو لها شواهد التصنيف والشواهد التقنية اللي كتجاوز المبالغ ديالها ولا باش نستخرجوها الرأسمال ديال الشركة، كتلقى شركة مديورة ب10000 درهم وخاص مولها يخسر 40000 درهم باش يجيب ورقة باش يشارك في صفقة عمومية.

هاذي مجموعة من الأمور اللي لابد من مراجعتها واللي كندقو ناقوس الخطر بالنسبة للقطاع الخاص...

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

إذن الخلل كيوقع بعض المرات كما قلنا في التنفيذ، ذاك الشي اعلاش المفتشية ولا المجلس الأعلى للحسابات كيرصد بعض الاختلالات.

فيما يتعلق بإفلاس المقاولات كاين واحد السؤال غيجي في نفس الحصة غادي نجاوب عليه، ماشي لابد أننا نربطو الإفلاس ديال المقاولات بنظام الصفقات العمومية ماشي كل شي كيشتغل مع الدولة.

فيما يتعلق ببعض الأسئلة اللي طرحت، المقاولة الصغيرة والمتوسطة في صلب اهتمامات الحكومة والتعريف ديالها باين وواضح هي كل مقاولة كتشغل أقل من 200 ديال المستخدمين، ولهذا أنا كما قلت أن هنا منظومة متكاملة اللي خاص أن التنفيذ والمراقبة ديال هاذ المنظومة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثاني موضوعه، عدم تتبع تقارير المحاكم المالية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة كريمة أفيلال:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير، تضمنت التقارير السنوية للمجلس الأعلى للحسابات جردا لمجموعة من الاختلالات المالية والتدبيرية التي تعرفها عدد من الإدارات العمومية والمنشآت والمقاولات العمومية والجماعات الترابية، وهي تقارير توافقت مع تقارير المفتشية العامة للمالية التي تجريها على المقاولات والمؤسسات العمومية.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، ما هي أسباب غياب عملية متابعة تقارير المحاكم المالية وفق المساطر القانونية؟ وما هي الإجراءات التي تعتزمون اتخاذها لوقف نزيف هدر المال العام وسوء التسيير الثابت بناءا على هذه التقارير؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة.

كما يعلم الجميع تتولى المحاكم المالية ممارسة الرقابة العليا على المال العام طبقا لمقتضيات الباب العاشر من الدستور.

وفي هذا الصدد، يقوم قضاة المحاكم المالية بالتحقيق من سلامة العمليات المتعلقة بمداخيل ومصروفات مصالح الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية.

هاذ العمليات ديال الرقابة التي تمارسها المحاكم المالية تهم الرقابة القضائية على مدى تقيد العمليات المالية المنجزة بالقوانين والمقتضيات التنظيمية، وكذا البت في حسابات المحاسبين العموميين

ومراقبة التسيير وتقييم نتائج أداء الوحدات.

فيما يتعلق بالمراقبة والمتابعة ديال هاذ التقارير:

هاذ المتابعة أولا تيقوموا بها المجالس الجهوية للحسابات والمجلس الأعلى للحسابات بناء على اختصاصاته القانونية الواسعة، من أجل ضمان التطبيق العملي والصارم للمتابعات القانونية، وذلك في إطار المهمة القضائية المسندة لهم في ميدان التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية بصرف النظر عن الحق في المتابعات التأديبية والجنائية إن اقتضى الحال.

أما فيما يتعلق بالحكومة والمتابعة ديال التقارير:

الحكومة تقوم بمتابعة التقارير، والمفتشية العامة في تكامل مع المهام ديال المجلس الأعلى للحسابات تقوم أيضا بعملية في إطار طبعا القوانين المنظمة لها وتعمل بتنسيق مع باقي المفتشيات في إطار التفتيش الداخلي، يمكن لي نقول لكم في 2017 تم القيام ب 210 ديال المهام التفتيش ديال المفتشية العامة للمالية، منها 52 فحص للإدارات والمؤسسات العمومية، 45 فحص للمشاريع الممولة من طرف المؤسسات الدولية، 26 فحص لصندوق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية و87 فحص للجماعات الترابية.

كل هاذ التقارير تمشي للمصالح المعنية بهاذ التقارير ونسخة تمشي للمحاكم المالية إلى كان فيها شي إطار طبعا التأديب المالي، وإلى كانت شي خطورة تيقوم المجلس الأعلى للحسابات بتعميق الفحص، وإلى كان هناك، كما قلت، اختلال يعني خطير مخالف للقوانين تنحيلوه على القضاء.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة كريمة أفيلال:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

كما يعلم الكل فإن نشر تقارير المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات أحد أهم الإجراءات التي تساهم في مراقبة اختلالات التدبير المالي العمومي، كما جاء في جوابكم فإن دستور 2011 في الفصل ديالو 148 تيأكد على أنه يتعين على المحاكم المالية نشر جميع التقارير الخاصة والمقررات القضائية، وهذا سيسمح للرأي العام بالإطلاع على تفاصيل الخروقات والاختلالات التي تشوب تدبير الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية.

في السنوات الأخيرة، السيد الوزير، تطرقت المحاكم المالية لاختلالات مالية وتدبيرية تعاني منها المؤسسات العمومية والشركات الوطنية الكبرى، وفي المقابل لم نلاحظ أية إجراءات متخذة من قبل وزارة المالية، في حين كان يتعين المبادرة بتدقيق حساباتها وإحالة الاختلالات التي تكتسي طابعا جنائيا على القضاء الزجري.

ويلاحظ في هذا الصدد بأن وزارة المالية تستمر في تحويل الاعتمادات المالية من النفقات المشتركة لهذه المؤسسات بما يفوق 60 مليار درهم سنويا من ميزانيتي التسيير والاستثمار.

وبالمقابل تبادر المجالس الجهوية للحسابات بخصوص الجماعات الترابية إلى تفعيل مقتضيات المتابعة في حق بعض الموظفين لارتكابهم أخطاء خلال مزاولة مهامهم الوظيفية، وهو إجراء نثمنه، في حين أن مثل هذا الإجراء لم تقم به الجهات المختصة في حق المؤسسات.

لذا، نطالبكم، السيد الوزير، بتفعيل دور المفتشية العامة للمالية ومراجعة وضعيتها ودورها حتى تساهم بشكل فعال في مراقبة وحماية المال العام، وذلك بإحالة هذه الملفات على القضاء الزجري تفعيلا لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

لا، ابغيت نجاوب على نقطتين، أولا تحويل الاعتمادات، أولا ما شي كل المؤسسات العمومية فيها كل شي الاختلالات، وإلا ذيك 200 مليار ديال الاستثمارات كلها مرارا تنشوفها، يعني التعميم ما مزيانش.

ملي تيكون اختلال تيكون ردة فعل، المفتشية العامة للمالية تقوم بدورها، وحين تصل إلى بعض الاستنتاجات، لأن أيضا في الاختلالات راه فيها مستويات، كتمشي من الاختلاس إلى عدم التقييد ببعض المقتضيات القانونية في مجال صرف المال العام، إلى كان اختلالات اللي يمكن لها تصلح تنصلحوها، إلى كان اختلاس كتحول الملف للمجلس الأعلى للحسابات من أجل تعميق البحث.

ويمكن لي نقول لكم العدد ديال الملفات اللي مشاو للعدالة لقول الكلمة الأخيرة فيها، زعما غير بغيت نقول أن هاذ العمل التكامل بين دور المفتشية العامة ديال المالية وبين دور المجلس الأعلى للحسابات، وبين رقابات أخرى ديال المال العام، رقابات لأن في العديد ديال المؤسسات تقوم بهاذ المراقبة، طبعا حتى البرلمان يقوم في إطار اللجان ديال التقصي إلى آخره، راه يعني حلقة متكاملة، كل واحد كيقوم بالدور ديالو، يمكن لي نؤكد لكم أن المفتشية العامة للمالية تقوم بدورها كاملا وبتكامل مع المجلس الأعلى للحسابات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثالث، موضوعه مآل التقاعد التكميلي لمستخدمات ومستخدمي المكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الإتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء البحياوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ما هي الأسباب الحقيقية وراء رفض الوزارة الإفراج عن التقاعد التكميلي لمستخدمات ومستخدمي مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

مستخدمو مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل عندهم نظام للمعاشات ومنخرطين في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، اللي هو (RCAR)، ويتألف هاذ النظام من نظام عام ونظام تكميلي.

النظام العام يعتبر نظام إجباريا للجميع، والنظام التكميلي هو نظام تعاقدي يكتسي طابعا اختياريا، ويطبق هاذ النظام على المنخرطين في النظام العام الذين يتوفرون على أجور تفوق سقف الأجرة المحددة سنويا من طرف النظام الجماعي.

بالنسبة للتقاعد التكميلي الذي تطالب به مؤسسة التكوين المهني، يتعلق بـ(RECORE) اللي هو هاذ النظام اللي هو منتوج تجاري للصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، وغير منصوص عليه قانونيا أو تنظيميا بالنسبة للمؤسسات والمقاولات العمومية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء البحياوي:

شكرا السيد الرئيس.

إن التكوين المهني قطاع يساهم في تأطير وتكوين أجيال كفاءات مهنية قادرة على الاستجابة للمتطلبات قطاع الإنتاج، فجميع المستخدمات والمستخدمون منخرطون للارتقاء بالمنظومة التكوينية ككل على الرغم من ظروف العمل الصعبة ككتلة ساعات العمل المرتفعة والضغط الذي قد يصل إلى المس بكرامة المستخدم.

إلا أن النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد نظام تفقيري وتقشفي بامتياز، نظام يساهم فيه الأجير طول حياته المهنية، لكن يواجه بمعاش الظلم والحيف، بحيث يصل ما بين 40% و35% من الأجر.

لذا، نطالب من وزارتكم، السيد الوزير، الإفراج عن التقاعد التكميلي بأثر رجعي، للتخفيف من المعاناة الاجتماعية والإحباط الذي يصيب المتقاعدين وأسرهم نتيجة المعاشات الهزيلة، فبروتوكول الاتفاق الموقع بين إدارة التكوين المهني وإنعاش الشغل والجامعة الوطنية للتكوين المهني ووزارة الاقتصاد في يونيو 2011، لم ينفذ كاملا، فعدة مواد لازالت عالقة، كتعديل النظام الأساسي والتقاعد التكميلي، هذا البروتوكول الذي وافق عليه المجلس الإداري وهو سلطة تقريرية.

وأكدت إدارة المكتب أن الغلاف المالي المتعلق بالتقاعد التكميلي متوفر، كما وجهت لوزارتكم رسالة تذكير حول الموضوع، زيادة على أن هذا التقاعد لم يكلف ميزانية الدولة ولا درهم.

وفي بعض الأحيان، أستسمح، بالله عليكم السيد الوزير، كيف يمكن للمتقاعدات والمتقاعدين العيش بمعاش شحيح، بحيث يضطرون للعمل في أي مجال، فالمستخدم يتحول إلى حارس أمن بالشركة براتب 1200 درهم، وإذا كان محظوظا يشتغل بالعقدة داخل المكتب التكوين المهني بشروط جد مجحفة، 130 درهم للساعة، مقارنة مع متعاقد لا يمت بصلة للمكتب بـ200 درهم للساعة، زيادة على أن أجور المتعاقدين المتقاعدين لا تؤدى لهم إلا بعد مرور عدة أشهر، بل قد تصل إلى أكثر من سنة، فلمن نحمل المسؤولية، السيد الوزير؟

كل هذا يحيلنا لما أقدمت عليه الحكومة في سلوك مخالف لأعراف الحوار والاتفاق بينها وبين الفرقاء الاجتماعيين، حيث قامت بتمرير إصلاح المقاييس للصندوق المغربي للتقاعد، دون أن يشمل النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد.

وفي بعض الأحيان قد يتعلق بفئة المستخدمين في نفس المؤسسة أو نفس القطاع ولهم نظامين مختلفين (RCAR- CMR).

كما أن الحكومة لم تف بوعودها للقيام بإصلاح شمولي لمنظومة التقاعد وخلق قطب عمومي وقطب خاص، هذا الإصلاح الذي سيضمن العيش الكريم لمستخدمات ومستخدمي مكتب التكوين المهني بل ولكل المنخرطين في النظام الجماعي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، انتهى الوقت.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

الجملة ديالك الأخيرة، عوض ما ندافعو على منتوج ديال التقاعد التكميلي ندافعو باش نجيو للمرحلة الثانية لإصلاح منظومة التقاعد باش يكون هناك قطب عام وهناك قطب خاص ويكون فيه التقائية، باش ما نخلطوش الأمور، هذا هو الإصلاح الجذري الذي سوف يمكن أولا من إعطاء ديمومة أكبر لصناديق التقاعد باش يكون هناك تكافؤ ومساواة بين جميع المستخدمين في القطاع العمومي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الرابع موضوعه معضلة الباقي استخلاصه من الضرائب والرسوم المستحقة لفائدة الجماعات الترابية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة أمال ميصرة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تعاني مجموعة من الجماعات الترابية من تضخم الباقي استخلاصه من الضرائب والرسوم التي تستخلصها مديرية الضرائب بوزارة الاقتصاد والمالية والمحولة لفائدة الجماعات الترابية، هناك مجهودات تقوم بها الجماعات الترابية لاستخلاص هذه الرسوم، لكن هذه المجهودات تبقى غير كافية ويستمر تنامي الباقي استخلاصه مما يحتم تضافر جهود وزارة الداخلية والخزينة العامة للمملكة والجماعات الترابية المعنية.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات والتدابير القانونية والتنظيمية التي تعتزم وزارة الاقتصاد والمالية اتخاذها بمعية باقي المتدخلين للحد من تنامي الباقي استخلاصه من الرسوم والضرائب المستحقة للجماعات الترابية؟ وأيضا عن مدى تفعيل مسطرة التحصيل الجبري لهذه المستحقات عن طريق القضاء في حالة فشل مسطرة الصلح، إن أمكن ذلك، أو اتخاذ قرار حذف هذه الرسوم القديمة التي تشكل عبء محاسبيا على ميزانيات الجماعات المعنية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة.

كما يعلم الجميع هناك عمل الآن بين وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الداخلية على تحيين المنظومة الجبائية للجماعات الترابية لتجاوز الصعوبات الحالية والرفع من المردودية والاستجابة لمتطلبات الملزمين.

هناك عدة إجراءات اتخذت من أجل تحسين التحصيل واستخلاص الديون العمومية والحد من تراكم الباقي استخلاصه، وتبذل الوزارة عبر، طبعا، كل أجهزتها في إعمال كل المساطر والإمكانيات القانونية، ما نذكرش كل الإجراءات يمكن لي نذكر غير جوج.

أولا إرساء نظام لتبادل المعطيات والمعلومات الخاصة بالملزمين والفرقاء المتدخلين في عمليات التحصيل.

ثانيا، تحسين أداء ومردودية مأموري التبليغ والتنفيذ التابعين لمصالح الخزينة العامة للمملكة، مع اللجوء لخدمات المفوضين القضائيين كلما اقتضت الضرورة ذلك.

فيما يتعلق بشق السؤال المتعلق بتفعيل مسطرة التحصيل الجبري عن طريق القضاء، هاذ المسطرة يباشرها المحاسبون العموميين في بعض الحالات التي تقتضي ذلك، وكتمشي إلى حجز وبيع العقارات وحجز بيع الأصل التجاري.

فيما يخص النقطة الأخيرة المتعلقة بحذف الرسوم القديمة، تجدر الإشارة أن كل المدينين بالضرائب والرسوم ملزمين بتأدية ما بذمتهم بقوة القانون، غير أن هناك بعض الإمكانيات التي يتيحها القانون 15.97 بمثابة مدونة لتحصيل الديون العمومية التي تسمح للمحاسب باقتراح حذف الضرائب والرسوم التي يتعذر عليه تحصيلها.

أنا اللي كيهمني فهاذ الشي كلو هو ما أقوله الآن، كاين واحد المبادرة جات في قانون المالية ديال 2018، هاذ المبادرة التي تتعلق بالإعفاء من فوائد التأخير والغرامات وفوائد رسوم التحصيل، نتعاونو احنا غنقومو بواحد العملية ديال التواصل، ولكن نتعاونو كاملين لا الحكومة ولا الجماعات المحلية، ولا كل السادة النواب والمستشارين المحترمين باش نعطيو الفرصة لهاذ الملزمين باش يأديو ما بذمتهم وهاذي راه آخر فرصة بالنسبة لهاذ الملزمين باش يأديو ما بذمتهم وأيضا نقلصو هاذ الباقي استخلاصه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة أمال ميصرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

بالرغم من المجهودات التي بذلت بالنسبة للنظام الجبائي، فإنه لا يزال غير قادر على المساهمة في تنمية الموارد المالية للجماعات الترابية، إذا كانت الجماعات الترابية شريكا أساسيا في التنمية فهي غير قادرة على القيام بهذا الدور كقاطرة للتنمية في ظل الأرقام المخيفة للباقي استخلاصه من الرسوم والضرائب المستحقة لفائدة الجماعات.

فجماعة مراكش على سبيل المثال، فالباقي استخلاصه يتجاوز مجموع المبالغ المحددة في الميزانية السنوية، تضخم الباقي استخلاصه يؤثر سلبا على التقديرات المالية للجماعة، انطلاقا من أن برمجة الفائض التقديري يأخذ بعين الاعتبار الباقي استخلاصه، الذي إن تمكنت الجماعة الترابية من تحصيل بعضه فإن مجمله يستحيل تحصيله.

هذا الانعكاس السلبي على موارد الجماعة يتمثل في عجز الميزانية مثلا، الذي يترجم إلى عدم إنجاز العديد من المشاريع وبالأحرى تنفيذ برامج العمل، وقد يصل أحيانا إلى بعض الجماعات إلى التوقف عن القيام ببعض النفقات الإجبارية.

لكل هذه الأسباب فقد أضحى لزاما، السيد الوزير المحترم، العمل على اتخاذ إجراءات أكثر عقلنة وترشيدا من خلال إطار حكامة مالية وتدبيرية للتحصيل.

نعم، السيد الوزير، نثمن إلغاء عقوبة التأخير عن الأداء، والتي جاءت به الحكومة، ولكننا ندعوكم أيضا إلى مراجعة قانون الجبايات المحلية، كمواكبة للأدوار التي أصبحت تضطلع بها الجماعات، أيضا دعم الإمكانات البشرية الخاصة بالتحصيل لدى مصالح الخزينة، من خلال شراكات تضع رهم إشارة الخزينة موارد بشرية من الجماعات الترابية، أيضا ندعوكم إلى الجرد الشامل والدقيق للباقي استخلاصه وإلغاء الجزء الميؤوس تحصيله.

إمكانية تجزئة أداء المستحقات عبر سنتين أو أكثر تسهيلا لعملية الأداء، القيام بعملية التحسيس والتوعية سنويا حتى تترسخ فلسفة أداء الضرائب والرسوم عن طريق وسائل الإعلام أو عبر تدريس الجبايات المحلية بالمدارس.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

أنا متفق مع كل المبادرات التي ذكرتموها السيدة المستشارة.

هاذ السنة 2018 بغينا تكون سنة ديال تقليص الباقي استخلاصه من الإدارات والجماعات والجهات ونتعبأوا كاملين لهاذ العمل.

الباقي استخلاصه بالنسبة للجماعات، الرقم اللي عندي في آخر 2017 يوصل 15 مليار درهم، هاذي كلها راه موارد اللي غادي تمشي للجماعات، فلهذا بغينا هاذ الشراكة باش يكون هناك تعميم وتواصل مع جميع الملزمين باش يستافدوا من هاذ الإجراء ديال هاذ المبادرة ديال الإعفاء الكلي من الغرامات وفوائد التأخير والصوائر، إلى آخره، وينخرطوا فهاذ العملية ديال الأداء ما بذمتهم بدون غرامات وبدون ذعائر أو فوائد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال الخامس، وموضوعه إدماج القطاع غير المهيكل في منظومة الاقتصاد الوطني.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن التدابير والإجراءات العملية التي ستتخذها الحكومة قصد إدماج القطاع الغير المهيكل في منظومة الاقتصاد الوطني؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

طبعا هاذ الموضوع تيجي في العديد من الأسئلة أو تيجي داخل اللجنة

إلى آخره، غير ابغينا يعني باش نجاوب عليه في 3 دقائق صعيب، ولكن غير نفصلو فيه.

أولا القطاع غير المهيكل إشكال، كاين غير المهيكل المعيشي وكاين غير المهيكل ذاك الكبير، ذاك الغليظ، اللي مهيكل داخل غير المهيكل.

المعيشي واللي صغير أعطيناهم مبادرات، راكم عارفين، على الأقل 2 المبادرات: أولا نظام المقاول الذاتي، ثانيا النظام اللي تيعلن على الهوية ديالو بلا ما نرجعو لو للسابق، ملي تيكشف على الهوية تنقولو مرحبا دخل لنا أسيدي أدمجت وما نبقاوش نقلبولك على السابق.

ولكن هذاك اللي كبير راه خاصنا أيضا يكون هناك عملية ديال الزجر وديال المراقبة، والمقاربة ديال القطاع غير المهيكل، الله يخليكم، صحيح الجبايات عندها دور ولكن خاصها تكون مقاربة شاملة وشمولية في إطار طبعا التصدي لهاذ الظاهرة عبر كل الوسائل، لأنها، كما يعلم الجميع، تنخر الاقتصاد الوطني، تقوم بمعاملات غير شريفة تضر بالقطاع المهيكل، في هشاشة للمستخدمين ديالها، في عدم احترام معايير السلامة، إلى آخره.

وابغيت نقول هنايا، لأن اعطيتونا هاذ الفرصة، خاصنا نشجعو المقاولة ونشجعو المنتوجات المغربية، ماشي ابحال دابا شي مداويخ تيقول لك أودي المقاطعة ديال المنتوجات المغربية لمقاولات مهيكلة ومهيكلة، وتتشغل عباد الله وتتخلص الضرائب ديالها، خاص يكون عندنا روح الوطنية لتشجيع المقاولة الوطنية والمنتوجات الوطنية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الإتحاد العام للتعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

شكرا السيد الوزير.

احنا نثمن كل التدابير التي تقوم بها الحكومة في إطار هاذ الإدماج، ولكن كيف تتعرفوا، السيد الوزير، الاتحاد العام قام بواحد الدراسة حول هاذ القطاع غير المهيكل، وهاذ الدراسة اعطات تقديم ديالها في بداية أبريل واعطات واحد المعطيات واعطات واحد التوصيات، المعطيات هي جد مهمة، السيد الوزير، لأن تندويو على أرقام هي أن القطاع غير المهيكل يمثل 20% من الناتج الداخلي الخام، يضيع على خزينة الدولة مداخيل جبائية تقدر بـ 34 مليار درهم سنويا، كما أنه يشغل 2.4 مليون من الشغيلة، ولكن كاين الأهمية ديال الشغل ولكن كاين أشنو هما (les conditions) باش الناس هذوك خدامين، ما عندهم لا حماية اجتماعية، لا تكوين. إذن احنا هاذ المؤشرات هي مهمة.

وفي هاذ الإطار، السيد الوزير، كنقدرو نقولو واحد المؤشرات أخرى، بأن القطاع غير المهيكل في القطاعات الإنتاجية 54% في قطاع النسيج والألبسة، 32% في قطاع نقل البضائع عبر الطرق، 31% في قطاع البناء والأشغال العمومية، و26% في قطاع الصناعة الغذائية والتبغ.

إذن هاذو معطيات اللي وصلت لهم الدراسة، واحنا تنثمنو العمل اللي تتقوم به الحكومة، ولكن كاين توصيات، توصيات هي بلورة إستراتيجية وطنية مندمجة بشراكة مع القطاع الخاص.

وكيف قلتم، السيد الوزير، في التدخل ديالكم، تقليص الفجوة التنافسية الضريبية بين القطاعيين المهيكل وغير المهيكل، مواكبة إدماج وإحداث وحدات الإنتاج غير المهيكل، كيف قلتو، السيد الوزير، كاين (Auto-Entrepreneur) اللي هي صيغة جديدة ومزيانة واللي تتمكن الشباب من الولوج لفرص الشغل.

وكاين واحد في إطار العدالة المجالية تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كخطوة أولية لتسهيل عملية انتقال القطاع المهيكل على الصعيد المحلي في المناطق القروية والجبلية.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

أنت قلتي إستراتيجية، أنا قلت مقاربة، بحال بحال، يكون هاذ التشارك في إطار وضع المقاربة اللازمة من أجل أن نعض، ملي تنقولو القطاع غير المهيكل مرة أخرى فيه أنواع متنوعة باش يكون استهداف لكل نوع من الأنواع بالمبادرات اللي غادي تنجحنا، دابا راه درنا مبادرات ما نجحناش فيها بزاف، دابا ملي قلنا الناس وهذوك كنتو في القطاع الغير مهيكل ودخلوا الله يخليكم للقطاع المهيكل، (وذاك الشي اللي عفا الله عما سلف)، ماشي كلشي استجاب.

لهذا، خاص يكون هناك مقاربة شاملة باش أيضا يكون هاذ القطاع الغير مهيكل، أنا ما تنشوفش فقط وإن كان محتاجين للفلوس في الضرائب، ما تنشوفش فقط ما يغيب عن الدولة والخزينة، تنشوف أنه هاذ القطاع غير المهيكل راه يضر بالاقتصاد الوطني ككل، لأن تتكون فيه بعض المرات كيف ما قلت منافسة غير شريفة، تيمكن يكون فيه مخاطر على المستخدمين تيكون فيه مخاطر على البيئة، العديد من المخاطر، ولهذا هاذ المقاربة الشاملة اللي تكون معكم بشراكة، أنا مستعد لفتح هذا الحوار.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال السادس موضوعه التملص والتهرب والغش الضريبي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيدين الوزيرين،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، إلى جانب الإعفاءات الضريبية التي تضيعها على خزينة الدولة أكثر من 32 مليار درهم، يعرف المغرب ظاهرة والعالم كله تيعرف هاذ الظاهرة أكثر خطورة تتمثل في التملص والتهرب والغش الضريبي.

ما هي الإجراءات التي تقوم بها وزارتكم للحد من هذه الظاهرة؟ وما هو حجم الأموال التي تضيع على خزينة الدولة بسبب هذا التهرب الضريبي؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد المستشار المحترم على وضعه هذا السؤال.

غير الإعفاءات الضريبية راه قانونية، بالقانون، بقوة القانون ويستعملها الجميع.

أما الغش والتملص والتهريب، هذاك غير قانوني، هذاك غير قانوني وطبعا نحن واعون كل الوعي بهذه الخطورة، ديال الخطورة ديال التملص والتهريب وديال الغش الضريبي، وطبعا في إطار اللجنة ديال المالية، كنذاكرو بزاف على هذا الموضوع وكنشوفو أشنو هما الإجراءات، وهناك العديد من الإجراءات اتخذت.

أعتقد أن الإجراءات في المجال التشريعي خذينا واحد العدد ديال المبادرات لا داعي لذكرها من أجل التسهيل والتبسيط وتخفيف الضغط الضريبي، إلى آخره.

من الناحية ديال المسطرة يمكن لي نقول لكم الآن وبكل افتخار أن مديرية الضرائب إدارة نموذجية 100% ديال التعامل ديال هاذ المديرية أصبح بصورة رقمية، يعني تقريبا الآن الملزم ما بقاش كاع يمشي لدار الضريبة كل شي كيتم عبر الإلكتروني، ولكن هذا أشنو وفر؟ وفر معطيات سيتم تحليلها داخل المديرية ويتم استهداف كل هذه المنابع ديال الغش وديال التملص الضريبي، والتركيز عليها عبر وضع واحد الخريطة يعني ديال المخاطر اللي معروفة وكنمشيو نستهدفو هاذ التملص.

وهاذ المعطيات أيضا بفضل التبادل ديال المعطيات بمديرية الضرائب وباقي الإدارات يتم أيضا محاصرة هذا الغش، طبعا هذا عمل خاصو النفس وخاصو الجرأة وخاصو الإدارة، وهاذ الشي ديال الغش الضريبي يمكن نقولو ماشي بلادنا، كما قلتها البارح في مجلس النواب راه مريكان دوزوا ذاك القانون راه اللي دوزنا هنايا ديال .. حتى هما، يعني هاذ الشي ديال التهرب الضريبي غير المستوى ديال التهرب وديال التملص الضريبي ما خاصوش يبقى في هذا المستوى.

وأقول لكم أن المقاربة الآن ديال مديرية الضرائب تغيرت بشكل جذري في مجال استهداف هذا التملص، وهذه السنة غادي يتم التركيز على 3 ديال الأنواع ديال التملص.

أولا، فيما يتعلق بالضريبة على القيمة المضافة؛

ثانيا، فيما يتعلق بالضريبة على الدخل بالنسبة للخواص والمهنيين؛

وثالثا، فيما يتعلق بهاذوك اللي تنسميوهم (les déficitaires chroniques) اللي كل سنة كيسجل العجوزات وهو مازال حال، يعني باش تكون هناك مساواة وعدالة ضريبية ويكمن لي نقول لكم أن الإدارة عبر هذه الرقمنة وفرت أكثر من (postes)اللي كانوا كيديروا شي حوايج دابا ماشي كلهم طبعا غادي يمشيو للمراقبة، ولكن غادي نركزو على المراقبة ديال هاذ التملص والتهرب الضريبي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الوزير على الإيضاحات اللي اعطيتونا.

في البداية، بعدا ابغيت نسجلو بإيجابية التعامل الإيجابي ديالكم مع المداخلة ديال المجموعة الكونفدرالية الأسبوع الماضي اللي كانت أثارت غياب الوزراء، واللي كنا تذاكرنا عليكم.

اليوم انتوما حاضرين معنا كنسجلو هذا الأمر بشكل جد إيجابي.

السيد الوزير،

تعتبر الضرائب من بين الوسائل أو أهم الوسائل اللي كتمول بها الدولة النفقات ديالها، والدستور ديالنا ديال 2011 كينص في المادة 39

منو على أساس أنه الجميع يجب أن يتحمل هذه التكاليف التي يقرها القانون، لكن اليوم من يؤدي الضرائب؟ ومن يتهرب من الضرائب؟

اليوم، أصبح المغرب معروف بأنه فيه هاذ الظاهرة ديال التملص والتهرب الضريبي كبيرة، والإعفاءات اللي تكلمتو عليها واللي قلتو بأنها قانونية حتى هي خاصها تقييم وخاصنا نعرفو أشنو اللي كتعطي للخزينة ديالنا، وأشنو اللي كتعطي للاقتصاد ديالنا، واحنا نتذكرو راه في شهر 12، 2017 كاد المغرب أن يدرج ضمن اللائحة السوداء ديال الجنات الضريبية.

الإجراءات اللي نصت عليها المناظرة ديال 2013، 60 توصية يالاه بعض التوصيات فيها هي اللي طبقت، وفيها اللي تذهب دائما إلى الأغنياء والمقاولات الكبرى ويمكن الصغيرة غير شوية، لكن الأجراء، يؤدون 73% من الضريبة على الدخل، اللي فيها خمسة ديال الدخولات.

فالضريبة على الدخل على الأجر كتعطي 73%، بمعنى أن الأجراء بوحدهم كيخلصوا ثلاثة ديال الأرباع ديال الضريبة على الدخل، في الوقت اللي أربعة ديال الدخولات ما كتخلصش، واللي تكلمتو عليها منها هذاك الدخول المهنية اللي ما كيصرحوش الدخول ديالهم الحقيقية.

فالضريبة على الشركات، واحد العدد ديال الشركات...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، انتهى الوقت.

والكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

واقيلة غير هذاك التدخل، أنا دائما أتفاعل مع هذا المجلس بكل احترام، وإلى اخذيتي سنة 2016، وشفت العدد ديال الساعات التي قضيتها معكم داخل اللجان غادي تكتشفوا ربما من بعد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، أنني كنت الأكثر حضورا، الحضور ديالي هنا من باب الواجب والاحترام، ما كاينش شي حاجة أخرى.

فيما يتعلق بالقضية اللي قلت ديال الإعفاءات، أنا مستعد أيضا كل سنة كيجي هاذ الموضوع في لجنة المالية، كل سنة مستعدين باش نقلصو من هاذ الإعفاءات في إطار طبعا سياسة ضريبية عادلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

وننتقل إلى السؤال الأخير الموجه إلى قطاع الاقتصاد والمالية، وموضوعه إفلاس المقاولات المغربية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيدين الوزيرين،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أمام استمرار ارتفاع حالة إفلاس المقاولات المغربية، وفي ظل انعكاس ذلك على معدل البطالة الذي يعرف بدوره ارتفاعا مستمرا.

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن التدابير التي تعتزم وزارتكم والحكومة ككل من أجل وقف هاذ النزيف الحاد الذي تعاني منه المقاولة المغربية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

اسمح لي أنا يسحاب لي أنتما اللي حطيتو السؤال حول الإفلاس ديال المقاولات.

نعطيكم الأرقام:

- 2016 تم تسجيل إفلاس 5195 مقاولة، مقابل خلق 40133.

- 2017 تم تسجيل إفلاس 5690 مقاولة مقابل خلق 41251 مقاولة.

أي كتخلق سبعة مقاولات مقابل إفلاس مقاولة، هاذ المعدل في فرنسا هو مقاولة كتنشأ مقابل إفلاس ثلاثة، ولكن حتى هاذوك اللي فلسوا خاصنا غير تكون عندنا القراءة الكافية المترزنة ديال اعلاش؟

راه كاين أيضا أسباب ذاتية، كاين مقاولات نعترفو فيها سوء التدبير، كاين مقاولات فيها الموارد المالية الذاتية ديالهم ما كافياش، وكاين أيضا أسباب خارجية اللي كتعلق بالخزينة ديالها، اللي كتعلق بسوء التمويل، غير باش تكونوا أيضا القراءة.. درنا عندنا جوج ديال الآليات الآن لإعادة الهيكلة اللي كتشتغل عليهم، ماشي اللي كتشتغل عليهم اللي كيقوم بهم صندوق الضمان المركزي (La CCG).

أولا، صندوق الدعم المالي للمقاولات الصغيرة والصغيرة جدا عبر قروض لتمويل حاجيات إعادة الهيكلة في حدود 50 مليون درهم، تم الحجم التراكمي لهاذ القروض في 5.5 مليار درهم همت 400 مشروع ومقاولة.

وفيه أيضا هذاك الضمان الاستمراري، اللي هو ضمان القروض

الموجهة لإعادة هيكلة الديون البنكية للمقاولات المترتبة عن قروض الاستثمار والاستغلال، وهاذ المنتوج استفادت منه 316 مقاولة حتى نهاية 2017، بقروض بنكية ناهزت مليار و363 مليون درهم.

طبعا آخر نقطة، هي إصلاح ديال الدفتر الخامس اللي داز القانون هنا، اللي هو ذاك المقاولة في وضعية صعبة من أجل الوقاية ومن أجل تبسيط المساطر المتعلقة بالإنقاذ الإرادي لهذه المقاولات، ومن أجل أيضا نجاعة مسطرة التصفية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الوزير.

أعطيتنا الأرقام ديال 2016، نعطي ديال 2017، دراسة حديثة.

8 آلاف مقاولة مشات للإفلاس في 2017، وهناك تقديرات أخرى ربما 10 ألاف، لأنه المقاولين الذاتيين كاين اللي ما كيصرحش، كيفضل يوقف ويمشي بحالو، إذن هناك تقريبا 10000 ماشي 8000.

هناك سرعة فهاذ الشي منذ 2012 وللتذكير في 2007 كانت 1730 مقاولة فقط، إذن حتى الرقم ديال الإفلاس تضاعف 5 ولا 6 مرات.

الانعكاس هو اللي مهم فهاذ الشي كلو، الانعكاس 40000 منصب شغل، هاذ المقاولات اللي تنشأو، السيد الوزير، واش من ذاك (certificat négatif) الشهادة السلبية، واش من ذاك النهار كيخلقوا 40000 منصب شغل، شحال خاصهم باش يوصلو يعوضو لنا هاذ المناصب ديال الشغل؟

بالنسبة للأسباب، السيد الوزير، كتعرفوا راه في الأرقام وتذاكرنا معكم فهاذ الشي 30 مليار ديال الدرهم ديال الديون ديال الخزينة اتجاه المقاولات، يعني الآجال ديال الأداء، هاذ الشي الآجال ديال الأداء للمقاولات الكبرى، ولكن كتعكسو على المقاولات الصغرى لأنه الكبرى عندها القوة ديال كتصمد والمقاولات الصغرى كتمشي ضحية، هاذ الدراسة كتعطينا 40% ديال هاذ المقاولات اللي فلسوا بسبب المشاكل ديال آجال الأداء، هناك أيضا المتأخرات ديال الضريبة على القيمة المضافة كل شي عارفها، والمقاولة الصغيرة والمتوسطة هي الضحية الأولى.

هناك أيضا شيئا ما المضايقة الضريبية، لأنه المقاولة الصغيرة والمتوسطة هي الحلقة الضعيفة في المراجعات الضريبية، وهناك بعض التعسفات فيما يخص المراجعة الضريبية.

السيد الوزير، ما نقارنوش مع فرنسا، هذا ما قبلينوش نقارنو مع بلادنا اللي احنا في طريق النمو، الأرقام ديال فرنسا حاجة واحنا حاجة أخرى.

فعلا المقاولات تنشأ، تحيا وتموت، ولكن ما نقارنوش الأرقام ديالنا مع فرنسا، لأنه احنا في طريق النمو، والسيد الوزير ملي كتمشي مقاولة راه تنفقدو التراكم ديالها، كنفقدو التجربة، كنفقدو الخبرة، إلى آخره، ونتسناو هاذوك اللي تخلقوا باش يعاودوا لنا يخلقوا لنا لا هاذ الخبرة ولا هاذ.

كلمة أخيرة، المواكبة السيد الوزير...

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا.

وأنا متفق معك المقاولة بحال الأشخاص الذاتيين يحيون ويموتون، غير نعرفو علاش كيموتوا؟ أما ما يتعلق ب (TVA) كانت مبادرة باش نخلصو 10 ديال المليار ديال الدرهم ديال متأخرات (TVA) .

فيما يتعلق بآجال الأداء هناك مجهود الآن لتقليص آجال الأداء وغادي نجي باش نعطيكم الأرقام ديال المجهود اللي تم في 2017، مازال ما توفقناش في تنزيل كل المساطر ولكن هناك مجهود.

خاصنا نقلبو، ولكن باش تموت مقاولة خاصنا نعرفو علاش؟ ولكن ما نديروش كل شي لسبب من الأسباب، خاص المقاولة ترفع من التنافسية ديالها، إلى شي مقاولة ما بقاتش، راه نقول لكم، بعض المرات كتكون حاجة طبيعية إلى شي مقاولة وخا كانت معندهاش التنافسية اللازمة راه ما عندهاش شي حل آخر من غير أنها تموت وتحيا فوقها مقاولات أخرى عندها تنافسية، عندها خبرة، عندها تجديد، عندها موارد، ما تقوليش أنه كل المقاولات الآن عندهم الموارد الذاتية الكافية، ما تقوليش كل المقاولات تشتغل بحكامة جيدة، ما تقوليش كل المشغلين وأرباب العمال مقابلين شغالهم باش المقاولة ديالهم ما تموتش، هاذ الشي، باش يكون المسببات خاصنا نعرفوا الأسباب، ونشتغلوا لاستهداف هاذ الأسباب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكرك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه لقطاع إعداد التراب الوطني، وموضوعه تقليص العجز السكني، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق

الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد ابراهيم اشكيلي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة والسيدات المستشارين،

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

التزمت الحكومة من خلال برنامجها الحكومي أمام ممثلي الأمة وكذا الشعب المغربي بإنتاج 8000 وحدة سكنية في أفق سنة 2021 لتقليص العجز والحد من جميع أشكال السكن غير اللائق.

بناءا على ذلك نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، حول مآل هذا الالتزام الحكومي الرامي إلى تغطية العجز السكني الحاصل في المجال، خصوصا أن جميع الطبقات الاجتماعية تعاني من هذه المعضلة في غياب عرض سكني مندمج ولائق؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للإجابة على السؤال.

السيدة فاطنة الكحيل، كاتبة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة مكلفة بالإسكان:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على طرحكم لهذا السؤال الهام.

صحيح أن الحكومة التزمت بإنجاز 800 ألف، ماشي 80 ألف، 800 ألف وحدة سكنية في أفق 2021 إن شاء الله.

ولكن للتذكير السيدات والسادة المستشارين المحترمين، بأن هاذ العجز السكني بالأرقام تراجع تدريجيا في 2002 كان مليون و240 ألف وحدة سكنية ديال العجز السكني، وفي 2008 وصل ل960 ألف وحدة، وزاد تقلص في 2012 ل850 ألف وحدة سكنية، وفي حدود 2017 أصبح 400 ألف وحدة سكنية.

وباش نعرفو فين كاين هاذ الطلب، وما هي نوعية الطلب؟ الوزارة دارت واحد الدراسة عبر مجموع التراب الوطني اللي تبين لنا باقي خاص واحد مليون ونصف ديال الوحدات السكنية، و40% ديال هاذ الطلبات كلها موجهة للسكن الاجتماعي، اللي تتعرفوه كلكم بأن كاين السكن الاجتماعي ديال 250 ألف درهم، اللي بدا في 2010، طبعا بالمصادقة ديالكم على قانون المالية اللي كاين فيه تيضمن تحفيزات الضريبية للمنعشين العقاريين الخواص وإعفاء المستفيدين من الضريبة على القيمة المضافة، وكذلك فيه المنتوج ديال 140 ألف درهم المنخفض التكلفة اللي وصلنا اليوم للعدد ديال الإنجاز ديالو 39 ألف وحدة.

إذن هاذ الإنجازات كلها بتضافر الجهود ديال الجميع، وبناءا على الدراسات اللي زادت بينت بأن 77 ديال هاذ الطلبات، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، كلها متمركزة في واحد 5 جهات، وهي كالتالي:

جهة الدارالبيضاء-سطات.

جهة مراكش-أسفي.

جهة سلا-الرباط-القنيطرة.

جهة طنجة-تطوان-الحسيمة.

وجهة فاس-مكناس.

إذن عرفنا الطلب فين كاينة، وفين يمكن لنا في الوزارة في إطار الاتفاقيات كيفاش يمكن لنا نحاولو نوجهو المستثمرين باش تكون الملائمة بين العرض والطلب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد ابراهيم اشكيلي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة.

هاذ الكلام كلو اللي قلت مقبول نقدرو نهضموه، ولكن كاينين نقط بأن السكن الاجتماعي، السكن الاقتصادي يعني خاصو المرافق ديالو.

أول حاجة واش تتفكرو السيدة الوزيرة بأن هاذ السكن الاجتماعي دابا اللي تتعملو هاذ يعني (Les appartements) اللي تيسكنوا فيهم المواطنين، الناس المواطنين ديال يعني ديال المجال القروي راه ما تيبغيوش يسكنوا فيهم تيبغيو البقع، وهاذو تيكونوا مشكل للجماعات، لأن المواطنين ديال مدن أخرى هي اللي تتسكن عند المدينة الأخرى، باش هاذ الجماعة غادي تجاهد معهم، خاصهم الإنارة ديالهم، المدارس ديالهم، النقل ديالهم بالحافلات، المستشفيات ديالهم، هاذ الشي ما تيتعملش، فين هو؟ إيوا غادي نبنيو للناس ونخليوهم تما حاصلين خاصو إلى بغا.. يعني نعطيك واحد النموذج إلى ساكن في الصخيرات خاصو يجي للرباط.

راه الساكنة كتزاد، راه كتزاد، سيدنا الله ينصرو في أي خطاب ديالو تيقول لك "سكن لائق وعيش كريم"، هاذي خاصكم تفهموها، الله يهديكم، بأن هاذ الناس راه والو، ما عندهمشاي ضعفاء، علاش داروا لهم السكن الاقتصادي، ما عندهم والو، الله يحسن عونهم، على

الأقل ما كتفكروش ديرو لهم حتى هما (parking) لتحت، تحت ذيك العمارات، راه كل بسيارته ولاو تما، لأن ما ساكنينش ذاك الناس ديال العروبية، راه ماشي هما، راه خاصكم تفكرو لهم حتى هما، هاذ الشي كل هو.

زيادة على هاذ الشي، كنشوفو نعطيك نموذج ديال الصخيرات، مواطنين عندهم رخصة ديال الهدم سنين هاذي ما استفدوش، علاش؟ مشكل ديال الأرض، والدولة عندها الأرض، وزارة الفلاحة عندها الأرض، هاذي أراضي مسترجعة آعباد الله، علاش ما تمشيش مجانا، تعطى...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المحترم.

انتهى الوقت ديال السؤال الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للرد على التعقيب، تفضلي السيدة كاتبة الدولة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة مكلفة بالإسكان:

شكرا السيد المستشار.

أحيي فيكم هذا التفاعل ويعني تبني هذا المشروع

لكن هذا الإشكال ديال الأحياء اللي كنعالجو فيها السكن الغير اللائق، مدن الصفيح اللي كنرحلو، صحيح اليوم الحكومة اعتنت غير بالجانب ديال البنايات.

ولكن اليوم وغير بعيد من هذا الصباح، درنا دراسة قدم لنا مكتب الدراسات النتائج ديال التقييم ديال هاذ البرنامجين ديال السكن الاجتماعي 140000 و250000 والتحدي الكبير هي الجودة، كيفاش يمكن هذا...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

السيدة كاتبة الدولة لا، الله يخليك، معذرة السيدة كاتبة الدولة.

الالتزام بالوقت من طرف الحكومة والبرلمان في كفة واحدة.

معذرة على المقاطعة السيدة كاتبة الدولة ونشكرك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الأخير الموجه لقطاع المغاربة المقيمين بالخارج، وموضوعه تعبئة الأطر والكفاءات المغربية بالخارج للدفاع عن القضية الوطنية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير، نظرا لفعالية الدبلوماسية الشعبية في التعريف والدفاع عن عدالة قضية وحدتنا الترابية واعتبارا للدور المنتظر من الكفاءات الوطنية بالخارج للتصدي لكل المناورات التي تستهدف قضيتنا الوطنية، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن مجهودات وزارتكم في تأطير الكفاءات الوطنية في ديار المهجر للدفاع عن القضية الوطنية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد عبد الكريم ابنوعتيق، الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

شكر السيد الرئيس.

أولا بغيت في البداية نشكر فريق الأصالة والمعاصرة على هذا السؤال اللي طرح، اللي هو في قلب وصلب التعبئة الوطنية من أجل الوحدة الترابية.

ابغيت نذكر بمجموعة من الثوابت أساسية، هي أولا مغاربة العالم هما منخرطين في الجبهة الداخلية المتراصة وراء صاحب الجلالة نصره الله دفاعا عن الوحدة الترابية، وهذه القضية هذه تتم دائما بتلقائية نظرا لتجدر هذه الروح الوطنية في أوساط مغاربة العالم.

بطبيعة الحال الوزارة تتقوم بمجموعة من المبادرات، أولا احنا كنعبأو الكفاءات المغربية باش تكون مسلحة وتكون عندها القدرة على الدفاع عن الوحدة الترابية مادام أنها دبلوماسية مستمرة وكتعيش في بلدان الاستقبال، وبالتالي كتكون حاضرة بشكل قوي في كل المؤسسات وتتفاعل مع محيطها في هذه البلدان.

ثانيا، احنا كل اللقاءات اللي كننظموا في المغرب في إطار تعبئة الكفاءات إلا وكنبرمجو أيام دراسية خاصة بالوحدة الترابية.

ثالثا، كما كتعرفوا أننا احنا كندعمو المجتمع المدني اللي يشتغل في هذا المجال واللي هو مشكور بشكل وطني كينظم لقاءات متعددة في كل المحافل، كانت مؤسسات أو كانت لقاءات خاصة.

رابعا، كانت عندنا جامعة وحدة اللي كتهم شبابنا، الآن انتقلنا ل 5 دالجامعات وآخر جامعة نظمناها كانت في بني ملال اللي كانت جامعة ربيعية وكانت مخصصة للوحدة الترابية.

إذن انتقلنا من 120 شاب إلى 560 شاب اللي غيستافدوا أساسا من التكوين لمدة أسبوع وفيه الوحدة الترابية.

كذلك احنا بالإضافة عندنا مخيمات اللي موجهة لليافعين، واللي كنظموها في الصيف واللي تيستافدوا مئات الشباب من اليافعين اللي جايين من المهجر، مغاربة العالم، واللي كتكون فيها طرق بيداغوجية تربوية، كذلك الإحساس بالمسؤولية الوطنية من خلال واحد العمل بيداغوجي تربوي هام ومفيد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين للتعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

القضية الوطنية ما تحتاجش مزايدات سياسية، احنا تنعرفوا أنه الأطر والكفاءات المغربية في الخارج هم معبئين دائما وراء صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله وحفظه، فبغينا نشوفو الدور ديالكم كوزارة للدعم المعنوي لهؤلاء.

هل هناك إحصائيات أولا لدى وزارتكم لهاذ النوع من الكفاءات والأطر؟ ما بقاش ذاك العامل بالخارج الآن مجرد ذاك اللي تيشتغل في المعامل، أصبح الآن يسير الشأن المحلي، أصبح مسؤولا في المحاماة، مسؤولا في التعليم، مسؤولا في المستشفيات، مسؤولا في مجموعة من المراكز اللي هي مهمة على الصعيد الدولي، هل هناك إحصاء؟

أريد هذا الجواب، السيد الوزير، وكذلك مدى مواكبة وزارتكم لهؤلاء؟ لأن ملي تمشي بزيارات ميدانية، بحكم التجربة اللي تنمارسوا الديبلواسية الموازية تنحسوا عندهم شوية ديال الإحباط، ما كانش واحد التجاوب ديال الحكومة مع هؤلاء، أطر، كفاءات تيخدموا بصمت، ولكن ما كاينش واحد الدعم معنوي، واحد الالتفاتة ديال الحكومة لهاذو، ما محتاجينش راه وطنهم هذاك، ولكن على الأقل واحد الالتفات.

على سبيل المثال، السيد الوزير، احنا تنلقاو، هذا تيهمك أنت وتيهم وزير الخارجية ومجموعة من القطاعات المعنية بالأمر، ملي تتمشي للدول الاسكندنافية، الدانمارك، النرويج والسويد تتلقى واحد الخلل في الدبلوماسية هناك، هناك خلل، ولكن هناك مجهود جبار ديال المجتمع المدني وديال المنتديات ديال الاستثمار وديال الكفاءات والأطر، كذلك في هولندا وبلجيكا، ولكن أعطيونا المعطيات أنتما كيفاش تتواكبو هاذ الناس؟

هناك الآن الدول اللي هي منافسة، وتنقول لأعداء الوطن دايرة تنسيقيات على الصعيد، أشنو درنا احنايا ننطلقوا منا من البرلمان، أش من تنسيقيات، فعلا تنقوموا احنا كبرلمان بالدبلوماسية الموازية، ولكن أشمن تنسيقيات عندنا في الدول؟ جمعنا هاذ الأطر في كل دولة في فرنسا، في بلجيكا، هولندا والدانمرك وكذلك في الدول العربية وحطينا، هاذو تنسيقيات اللي تيشتاغلو معنا وتندعمهم وتنواكبهم.

اخترنا جمعيات المجتمع المدني، الآن عندي جمعيات المجتمع المدني اللي بغاوا يديروا ندوات كبرى، ولكن ما كاينش اللي غيتجاوب معهم، وكذلك هناك في الدول الاسكندينافية المجتمع بغى يخلق واحد الفضاء اللي تيجمع فيه الجالية...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

أنا صعيب نعقب في أقل من 3 دقائق، لكن أعتقد السيد المستشار ما متبعناش، عاد نظمنا مؤخرا شبكات الكفاءات في قطاع المحاماة، واللي كان بالفعل جمعنا 85 محامي اللي تيمارس بـ 22 لغة، مهنتهم المحاماة في الخارج واللي كانت الوحدة الترابية، عاد نظمنا الكفاءات الألمانية في ألمانيا ما تبعتيناش، عاد نظمنا الكفاءات اللي عايشة في الإمارات.

احنا عندنا برنامج مسطر، إلى عندك شي حالة خاصة عرضها، عندنا ما يكفي من الإحصائيات ونشتغل بتوجه علمي مضبوط، عندنا 7300 طبيب مغربي تيمارس في الخارج، عندنا .. ، عندنا ما يكفي من كل الإمكانيات، احنا تنشتغلو في إطار التعبئة.

لكن تجي وتقول ما كاين والو صعيبة، وإنك إما ما متبعناش أو ما عايش معنا هاذ اللحظة هاذي، فبالتالي تنقول لك أنا بالفعل بأنه الوحدة الترابية هي شأن وطني يهم كل المغاربة، لكن كاين اشتغال جدي، اشتغال إستراتيجي، اشتغال عميق بآليات متميزة، إلى عندك شي حالة خاصة ما تسقطهاش على جميع الحالات، وإلا غادي نكونو، إلى كان تيشوفونا دابا مغاربة العالم يقولوا أودي ما كان والو، في حين احنا باقي تنشتغلو ونتبع هاذ الشي جيدا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الرسالة وصلت.

نشكرك السيد الوزير على مساهمتك معنا في هذه الجلسة، وأشكر الجميع على المساهمة في هذه الجلسة، جلسة الأسئلة الشفهية.

ونرفع هذه الجلسة.

محضر الجلسة رقم 155

التاريخ: الثلاثاء 07 شعبان 1439هـ (24 أبريل 2018م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث وعشرون دقيقة، إبتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الأربعين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 84.13 يقضي بإحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية للأشغال العمومية.

المستشار السيد عبد الإله الحلوطي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 84.13 يقضي بإحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية للأشغال العمومية، والمودع لدى مكتب المجلس من لدن السيد رئيس الحكومة.

الكلمة للحكومة لتقديم مشروع القانون.

السيد عبد القادر عمارة، وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

هاذ المشروع الذي تفضلتم بالإعلان عنه، السيد الرئيس، يندرج في إطار المجهودات التي ما فتئت وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء تبذلها من أجل تحسين الخدمات الاجتماعية التي تقدمها لموظفيها، عبر مؤسسة الأعمال الاجتماعية للأشغال العمومية، وذلك من خلال إحداث إطار قانوني يمكن من تطوير هياكل هذه الأخيرة وتفعيل مبادئ الحكامة الجيدة في نظم تسييرها وتحسين أدائها ليواكب تطلعات المنخرطين.

للإشارة، السيدات والسادة المستشارين، مؤسسة الأعمال الاجتماعية للأشغال العمومية أنشئت سنة 1982، طبقا لمقتضيات الظهير الشريف ديال 15 نونبر 1958 لتجسيد وتعزيز روح التعاون بين مختلف الموظفين والأعوان العاملين بمصالح الوزارة، وذلك من خلال الاهتمام بمختلف شؤونهم الاجتماعية، وقد حصلت على المنفعة العامة سنة 1990.

منذ ذلك الحين عرفت هذه المؤسسة تطورا على المستوى الهيكلي وعلى صعيد الخدمات التي تقدم للمنخرطين، ونسجل الآن أنه كاين واحد العدد ديال المنجزات، توفير السكن لما يقارب من 5000 منخرط، استفادة المنخرطين من التأمين الصحي التكميلي للنظام التعاضدي والتأمين على الحياة والعجز الشامل، وتأمين النقل الطبي الاستعجالي والإسعاف التقني والاستفادة كذلك من التقاعد التكميلي (أكثر من 16000 منخرط)، التعاقد مع أطباء في جميع الاختصاصات على الصعيد الوطني (77 طبيب متعاقد)، القيام كذلك بحملات طبية وتحسيسية على الصعيد الوطني (11000 مستفيد سنويا)، وتقديم مساعدات ومنح للموظفين ذوي السلالم الدنيا، بمناسبة شهر رمضان، الدخول المدرسي، تمدرس الأيتام، التفوق الدراسي، تعزية في وفاة الوالدين، ثم الحج، تقديم سلفات بدون فوائد لفائدة المنخرطين، تنظيم رحلات وأنشطة ذات طابع ترفيهي واجتماعي على مستوى مخيمات الأطفال والاصطياف العائلي وتكريم المتقاعدين ورحلات العمرة، وكذا إبرام اتفاقيات الشراكة والتعاون مع مؤسسات عمومية وطنية ودولية.

ومن أجل الاستجابة لحاجيات وتطلعات المنخرطين، تعمل أجهزة المؤسسة حاليا على إعداد إستراتيجية عشرية، ترتكز بالأساس على تجويد وترشيد الخدمات التي تقدمها، وضع وتحيين مواثيق ومساطر الاستفادة من الخدمات، وتعزيز التواصل مع المنخرطين، تفعيل دور الفروع المحلية والمجالس الجهوية، والاهتمام بالشرائح الضعيفة والمتوسطة من منخرطين، وذلك بتوجيه العديد من الخدمات وأقلمتها لصالح هذه الفئات.

ثم الاهتمام بالمجال الثقافي والرياضي والترفيهي وإحياء الذاكرة الجماعية للأشغال العمومية وترسيخ روح الانتماء، وخاصة بالنسبة للمنخرطين الشباب.

المشروع الذي بين يديكم، السيدات والسادة المستشارين، هو مشروع قانون يتكون من 21 مادة متضمنة في 5 أبواب، وقد نوقش في اللجنة الموقرة، وأدخلت عليه عدد من التعديلات من طرف فرق الأغلبية وفرق المعارضة.

أود بهذه المناسبة أن أتقدم بالشكر إلى جميع السيدات والسادة المستشارين أعضاء لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية على الاهتمام، أولا، وعلى المشاركة البناءة في إخراج هذا المشروع بهذه الصيغة المقدمة إليكم اليوم، كما أنوه بالمجهودات التي بذلتها جميع الفرق وبالروح الإيجابية التي طبعت النقاش، والتي أغنت المشروع، الذي سيكون له لا محالة وقع إيجابي إن شاء الله على نفوس الموظفين والمنخرطين، وسيرقى بعمل المؤسسة إلى المستوى المنشود.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لمقرر لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية لتقديم تقرير اللجنة. إذن وزع التقرير.

أفتح باب المناقشة، نعم؟ إذن المداخلة ديال الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية سيقدمه كتابة، فريق الأصالة والمعاصرة سيقدمه كتابة، فريق العدالة والتنمية سيقدمه كتابة، الفريق الحركي كذلك، فريق التجمع الوطني للأحرار كذلك كتابة، الاتحاد العام لمقاولات المغرب، الفريق الاشتراكي، فريق الاتحاد المغربي للشغل، الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، كذلك سيقدم كتابة، مجموعة العمل التقدمي كذلك.

إذن، نمر إلى التصويت على مواد المشروع.

أطرح المادة الأولى كما عدلتها اللجنة:

الموافقون: إجماع.

المادة الثانية كما عدلتها اللجنة: إجماع.

المادة الثالثة كما عدلتها اللجنة: إجماع.

المادة الرابعة كما أضافتها اللجنة: إجماع.

المادة 5 عدلتها اللجنة، وورد بشأنها تعديل من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، ونشير أن هذه المادة كانت تحمل رقم 4، قبل إضافة اللجنة لمادة جديدة وإعادة ترتيب مواد هذا النص، إذن فهي ستقدم على أساس أنها تعديل في المادة 5، تفضل الفريق الاستقلالي.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الرئيس.

نحن نود تعديل هذه المادة لتسهيل تمليك السكن لفائدة المنخرطين ومساعدتهم وتقديم العون لهم عن طريق إحداث تعاونيات ووداديات سكنية والمساعدة على تأسيسها وتمويلها في إطار اتفاقيات، ونضيف فقرة جديدة منح التسبيقات، تحدد طريقة استرجاعها للأعوان الراغبين في اقتناء بناء أو شراء مسكن، وهذا كان تيتعطى للمسؤولين في وزارة التجهيز، كان كيتعطى لهم تسيبقات وتسبيقات كبيرة، إذن أولا علاش غادي نتراجعو على مكتسب وعلاش غادي نتراجعو على الفئة التي من الأجدى أن تستفيد من الأعمال الاجتماعية وهي أن تحصل على تسبيقات طبعا بفوائد منخفضة أو بدون فوائد، المهم أن تكون هناك تسبيقات لإعانة ذوي الدخل المحدود للولوج إلى السكن اللائق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للحكومة.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

السيد الرئيس،

هذا التعديل اللي تقدم به الفريق الاستقلالي مشكورا نوقش باستفاضة في اللجنة. أولا في الشق ديالو الأول احنا كنعتبرو أن هناك هذا المعنى متضمن في البند الأول ديال المادة 5، تسهيل تمليك السكن لفائدة المنخرطين ومساعدتهم وتقديم العون لهم، سواء عن طريق إنجاز مشاريع سكنية بصفة مباشرة أو عن طريق الشراكة والمساعدة على إحداث تعاونيات وتأطيرهم بهذا الخصوص.

هاذ القضية المالية هي مرتبطة كذلك بالشق الثاني ديال التعديل اللي تيطالب فيه الفريق الاستقلالي بمنح تسبيقات تحدد طريقة استرجاعها للأعوان الراغبين في اقتناء أو بناء سكن.

السيدة المستشارة أشارت لواحد المسألة، أولا هذه مؤسسة ستؤسس بمقتضى قانون، والحرص ديال وزارة التجهيز والنقل مقدمة المشروع على أن هاذ المؤسسة يكون عندها التوازن المالي ديالها، وجاء هذا القانون كذلك ليقطع مع عدد من الممارسات اللي وقعت فيها تجاوزات واللي كانت محط واحد العدد ديال الملاحظات ديال المجلس الأعلى للحسابات، علما بأنه الإمكانية ديال طلب بعض التسبيقات لحالات معينة مخصوص بها الأعوان والطبقات الضعيفة أو المتواضعة، هذا مكفول بمقتضى القانون.

شكرا السيد الرئيس.

وبالتالي التعديل مرفوض السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون على التعديل= 27؛

المعارضون= 22؛

الممتنعون عن التصويت: لا أحد.

إذن، أعرض المادة الخامسة للتصويت:

الموافقون على المادة كما عدلت= 27؛

المعارضون= 22؛

الممتنعون= 0.

أعرض المادة السادسة كما عدلتها اللجنة: إجماع.

المادة السابعة كما عدلتها اللجنة.

المادة الثامنة كما عدلتها اللجنة وورد بشأنها تعديلان، الأول من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، والثاني من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وبالطبع هاذ المادة كانت مرقمة رقم 7 ومن بعد الترتيب أصبح رقمها 8.

الكلمة لمقدمي التعديل الأول من الفريق الاستقلالي.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

إذن، في هذه المادة، السيد الرئيس، السيد الوزير، نحن نحاول أن نعدل المقترح الذي جاءت به الحكومة، وهو "يعهد إلى مجلس التوجيه والتتبع المهم التالية:" بغينا نزيدو حذف الفقرة المتعلقة بتحديد الصفقات ما دام هناك قانون منظم، كاين قانون منظم، إذن ما عندناش نديروه هنايا.

ثانيا، حذف الفقرة 10 المتعلقة بمراقبة المؤسسة، حيث نالت المؤسسة تتم مراقبتها من طرف المفتشية العامة للمالية، إضافة مادة جديدة 8 مكرر "تكون مهام لجنة التوجيه والمراقبة مجانية مع الدعوة إلى الاستفادة من موظفي وأطر الوزارة الذين يوجدون في حالة القيام بوظيفة".

تعديل الفقرة .. الحالة بالوظيفة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للحكومة.

نعم؟ احنا عندنا.. المادة 7 قلنا هي اللي اسميتها المادة 8. عندكم في التعديل الموضوع حول المنظمات النقابية الأكثر تمثيلية.

المادة 7 عدلتها اللجنة. كنقول دائما بأنه وقع تغيير، وقع تغيير في الترتيب. المادة اللي كتكلموا فيها على النقابات هي أصبحت المادة 8 ماشي المادة 7، هي المادة 8، لا قلتها، قلتها لأنه كانت عندكم مادة مكررة حيدوا المادة المكررة وداروا إعادة الترتيب. هاذي إعادة الترتيب أصبحت الآن المادة 8 هي المادة 7.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

عندنا تعديل في المادة 7 القديمة 8 الجديدة. إذن احنا نريد أن نقول بأن ذاك الانتخابات اللي غادي تديروتاخذ منها 6، كنقولو خاص تكون النقابات الأكثر تمثيلية لأن هذه النقابات الأكثر تمثيلية راه تم الانتخاب عليها، وراها كاينة موجودة، وعلاش غادي نديرو احنا انتخابات أخرى بحال اللي كيوقع في صندوق التقاعد وذاك الشي وكنوليو نديرو التصويت في قلب تصويت.

نحن نقول بأن الممثلين الحقيقيين والشرعيين الديمقراطيين في تكريس العمليات الانتخابية وهو النقابات الأكثر تمثيلية، وبالتالي 6 يعينهم السيد الوزيرو6 من النقابات الأكثر تمثيلية فقط، 12.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للحكومة.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

السيد الرئيس،

هذا الموضوع كذلك نوقش، وأنا شرحت للسادة أعضاء اللجنة أنه أولا هو أصبح مجلس ديال التوجيه والمراقبة، راعينا فيه التوازن بالنسبة للمنخرطين النشيطين والمتقاعدين فالأعضاء ديالهم سيتم انتخابهم، وقلت بأنه هذا الانتخاب عادة تحضر فيه النقابات لأنها متواجدة، فهو انتخاب مفتوح مباشر والأطراف الأخرى التي تعينها كاين الرئيس اللي هو الوزير، واحنا تكلمنا على هذا الموضوع وأهميته بالنسبة لمؤسسات الأعمال الاجتماعية لأن تيعطيها الضمان ديال انخراط الإدارة، وكاين ممثل ديال وزارة المالية باش نضمنو أن وزارة المالية تكون مسايرة للمؤسسة، ف 6 ديال الأعضاء كلهم سيكونون منتخبين بالاقتراع المباشر.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعرض التعديل الأول.. تفضل، تفضل.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

نعتقد أن هناك نفس التعديل في نفس المادة بنفس المضمون من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

السيد رئيس الجلسة:

لا، التعديلين منفصلين، نفس الموضوع ولكن كندوزو التعديل الأول للتصويت، ومن بعد نمشيو للتعديل الثاني. ما فيه مشكل.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

أطلب، السيد الرئيس، 5 دقائق للتشاور.

السيد رئيس الجلسة:

لا، كان ممكن قبل من التشاور، كان ممكن يتقدم الفريقين بجوج كان ممكن يتقدموا بتعديل واحد، أما وأنه تقدموا بتعديلين اثنين،

التعديل الأول لفريق محترم والتعديل الثاني لفريق محترم، وليس تعديلا من طرف فريقين، هذا هو السبب.

إذن الموافقون.

أعرض التعديل الأول للتصويت، الموافقون.

دزنا للتصويت، دزنا للتصويت، ما كناقشوش.

الموافقون= 31؛

المعارضون= 10؛

الممتنعون= 14.

الكلمة لمقدمي التعديل الثاني، مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد مبارك الصادي:

التعديل اللي تقدم به الفريق المحترم الفريق الاستقلالي، وبالتالي تنسحبوه ما دام أنه المجلس وافق عليه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن التعديل الثاني سحب.

أعرض المادة 8 للتصويت كما عدلت:

الموافقون= 31؛

المعارضون= 10؛

الممتنعون= 14.

المادة 9 كما عدلتها اللجنة: الإجماع.

المادة 10 كما عدلتها اللجنة: إجماع.

المادة 11 كما عدلتها اللجنة: إجماع.

المادة 12 كما عدلتها اللجنة: إجماع.

المادة 13 كما عدلتها اللجنة، وورد بشأنها تعديل من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وبالطبع دائما بأن هاذ المادة كانت تحمل رقم 12 من قبل، قبل إضافة اللجنة لمادة جديدة وإعادة ترتيب المواد، الكلمة لمقدمي التعديل.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

السيد الرئيس،

في إطار إرساء الحكامة، تنقولو دائما خاص لجن للتسيير المالي في إطار الشفافية وفي إطار ما نطمح إليه جميعا، لذا نقترح بأنه "تساعد مدير المؤسسة في إنجاز مهامه لجنةٌ إدارية تضم كاتبا عاما من بين أطر الوزارة، الذين يوجدون في حالة القيام بالوظيفة، ومسؤولا ماليا تحدد مهامه في إطار مسك حسابات المؤسسة وإعداد جميع الوثائق المالية والمحاسباتية والعمل على حفظها، وكذا إعداد التقرير المالي والسنوي"

وهنا نريد فقط أولا إرساء الحكامة، كما قلت، وكذلك الإشراك، وهذا التشاركية والإشراك هو واحد الطرف كبير في الدستور ديال الإشراك والمشاركة في هذه الأشياء.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للحكومة.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

السيد الرئيس،

كما وضحت للفريق الاستقلالي، احنا تنتكلمو على لجنة إدارية، المادة 13 تتقول تضم على الخصوص كاتبا عاما ومسؤولا ماليا تعينهم السلطة الحكومية المكلفة بالتجهيز والنقل. ما يطلبه الفريق الاستقلالي، لأن هاذي مؤسسة ستكون عندها الشخصية الاعتبارية والاستقلال ديالها، وهذا تيدخل في صميم ما هو مرتبط بالسلطة التنفيذية، واش تعطي تلحق أو ما تلحقش، لأن التعديل ديال الفريق الاستقلالي يفرض على وزارة التجهيز والنقل، كما جاء في التعديل، كاتبا عاما من بين أطر الوزارة، وهذا لا يدخل ضمن الصلاحيات ديال المؤسسة التشريعية فيما يتعلق بهذا المجال التنفيذي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن التعديل مقبول أو لا مرفوض؟

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

لا، مرفوض.

السيد رئيس الجلسة:

إذن لابد من تذكير ذلك، إذن التعديل مرفوض من طرف الحكومة.

أعرض التعديل للتصويت.

الموافقون على التعديل= 28؛

المعارضون لهذا التعديل= 26؛

الممتنعون= 3.

وبذلك كنعرض المادة الثالثة للتصويت كما عدلت:

الموافقون= 28؛

المعارضون= 26؛

الممتنعون= 3.

المادة 14 كما عدلتها اللجنة: إجماع.

المادة 15 كما أضافتها اللجنة: إجماع.

المادة 16: إجماع.

المادة 17: إجماع.

المادة 18 كما عدلتها اللجنة: إجماع.

المادة 19: إجماع.

المادة 20 كما عدلتها اللجنة إجماع.

أعرض المشروع برمته للتصويت:

الموافقون .. مشروع القانون كما عدل، فعلا.

أعرض المشروع برمته للتصويت: إجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون 84.13 يقضي بإحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية للأشغال العمومية كما عدل.**

وشكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة

1- مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

إن الفريق الاستقلالي بمجلس المستشارين وهويناقش هذا المشروع قانون، الذي يكتسي أهمية خاصة، نظرا لبعده الاجتماعي يعتبر أن الأعمال الاجتماعية بكافة القطاعات الوزارية مؤسسة تحظى وتتسم بأهمية خاصة داخل دائرة اهتماماته، الشيء الذي حذا به، ليتقدم بجملة من التعديلات الرامية إلى تجويد المشروع حيث قبلت الحكومة أربعة منها، كلها (التعديلات) ترمي إلى جعل مؤسسة الأعمال الاجتماعية في مستوى تطلعات كل الموظفات والموظفين والرقي بحكامة تدبيرها.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

إن الخدمات الاجتماعية التي تضطلع بها الوزارة والحكومة معا، يجب أن تكون نتيجة حوار اجتماعي جاد ومسؤول وذلك عن طريق إشراك الفرقاء الاجتماعيين، بهدف حل جملة من الاختلالات التي تعيشها الطبقة الشغيلة، وفي مقدمتها الرفع من الأجور وتحسين وضعية الموظفين، والاهتمام بهمومهم وانشغالاتهم لتوفير أنسب الشروط والظروف للعمل والعطاء.

إننا، في الفريق الاستقلالي، ندعو وبإلحاح إلى ضرورة إيلاء الجانب الاجتماعي ما يستحقه من عناية وذلك خدمة للموظف، مع ضرورة تقوية العمل السياسي والنقابي في بلادنا خدمة للاستقرار، واحترام التمثيلية النقابية المنبثقة عن انتخابات مناديب العمال وممثلي المستخدمين والموظفين، وذلك تكريسا لمبدأ الديمقراطية والشفافية المنصوص عليهما دستوريا، كما ندعو كذلك في الفريق الاستقلالي إلى إخضاع المؤسسات الاجتماعية إلى آلية المراقبة والمحاسبة والحرص على جعلها ملتزمة بتفعيل ضوابط الحكامة والشفافية والنزاهة في التدبير والتسيير الإداري والمالي، وربط المسؤولية بالمحاسبة لمحاربة كل الاختلالات التي تعرفها بعض جمعيات الأعمال الاجتماعية.

كما نشدد في الفريق الاستقلالي على ضرورة توسيع دائرة الخدمات الاجتماعية لتشمل كافة الموظفين، بمن فيهم المتقاعدين، وذلك اعترافا بما أسدوه لوطنهم من جليل الأعمال.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

إن الفريق الاستقلالي يؤكد أن مؤسسة الأعمال الاجتماعية تأتي في إطار القضاء على التدبير الارتجالي لهذا المجال، وتقوية الدور الذي تضطلع به من أجل توفير خدمات السكن اللائق والصحة والتأمين وتطوير الجانب الثقافي للموظفين وخصوصا ذوي الدخل المحدود.

2- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين لمناقشة مضامين مشروع قانون رقم 84.13 يقضي بإحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية للأشغال العمومية.

واسمحوا لي بداية أن أعبر لكم عن اعتزازنا بالروح الإيجابية التي طبعت أشغال هذه اللجنة الموقرة والتفاعل مع مجموع التعديلات المقدمة من قبل كل الفرق والمجموعات البرلمانية والتي كانت تهدف

جميعها إلى إغناء وتجويد هذا المشروع قانون المعروض على أنظارنا اليوم.

إننا اليوم، السيد الرئيس المحترم، أمام مرحلة جديدة في تعزيز الخدمات الاجتماعية المقدمة لأطر وموظفي الإدارات العمومية ومن بينهم موظفي قطاع الأشغال العمومية بهدف الرقي بحكامة تدبيرها وتمتيع مؤسسة الأعمال الاجتماعية للأشغال العمومية بالشخصية المعنوية مع ما يعنيه ذلك من استقلال مالي وإداري على غرار باقي المؤسسات الاجتماعية بقطاعات وزارية مماثلة.

فبقدر تثميننا لمضامين هذا المشروع الذي يأتي في سياق تجويد الخدمات الاجتماعية، بقدر ما نعيب تغييب الديمقراطية التمثيلية من خلال إقرار مبدأ التعيين في هياكل المؤسسة عوض تفعيل آليات الانتخاب تعزيزا للشفافية وإعمالا لمبادئ الديمقراطية في هذا القطاع.

نأمل، السيد الرئيس المحترم، أن يعمل هذا المشروع قانون على تجويد الخدمات والرقي بتدبير الشأن العام الاجتماعي لعموم الموظفين المنتسبين للقطاع، وأن يرقى لانتظاراتهم كما ندعو الوزارة إلى ضرورة إحداث فروع جهوية لهذه المؤسسة تقريبا للخدمات المقدمة لكل المنتسبين لهذا القطاع.

لكل هذه الاعتبارات فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نصوت بالإيجاب على مشروع قانون رقم 84.13 يقضي بإحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية للأشغال العمومية.

3- مداخلة فريق العدالة والتنمية:

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين بالجلسة العامة للتصويت على مشروع قانون رقم 84.13 المتعلق بإحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية للأشغال العمومية، وهي مناسبة نستعرض فيها موقف فريقنا بخصوص المقتضيات والأحكام التي جاء بها مشروع هذا القانون، وذلك للأهمية التي تميزه، باعتباره يرتبط بتنظيم مؤسسة حيوية بالنسبة لشريحة واسعة من موظفي عدد من القطاعات الهامة ممثلة في قطاعات النقل والتجهيز واللوجستيك والماء.

إن مشروع القانون الذي نحن بصدده والرامي إلى الارتقاء بالجمعيات العاملة بالقطاع إلى مؤسسة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي مع تدقيق وتطوير آليات اشتغالها وتوسيع الخدمات التي تقدمها، وكذا توسيع قاعدة المشمولين بخدماتها، لمن شأنه أن يرتقي، بدون شك، بالدور الهام الذي تضطلع به للنهوض بالبعد الاجتماعي بالقطاعات المعنية وتجاوز النقائص التي تعتريه.

يهدف هذا المشروع، إذن، إلى إحداث وتدبير وتنمية كل المشاريع الهادفة إلى إنجاز أعمال ذات طابع اجتماعي لفائدة موظفي وأعوان القطاع الحكومي المعني، ومن بين أهم الخدمات التي ستقدمها المؤسسة:

- تسهيل تمليك السكن لفائدة المنخرطين ومساعدتهم وتقديم العون لهم سواء عن طريق إنجاز مشاريع سكنية بصفة مباشرة أو عن طريق الشراكة أو المساعدة على إحداث تعاونيات وتأطيرها بهذا الخصوص؛

- المساهمة في الحماية والتغطية الطبية والاجتماعية لفائدة المنخرطين؛

- إحداث منشآت ذات صبغة اجتماعية وثقافية وترفيهية ورياضية ومراكز اصطياف ومخيمات لقضاء العطل لفائدة المنخرطين وعائلاتهم؛

- تقديم الدعم المالي للراغبين في القيام بمناسك الحج؛

- منح قروض اجتماعية وإعانات مادية أو عينية بصفة استثنائية لتلبية حاجيات مستعجلة وطارئة للمنخرطين وعائلاتهم وفق ضوابط تحدد في النظام الداخلي للمؤسسة.

وغيرها من الخدمات التي يفترض بالمؤسسة القيام بها على أكمل وجه لتلبية طموحات وانتظارات المعنيين في إطار من الشفافية والمصداقية والحكامة الجيدة.

ونجدد التأكيد على أن تحقيق هذه الأهداف لن يتأتى إلا من خلال مقتضيات قانونية وتنظيمية جديدة، تعيد الاعتبار للعمل الاجتماعي، لما يلعبه من دور أساسي في الرفع من إنتاجية ومردودية الموظف، والإسهام في تحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي الذي هو الركيزة الأساسية في التحفيز والتشجيع على مزيد من العطاء.

وعلى هذا الأساس، استأثر هذا المشروع باهتمام فريقنا الذي كان له إسهام مقدر في مناقشة مقتضياته، وذلك بغية تحسين وتجويد مقتضياته والوقوف على آليات اشتغال المؤسسة. ومن هذا المنطلق، عمد فريقنا بمعية فرق ومجموعة الأغلبية إلى اقتراح مجموعة من التعديلات والملاحظات التي من شأنها تجويد مقتضيات مشروع القانون. وقد تم اعتماد عدد منها من قبيل:

- تحديد الفئة المستفيدة من خدمات المؤسسة. يتعلق الأمر بمستخدمي المؤسسات العمومية الموضوعة تحت وصاية وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء وكذا أزواجهم وأبنائهم في حالة انضمام جمعيات الأعمال الاجتماعية التابعة لهذه المؤسسات للمؤسسة بطلب من هذه الجمعيات أو من خلال إبرام اتفاقيات خاصة بين هذه الجمعيات والمؤسسة؛

- التأكيد في الأعمال المسندة إلى المؤسسة على تنظيم أنشطة اجتماعية وثقافية وترفيهية ورياضية وإعلامية وتواصلية لفائدة المنخرطين؛

- تقيد المؤسسة عند القيام بالأعمال المسندة إليها في المادة 4 بضوابط وشروط تحدد في نظامها الداخلي؛

- تغيير اسم أحد أهم أجهزة المؤسسة من "مجلس التوجيه والتتبع" إلى "مجلس التوجيه والمراقبة" على اعتبار أن المراقبة هي أهم مهمة يجب أن يضطلع بها هذا الجهاز، مع ضمان تمثيلية وزارة الاقتصاد والمالية وإسناد رئاسته إلى الوزير المكلف بالقطاع؛

- الإشارة إلى حالة فقدان العضوية بالمجلس وطريقة التعويض؛

- توقيع محاضر اجتماعات المجلس من طرف رئيسه إلى جانب باقي الأعضاء؛

- تعزيز مهام رئيس المجلس بالقيام باقتراح جدول أعمال اجتماعات مجلس التوجيه والمراقبة واقتراح مشاريع الاتفاقيات المزمع إبرامها من طرف المؤسسة على مجلس التوجيه والمراقبة؛

- تعزيز موارد المؤسسة بتخصيص نسبة من حصيلة الغرامات المترتبة عن المخالفات في مجال السير التي يتم معاينتها من طرف أعوان المراقبة التابعين لوزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، تحدد بقرار مشترك بين وزير الاقتصاد والمالية ووزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، وكذا مداخيل الاقتراضات المصادق عليها من طرف مجلس التوجيه والمراقبة؛

- التزام المؤسسة بوضع برنامج عمل سنوي أو برنامج متعدد السنوات يحدد المشاريع والأنشطة المراد إنجازها لفائدة منخرطيها والخدمات التي تعتزم تقديمها لهم في إطار الموارد المتوفرة؛

- النقل التلقائي إلى المؤسسة للعقارات والمنقولات والأصول التي تملكها سواء الدولة والموضوعة رهن إشارة جمعيات الأعمال الاجتماعية الخاصة للأشغال العمومية، ونادي الأشغال العمومية وكذا الموضوعة رهن إشارة جمعيات الأعمال الاجتماعية للمؤسسات العمومية المنضمة للمؤسسة أو التي تملكها هذه الأخيرة، مع إعفاء عملية نقل هذه العقارات من رسوم التسجيل والتحفيظ؛

- حلول المؤسسة محل الجمعيات السالفة الذكر في استخلاص كافة المستحقات الناجمة عن التسبيقات والمتأخرات المتعلقة بالسلفات؛

- إعفاء المؤسسة من كافة مستحقات الدولة المترتبة عن الضريبة عن القيمة المضافة الملزمة بها مؤسسة الأعمال الاجتماعية للأشغال العمومية القائمة.

وعلى اعتبار أن هذا المشروع يروم تنظيم مؤسسة حيوية من شأنها ضمان وتعزيز البعد الاجتماعي لموظفي القطاعات المعنية، بما ينسجم مع الأهداف التي تجعل المكون البشري في صلب الاهتمام والركيزة الأساس للسياسات العمومية في مختلف المجالات، مما سينعكس لا محالة في إنتاجيتهم والقيام بمهامهم الوظيفية على أكمل وجه.

وعليه، فإننا في فريق العدالة والتنمية سنصوت بالإيجاب على مشروع القانون آملين أن يكون بمثابة رافعة مهمة من شأنها تعزيز كفاءات الموظف العمومي ببلادنا، والرقي بمجال الأعمال الاجتماعية بما يسهم في جودة البعد الاجتماعي في قطاع الوظيفة العمومية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

4- مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس المحترم،

أتشرف اليوم بأن أتناول الكلمة، أمام أنظار الجلسة العامة، باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 84.13 يقضي بإحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية للأشغال العمومية، والتي تندرج ضمن اختصاص لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية.

السيد الرئيس،

يأتي مشروع قانون رقم 84.13 قيد المصادقة، في سياق بناء مرحلة جديدة على مستوى تدبير الخدمات الاجتماعية للمنخرطين كما يستمد توجهاته الاستراتيجية من قواعد ومبادئ الوثيقة الدستورية لفاتح يوليوز 2011 من حيث ترسيخ قيم ومبادئ الحكامة الجيدة، تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية.

السيد الرئيس،

إذا كان مشروع القانون الحالي في صيغة مؤسسة للأعمال الاجتماعية سيمكنها من التمتع بالشخصية الاعتبارية بما يعنيه ذلك من استقلال مالي وإداري على غرار العديد من المؤسسات المكلفة بتدبير الشأن الاجتماعي في وحدات وقطاعات وزارية أخرى، وهو ما سيمكنها من رفع التحديات وكسب الرهانات بالموازاة مع الاضطلاع بأدوارها ووظائفها الاجتماعية في أفق الرقي بالشأن الاجتماعي للموظفين، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، سنصوت بالإيجاب على مشروع هذا القانون.

والسلام.

5- مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد المغربي بمجلس المستشارين لمناقشة مشروع قانون84.13 يقضي بإحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية للأشغال العمومية، هذه المؤسسة التي من المفروض أن تشكل دعامة أساسية للنهوض بالأوضاع الاجتماعية للعاملين بالقطاع، من خلال توفيرها لخدمات اجتماعية أساسية وأنشطة متنوعة. ولكي تقوم بالدور المنوط بها تعمل المؤسسة جاهدة على توفير الموارد المالية الضرورية، والموارد البشرية المتخصصة في مجال التسيير، ونهج أساليب التدبير الحديثة حتى تتمكن من تنفيذ برامجها الاجتماعية المسطرة في الاستراتيجية العامة الموضوعة من قبل أجهزتها المؤسساتية، فتربح الرهان الذي يتوخى في الأخيرة مصلحة الموظفات والموظفين العاملين بالقطاع. إن إحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية للأشغال العمومية يروم الاهتمام والعناية بالجانب الاجتماعي للعنصر البشري، باعتباره العامل الاستراتيجي والأساسي للرفع من مستوى العطاء الإداري.

ولابد من التأكيد على أن منهجية إعداد هذا النوع من مشاريع القوانين يجب أن تتمحور حول مقاربة تشاركية استباقية واستشرافية ومشاورات موسعة داخلية مع المصالح المركزية والخارجية والنقابات وجمعية الأعمال الاجتماعية من أن أجل أن يكون هذا المشروع في مستوى تطلعات الجميع.

ويجب السهر على أن تتم إناطة هذه المؤسسة بصلاحيات متنوعة وهامة خاصة واحترام ما ورد في نص المشروع خصوصا ما يتعلق بإحداث وتدبير وتنمية كل المشاريع الهادفة إلى تحسين الوضعية الاجتماعية للموظفين والمستخدمين ودعم وتشجيع الولوج إلى السكن وإبرام الاتفاقيات والعقود مع الهيئات والمؤسسات المعنية لتيسير الولوج إلى القروض والتمويلات والخدمات المختلفة بشروط تفضيلية، بالإضافة إلى إجراءات اجتماعية أخرى في مجالات التطبيب بهدف تطوير الخدمات المقدمة بهذا القطاع وتطعيمها بخدمات اجتماعية جديدة تستجيب لانتظارات النسيج الاجتماعي لهذا القطاع.

ومن المفروض أن تمكن فلسفة النص القاضي بإحداث هذه المؤسسة من تيسير عملية اقتناء السكن لعموم الموظفين وتقديم أشكال الدعم المتعلقة بهذه العملية، وتعميم الاستفادة من التغطية الصحية التكميلية، وكذا إحداث مرافق اجتماعية وترفيهية وثقافية ورياضية لفائدة العاملين بهذا القطاع إضافة إلى توفير وسائل نقل الموظفين وكذا تقديم مساعدات وإعانات استثنائية لتلبية الاحتياجات المستعجلة والطارئة للمنخرطين بالمؤسسة من خلال مواكبة الوزارة الوصية على القطاع وتمكين المؤسسة من الدعم المادي واللوجستيكي الذي سيمكنها من التدبير الأمثل للملفات الواردة عليها من قبل المنخرطات والمنخرطين.

كما يجب الاهتمام بمتقاعدي القطاع وأزواجهم وأبناؤهم وكذا أزواج وأبناء الموظفين والمستخدمين المتوفين، الذين كانوا يعملون بالقطاع، إضافة إلى موظفي الوزارة الموجودين في وضعية إلحاق وكذا الملحقين بالقطاع.

كما يجب على هذا القانون أن يضمن تأسيس تعاونيات للسكن، من أجل بناء محلات للسكنى، أو اقتناء الأراضي اللازمة لهذا الغرض، كما يجب أن تتولى المؤسسة تقديم إبرام اتفاقيات مع الأبناك ومؤسسات القروض، للاستفادة من قروض بشروط تفضيلية، سواء تلك المتعلقة بالتجهيز والبناء، أو لتكوين مدخرات بهدف تمويل الدراسات العليا لأبنائهم.

ولا يجب أن ننسى دور المؤسسة في إحداث مرافق اجتماعية وترفيهية وثقافية ورياضية لفائدة المنخرطين، لاسيما مراكز الاصطياف ومخيمات للعطل ودور للحضانة ورياض الأطفال، وإحداث مرافق لنقل المنخرطين العاملين من وإلى مقرات عملهم وإبرام اتفاقيات لتمكينهم من الاستفادة هم وأبناؤهم وأزواجهم من خدمات النقل العام والخاص بأسعار تفضيلية.

هذه مجموعة من المقترحات التي نراها في فريق الاتحاد المغربي للشغل ضرورية ومن صميم عمل واختصاصات هذه المؤسسة.

وعليه، فإننا في الاتحاد المغربي للشغل سنصوت بالإيجاب.